

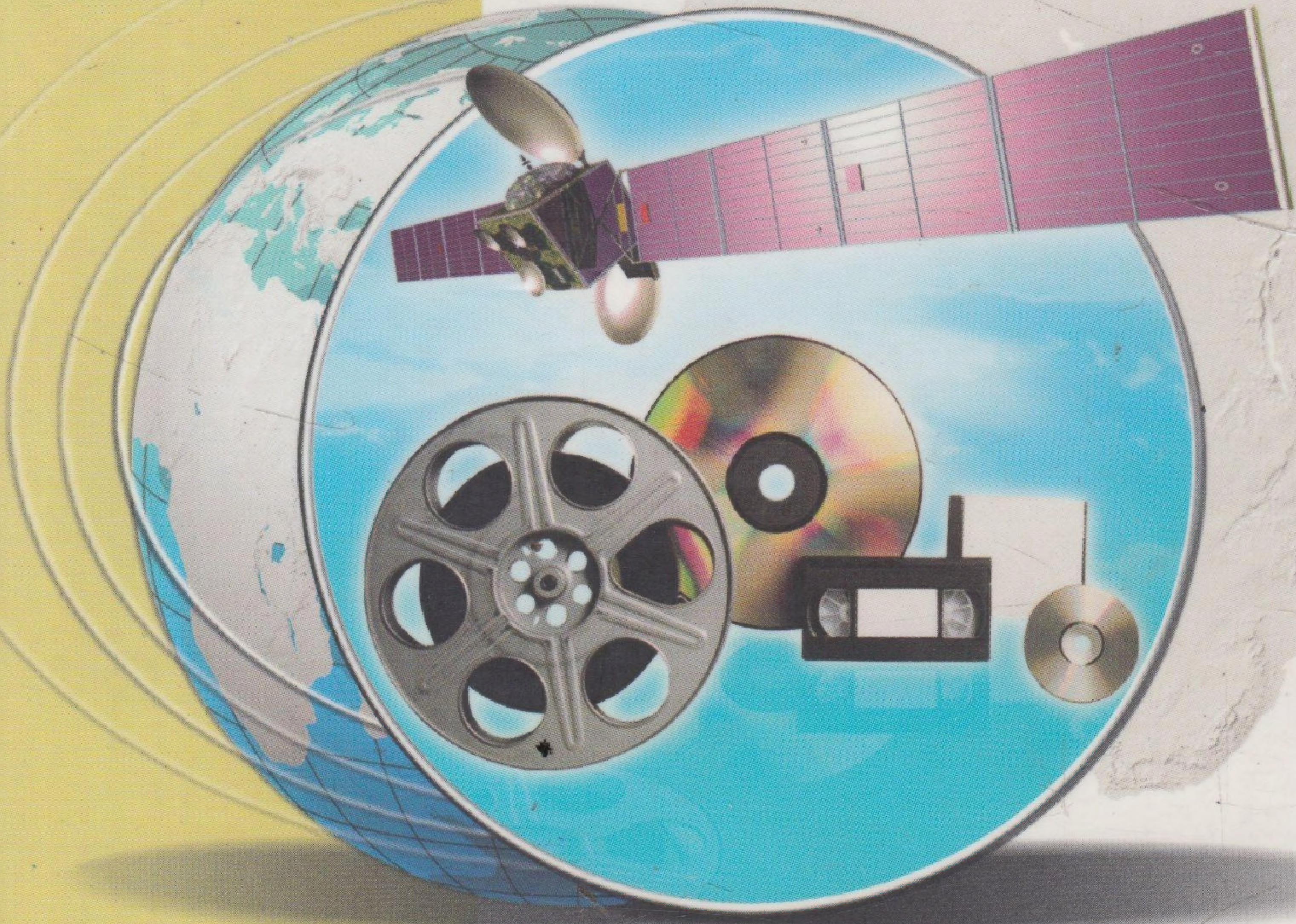
11

الموسوعة السياسية للشباب



الموسوعة
السياسية
للشباب

الإعلام وصناعة العقول



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع

د. نسمة البطريق

الموسوعة السياسية للشباب

الإعلام وصناعة العقول

■ انطلاقاً من شعلة التنوير التي تحملها «نهضة مصر للطباعة والنشر» منذ تأسست عام 1938، تصدر هذه السلسلة التثقيفية ضمن الموسوعة السياسية للشباب؛ لتلقى أضواء كثيفة على المفاهيم والمصطلحات والقضايا التي يصادفها الشباب في حياتهم اليومية، أو تقع تحت أعينهم في الصحف وعبر الإذاعات والفضائيات.

■ تهدف هذه الموسوعة إلى تزويد الشباب بمعلومات ومعارف دقيقة وسهلة ومبسطة؛ كي تكون عوناً لهم في «فهم» ما يدور حولهم من أحداث، وتعريفهم بما ينبغي عليهم عمله تجاه أنفسهم و«أوطانهم» وتجاه الآخرين.

■ يشرح هذا الكتاب الدور الخطير الذي تلعبه «الصورة المرئية» في تشكيل الرأي العام، بقدرتها الفائقة على الإقناع والتأثير، مع التركيز على «ثنائية» الصورة والكلمة، باعتبارها الوحدة الأولى في لغة التليفزيون والاتصال الجماهيري.

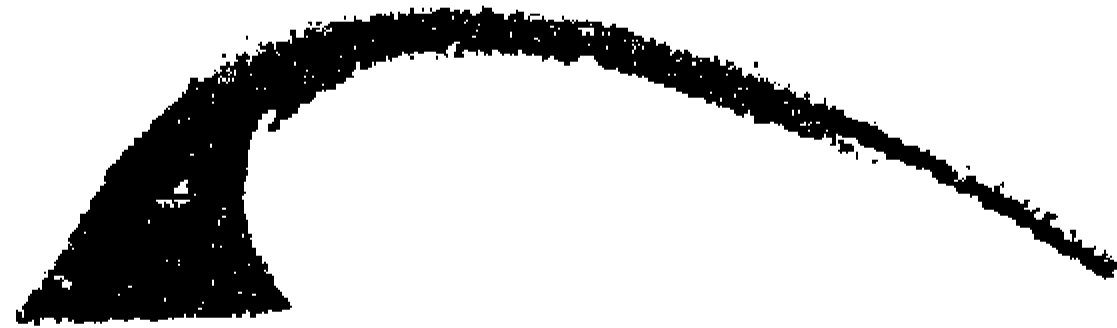
■ تشمل الأعداد التالية تعريفات لمفاهيم وقضايا أخرى مثل: العام، والديمقراطية، والعنصرية، والأصولية، والعلمانية والحكم الرشيد، والخصوصية الثقافية، وصدام الحضارة، والنووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام وصناعة العقول، والشرعية، والليبرالية، والاستشراق، والخصخصة، والتكنولوجيا، والأيديولوجيا.. وغيرها.





الجمعية
السياسية
للشباب

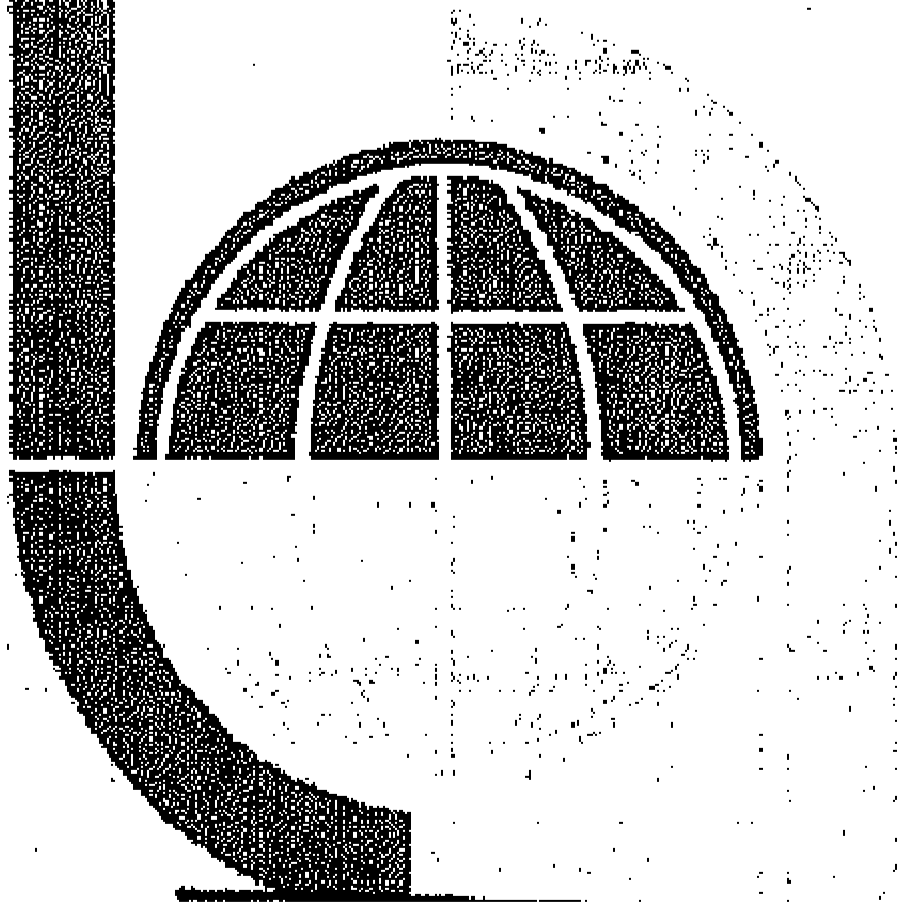
الإعلام وصناعة العقول (التلفزيون نموذجًا)



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

د. نسمة البطريق

كلية الإعلام - جامعة القاهرة



للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: الإعلام وصناعة العقول

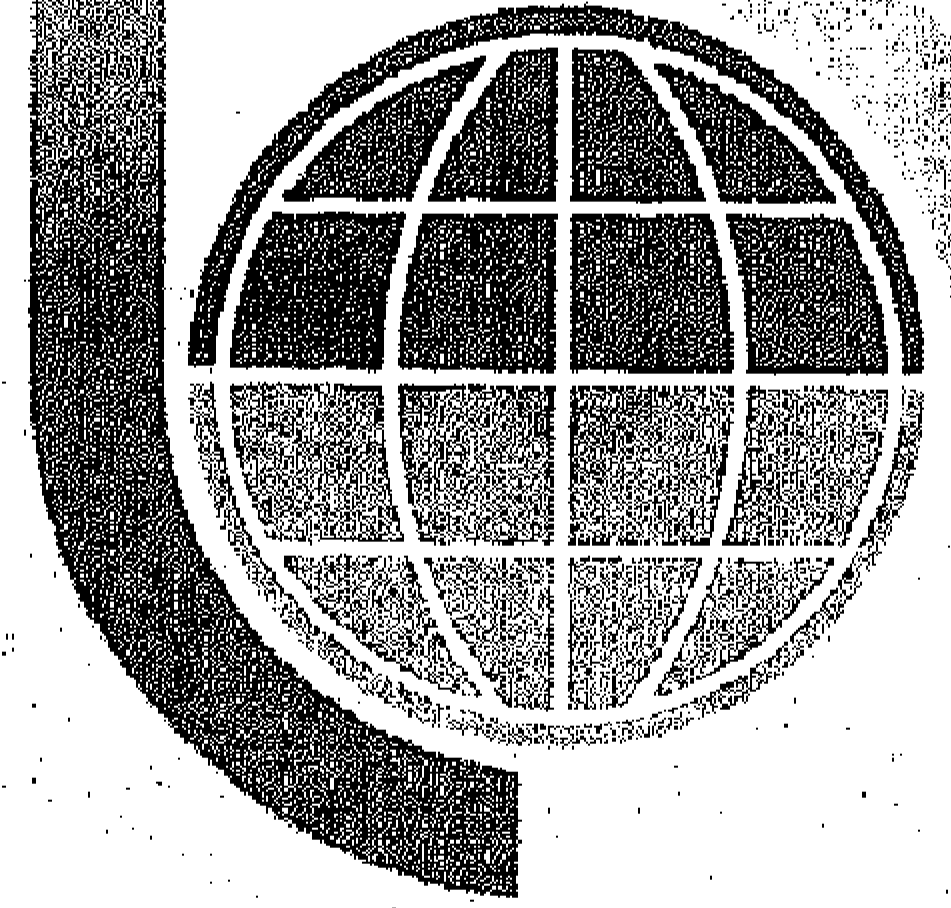
(التليفزيون نموذجاً)

تأليف: د. نسمة البطريق

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

رئيس التحرير

د. سعيد اللاوندى



المستشارون:

■ د. محمد عبد السلام

■ د. عمرو الشوبكى

■ د. محمد غنيم

■ د. عمار على حسن

■ د. صفوت العالم

يحظر طبع أو تصوير أو تخزين أى جزء من هذا الكتاب سواء النص أو الصور بأية وسيلة من وسائل تسجيل البيانات، إلا بإذن كتابى صريح من الناشر.



للطباعة والنشر والتوزيع

أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

الطبعة 1: يوليو 2007

رقم الإيداع، 2007/15026

الترقيم الدولى، 1-3892-14-977

الإدارة العامة،	المركز الرئيسى،	مركز التوزيع،	فرع الإسكندرية،	فرع المنصورة،
21 شارع أحمد عرابى - الهندسين - الجيزة تليفون، 33466434 - 33472864 فاكس، 33462576	80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر تليفون، 38330287 - 38330289 فاكس، 38330296	18 شارع كامل صدقى - النجالة - القاهرة تليفون، 25909827 - 25908895 فاكس، 25903395	408 طريق الحرية، وشدى تليفون، 5462090	13 شارع المستشفى الدولى التخصى - منترع من شارع عبد السلام عازف - مدينة السلام تليفون، 2221866

E-mail: publishing@nahdetmisr.com—customerservice@nahdetmisr.com

www.nahdetmisr.com

تقديم

.. بالطفرة الهائلة التي حدثت في تقنيات الصورة والكلمة (تكنولوجيا - وإلكترونياً) أصبح التلفزيون - بحق - أخطر وسائل الاتصال الجماهيري قاطبة بما لديه من قدرة على الإقناع والتأثير وتجييش الرأي العام لصالح (أو ضد) قضية بعينها ..

ولذلك تحرص الحكومات على إحكام قبضتها على هذا «الصندوق السحري» خصوصاً في مراحل التغيير أو الإصلاح وتغيير المسار .. حدث ذلك في الدول الغربية إبان الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية كما حدث في حرب أفغانستان التي اعترف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بأنه أرسل قبل الدبابات والطائرات جيشاً من الكاميرات وشبكات التلفزيون للتحكم في العقول، وضبط «الرأي العام العالمي» أيضاً ليتناغم مع الأهداف الأمريكية (المعلنة) من هذه الحرب ..

وفي هذا الكتاب تقدم د. نسمة البطريق أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة رؤية كاملة لدور التلفزيون في تشكيل الرأي العام مع رصد المحددات التي تحكم هذه العملية في المجتمعات النامية وتركيز على (ثنائية الصورة المرئية والكلمة) باعتبارها الوحدة الأولى في لغة التلفزيون والوسائل الحديثة في الاتصال الجماهيري .

ومن المهم أن يعرف الشباب الأبعاد المختلفة للغة الإعلام والاتصال المرئى والمسموع وتأثيره المباشر على الرأى العام وعلاقة ذلك بالخطاب السياسى والاقتصادى فى مجتمعاتنا.

وإذا تذكرنا أن الرأى العام المستهدف دائماً من وسائل الميديا هو أشبه بـ«جسد مارد» من حيث القوة والجبروت و«عقل طفل» من حيث سهولة تشكيله والتحكم فيه لأدركنا على الفور أن هذا الكتاب بات ضرورة لمحو الأمية الإعلامية التى يعانىها شباب اليوم.

د. سعيد اللاوندى

مقدمة

نظراً لأن القضايا التي تؤثر في تشكيل الرأي العام في العصر الحديث على المستوى الدولي والإقليمي والقطري هي قضايا ترتبط - من وجهة نظرنا - بالمعلومات والقدرة على تجميعها وإعادة تشكيلها؛ أي ترتبط بالبحث العلمي والتطور في العلوم والتكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالتطور في وسائل نقل المعرفة، فإننا نركز في هذا البحث على (التليفزيون) كنموذج يجمع في ثناياه نظم الإعلام والاتصال السابقة عليه، إلى جانب أنه يضم جميع العناصر والمكونات المكونة لعنصر التأثير والإقناع على جمهور الرأي العام، خاصة جمهور مجتمعات الدول النامية؛ حيث لا تتوافر في تلك المجتمعات بيئة اجتماعية حديثة مواتية تستطيع تقييم الخطاب الغربي الموجه، والتي تتطلب أكثر ما تتطلبه عناصر محددة معرفية واجتماعية وثقافية واقتصادية وأيضاً إعلامية، تعمل على تهيئة البيئة الاجتماعية وتطورها، إلى جانب بعض القضايا التي ترتبط بالبحث العلمي الموضوعي بمناهجه الحديثة داخل المجتمع، واستخداماته في مجالات الإنتاج الإعلامي والثقافي كخطوة أولى ضرورية لصياغة مضمون قادر على بناء الفكر الناقد الواعي للأبعاد المختلفة للقضايا والمشكلات المستجدة داخل المجتمع وخارجه؛ لمناقشتها بموضوعية ولتكوين رأي عام مستنير تجاهها.

وانطلاقاً من هذه المداخل المترامية الأبعاد سنعمل على طرح ما يمكن أن يسهم في مناقشة أهمية دراسة الرأى العام كوظيفة ضرورية من الوظائف الرئيسية والمحورية لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى وكهدف من أهدافه الأساسية وبصفة خاصة من خلال التلفزيون .

ما نهدف إليه هو رصد أهم المحاور التى تلقى الضوء على مفهوم الرأى العام قديماً وحديثاً وأهميته فى المجتمع الحديث وأركانه الأساسية خاصة فى المجتمعات الديمقراطية ، وأهم خصائصه ومتطلباته فى عصر التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى مجالات جمع المعلومات وإنتاج المعرفة وكيفية استخدامها فى تشكيل الرأى العام ، ودور التلفزيون خاصة فى دول العالم النامى ، وما يمكن أن يمارسه كنظام إعلامى ولغة حديثة أصبحت لغة لها خصوصيتها فى التأثير والإيهار . ولعل التقدم فى مجالات علوم اللغة واللسانيات والمناهج العلمية وبصفة خاصة من منظورها الكيفى - يقدم عوناً أساسياً لمعرفة خصوصية هذه اللغة وإمكانية استخدامها فى التأثير والإقناع كضرورة لا غنى عنها عند دراسة الإعلام (التلفزيونى) كشكل ومضمون ، وعلاقتها بتكوين الرأى العام .

فى ضوء ذلك فإن السؤال التالى يكتسب أهمية خاصة: هل أصبح الرأى العام فى ظل نظم عولمة الإعلام - خاصة من خلال التلفزيون - أصبح هو المسيطر بعد التطور المذهل فى تكنولوجيا التلفزيون الفضائى وتعدد شبكاته وقنواته بصورة مذهلة . . وتقدم

نظم المعلومات والدراسات المختلفة في مجالات الإنسان وقيمه وتاريخه وفي ظل تطور النظريات العلمية والسياسية والإنسانية بصفة عامة والعلوم الطبيعية في مجالات الفضاء والهندسة الوراثية.. وتمركزها في قطب أوجد مسيطر على مصادر المعلومات، وإعادة إنتاجها وبثها عبر شبكات التلفزيون الفضائي، ومن ثم قدرته على تكوين رأى عام دولى حول الموضوعات المختلفة، وسيطرته الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقدرته الاستراتيجية والعسكرية، وانحسار مفهوم الأمن القومى الذى كانت تتميز به المجتمعات في مجالات الثقافة والفكر والإعلام؟ وهل دراسة الرأى العام فى ظل تلك الظروف تشكل ضرورة بحثية على المستوى القومى والإقليمى خاصة فى دول مجتمعات العالم النامى؟

وحتى نحصر هذه الأبعاد المترامية سنقوم باستعراض ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: رصد أهم المفاهيم العامة التى تدور حول الرأى العام، والتى تشكل فى مجملها بعض المحاور الرئيسية التى يتسم بها كضرورة صحية فى المجتمع الحديث.

ثانياً: تأكيد مقومات البيئة الاجتماعية للاتصال، القدرة على تكوين الرأى العام النشط والمستنير.

ثالثاً: تأكيد مقومات النظم الإعلامية الفضائية وقدرتها على السيطرة والتحكم فى مصادر المعلومات والمعرفة كضرورة بحثية يجب تأكيد أهميتها، خاصة فى مجالات تكوين الرأى العام وقدرتها

الفائقة في مجالات التأثير والإقناع والإبهار عن طريق لغة الصورة المرئية (المسموعة الفيلمية) والتليفزيونية والسينمائية، والصورة والكلمة من خلال وسائل الإنترنت والتطور في مجالات تصنيع الكمبيوتر والوسائط الأخرى ..

وسنحاول إلقاء الضوء على أنظمة الفضاء المختلفة قدر الإمكان؛ حتى نفسر القضايا المختلفة التي تواجه موضوع تكوين الرأي العام من خلال نظم الاتصال الجماهيري المختلفة خاصة من وجهة نظر المجتمعات النامية .. كما سنحاول أن يشتمل تناولنا لهذه القضايا المتعددة على العناصر الهامة التي تحاور تلك النقاط وتطرحها أمام القارئ؛ حتى تكون عوناً له في فهم ما يواجهه الدول النامية من صعوبات وتحديات، خاصة مع بدايات الألفية الثالثة.



الفصل الأول:

حول مفهوم الرأي العام قديماً وحديثاً

أولاً، نظرة تاريخية:

يمكن تأكيد أن دراسة الرأي العام وعلاقتها بوسائل الإعلام والمعرفة المختلفة تعتبر من الدراسات الهامة، خاصة في العصر الحديث؛ عصر التطور التكنولوجي الهائل في مجالات صناعة وسائل الاتصال ونقل المعرفة، وأيضاً وبصفة أساسية التطور الهائل في مجالات جمع المعلومات وصناعتها وقولبتها لتلبية أهداف متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية، وأيضاً استراتيجية ونفسية، خاصة في أوقات الحروب النفسية الباردة والمسلحة.

ويعتبر تكوين الرأي العام من أهم الوظائف الرئيسية والمحورية لوسائل الإعلام المختلفة في النظم الديمقراطية الحديثة، بل يمكن القول: إن تكوين الرأي العام هو من أهم أهداف العملية الإعلامية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف أصبح ينظر إلى المضمون الإعلامي وكيفية صياغته وإعداده في الصحافة المكتوبة وفي البرامج المختلفة في الإذاعة والتليفزيون والوسائل الإلكترونية الحديثة - على أنه أهم عنصر من العناصر الأساسية في تكوين الرأي العام على المستوى القطري الضيق والمستوى الدولي الواسع.

إذن يمكن القول إن تكوين الرأى العام هو عملية متعددة الأبعاد والأهداف، وتتوقف قدرتها وقوتها على قدرة العملية الإعلامية فى التأثير والإقناع. ويعتبر الإعلام فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة أهم عامل من عوامل التفاعل الاجتماعى وأهم أدوات الحوار السياسى بين الفئات والجماعات المختلفة داخل الدولة، فالدور الأساسى لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى هو أن يحقق وظيفته كعامل هام وأساسى من عوامل التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولتحقيق نوع من التفاعل نحو الموضوعات الهامة فى المجتمع على المستوى القومى وأيضاً الدولى. فوسائل الإعلام الجماهيرى وما تتضمنه من آراء ومعلومات تلعب دوراً فى عملية تعليم الجماهير وتكوين الرأى العام، ولولا وسائل الإعلام لما درى معظم الأفراد بما يدور حولهم من أحداث.

وهناك العديد من المفاهيم التى تدور حول أهمية الرأى العام، والتى تؤكد أن تكوين الرأى العام هو من أهم شروط الديموقراطية. ولقد تباينت الدراسات التاريخية فى العصور القديمة الإغريقية واليونانية حول أهمية هذا المفهوم؛ حيث ارتبط مفهوم الرأى العام بالحكومة الدستورية التى تعطى بعض فئات الشعب الحق فى التعبير عن آرائها ومناقشة الطبقة الحاكمة.

ولقد برز ما يسمى بـ«صوت الشعب» للتعبير عن الرأى العام منذ الإمبراطورية الرومانية، فبواسطة ناقلى الأنباء والأخبار فى تلك العصور، والتى كانت الوسيلة الوحيدة للاتصال بالجماهير عن طريق

إتقان فنون البلاغة والكلام ، كانت الجماهير تكون آراء حول الموضوعات المختلفة المطروحة على الساحة الاجتماعية . وبالتالي أصبحت البلاغة والخطب الكلامية - تلك التي تستغل علوم المنطق وأدواته في طرح الحقائق - هي الوسيلة الهامة من وسائل تكوين رأى عام مؤيد للأحداث والتفاعل الجماهيري حولها . وأشار «ميكافيللي» بدوره إلى أهمية الرأى العام وربطه بالسلطة . ففي كتابه «الأمير» أشار إلى أن: «هدف الأمير هو الحفاظ على سمعته من خلال تكوين رأى عام مساند له ولأفكاره؛ حتى يلقى تأييداً له من الجماهير في داخل البلاد وخارجها...» .

وفي العصر الإسلامى كانت الشورى هي أساس التقدم والازدهار فى تكوين رأى عام يربط بين اتجاهات الجماهير الإسلامية، والأساس الذى دعم وحدة آراء المسلمين حول تحقيق ركائز الحضارة العربية الإسلامية لعصور متعددة .

ثانياً: الرأى العام فى النظم الإعلامية قديماً وحديثاً:

تؤكد الدراسات التاريخية فيما يتصل بتاريخ وسائل الاتصال المباشر - أى الوسائل الشفهية عن طريق الخطابة والوسائل الأخرى للاتصال الجماهيري - أهميتها كجزء من التاريخ الإنسانى والثقافى للشعوب والدول . وتظهر جميع تلك الدراسات أهمية وسائل الاتصال الشفهية والجماهيرية فى تكوين رأى عام من خلال إشراك الأفراد والجماعات وتحفيزهم على التعرض لتلك الوسائل ، وكلما كثرت أعداد الجماعات والأفراد، والتفت حول وسائل الاتصال الجماهيري

أصبح لتلك الوسائل الجماهيرية القدرة على التأثير والإقناع ، وتكوين رأى عام له قدرة على تحقيق مطالب الجماعة .

فنجاح النظام الإعلامى يرتبط إذن بتقديمه المعلومات القادرة على نمو الوعى الفردى والجماعى بالحقائق والقضايا التى تشكل الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المحيط بالأفراد ، والتى تحقق القدرة على تكوين رأى عام قوى تجاه هذا الواقع .

وأصبحت وسائل الإعلام الجماهيرى أهم أدوات التعبير عن الرأى العام وتكوينه؛ ولذلك كان النضال من أجل حرية التعبير نضالاً قديماً . فال يونانيون فى تجربتهم الخاصة بالمدينة/ الدولة رفعوا من شأن الخطابة كوسيلة من وسائل الاتصال الشفوى ، وكانت البلاغة أداة الخطابة . وقدم «أفلاطون» فى كتابه «اعتذار لسقراط» واحدة من أقدم وأقوى الحجج المؤيدة لحرية الفكر والمحادثة العلنية ، حيث أكد أهمية الإقناع بتقديم المعلومات التى تكشف الحقائق التى يجهلها الأفراد؛ وذلك لخلق نوع من تبادل الآراء حول تلك المعلومات . فالخطابة أول وسيلة للاتصال قديماً ، وهى أهم أداة لتحقيق الديمقراطية والتفاعل حول الموضوعات؛ حتى يتكون فى النهاية رأى موحد قوى تقتنع به الجماهير؛ فيسهل تحقيق الأهداف التى تخدم الجماعة . ولقد اعتبر «أفلاطون» أن «المناقشة اليومية للمسائل هى من الإيجابيات فى المجتمع ، فهى من أهم الحقوق التى يتمتع بها الإنسان فى المجتمع المثالى ، فالحياة التى لا تخضع للفحص من خلال مثل هذه المناقشات لا تستحق أن يحياها الإنسان» .

وأصبحت البلاغة والفكر أهم عنصر من عناصر الحياة فى النظام الاجتماعى العام فى زمن الإغريق، فهى أهم عنصر من عناصر تكوين رأى العام، من خلال إعلام الأفراد واقتناعهم باتخاذ موقفٍ موحد تجاه القضايا المطروحة. وانتقلت البلاغة إلى فنون المسرح القديم والأدب والفلسفة السياسية، وأصبحت تلك القوالب الفكرية أهم أدوات الكفاح الاجتماعى والسياسى من أجل تكوين رأى عام قوى قادر على مساندة السلطة السياسية.

وأصبحت اللغة وقواعدها وخصوصيتها التى تحدد قدرتها على تأكيد الوعى وتكوين رأى العام - أهم سلاح سياسى واجتماعى وفكرى، وأهم عامل للتواصل والاتصال؛ فهى المضمون الذى يتحكم فى توجيه الخطاب ومقوماته وقدرته على إقناع الأفراد. ولقد أكدت الدراسات فى التاريخ اليونانى القديم أن «أرسطو» أدرك أهمية عملية الاتصال وأهمية البلاغة واللغة لتوصيل الرسالة إلى الجمهور المتلقى، وأصبحت تلك القواعد هى الأساس فى فهم عملية الاتصال. وحتى يؤكد تلك الأهمية، جعل للاتصال شروطاً واضحة بالنسبة للمتلقى أى للجمهور؛ فلقد طالب بأن يكون للإنسان معرفة خاصة بعلم الأخلاق والسياسة كشرط أساسى للاتصال الناجح أى الذى يؤدى إلى تكوين رأى عام مستنير، قائم على الحوار الإنسانى البناء عن طريق الكلمات أو الرموز من ناحية، وعن طريق المشاركة الجماعية فى عملية الاتصال من ناحية أخرى؛ أى أكد معرفة الجمهور بقواعد اللغة وأهمية تعليمه لتلك القواعد.

فعملية الاتصال الجماهيري منذ القدم كانت تنظر إلى مضمون الاتصال أو الخطابة القائمة على البلاغة والعلم على أنها من أهم ملامح الاتصال الناجح أو الاتصال الذي يحقق تأييد أكبر جمع من جموع الأفراد في المجتمع، ولكن الأفراد القادرون على تفهم هذا المضمون. وأكد «أرسطو» أن اللغة كوسيلة للتعبير هي أيضاً وسيلة لتجميع الآراء وتكوينها ضد الشر، وتشكل الأساس في رابطة الجماعة المشتركة. وعلى هذا فإن حماية حق الكلام شرط ضروري لفكرة الجماعة أو (الوحدة)، وتعتبر من أهم العناصر المطورة للحكومات الديمقراطية، كما أنها تشكل المضمون الذي يمكن عن طريقه تفهم الجوانب الخافية، والتعبير الخلاق عن الوجود الإنساني وقضاياها. وعلى ذلك أكد «أرسطو» حرية التعبير كشرط أساسي من شروط تكوين الرأي العام المستنير الذي يتفهم كل ما يدور من حوله. ولقد وُضع هذا الشرط كشرط مؤسسي لتكوين المدينة/ الدولة.

وعن طريق البلاغة التي أصبحت الأساس في تطور مفهوم الاتصال الجماهيري الاجتماعي والسياسي أصبح الخطاب الفكري لمضمون وسائل الاتصال ينطوي على لغة تسعى إلى نمو العقل والعلم من خلال تبني الرأي العام المستنير للفكر المطروح. وقامت الحضارة اليونانية من خلال تطور هذا المفهوم وأصبحت قوة ثقافية وسياسية لها قدرتها على التأثير والإقناع، بل أصبحت هي الأساس في تطور الفكر الأوروبي فيما بعد.. خاصة بعد اختراع الطباعة والكتابة التي نشرت الأفكار وعملت على توسيع نطاق المعرفة والوعي.

وأصبحت المعرفة والحق فى المعرفة أساساً لتكوين رأى العام المستنير وأهم مبدأ حرصت عليه الدول الحديثة الديمقراطية فى الغرب . ولقد قدمت كتابات كبار المفكرين الأمريكيين والأوروبيين ومن بينهم «لوك» و«جيفرسون» و«روسو» الأساس العقلى للإعلان عن بعض حقوق الأفراد والتي أصبحت فيما بعد نموذجاً عالمياً . وأشارت تلك النماذج أو المبادئ إلى ضرورة حماية حقوق الأفراد من سلطة الدولة ، ولعل أهم تلك الحقوق هى الحق فى التعبير والحق فى التصويت ، كأساس لتكوين رأى عام مستنير . وأصبحت تلك الآراء الهامة هى الأساس فى وضع الأسس الدستورية والقانونية للدولة الحديثة الديمقراطية .

ونتيجة لذلك أصبحت الدولة الحديثة رمزاً للقوة ووحدة المصالح من خلال السلطة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية الممثلة للشعوب . ولقد عبر «وولتر ليبمان» عام ١٩٧٤ عن أهمية تكوين منبر يعبر عن رأى العام الشعبى الجماهيرى والمتقارب مع وجهات نظر السلطة السياسية بقوله: «إن هناك حقوقاً ثابتة لا يجوز للحكومة أن تحتكرها ، ولكن هذه الحقوق غير ثابتة؛ لأنها يمكن أن تسلب من خلال التعديلات الدستورية . ومن ناحية أخرى ، لا يوجد قيد على سلطة الأغلبية النهائية التى تشكل الحكومة المدنية . ولكن هناك التقاء ما بين السلطتين ، هذا الالتقاء يمكن تكوينه وبناءؤه من خلال الحوار البناء بواسطة منابر هامة ، أى بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرى التى ستعمل على تقريب وجهات النظر وتكوين رأى عام يحاول التقريب والالتقاء» .

ومن خلال هذا المنطلق يمكن القول إن وسائل الإعلام المتعددة في الدول المتقدمة في الغرب أصبحت منبراً ومنصة قوية وهامة لتكوين رأى عام يعبر عن التوجهات السياسية وعن آراء الجماهير. ولكن مع التطور التكنولوجى والصناعى وتزايد المصالح الاقتصادية وبروز قوة الإعلان فى الصحافة ووسائل الإعلام الإلكترونية وبصفة خاصة فى الإذاعة والتلفزيون - أصبحت شركات الإعلان ومؤسساته تمثل قوة ضغط اجتماعى واقتصادى وأيضاً سياسى. ومع تزايد هذا الدور تضاعفت وانكشفت مساحة الحقوق التى نصت على «حق الإنسان فى التعبير» وأصبح يخشى من أن يصبح الإنسان مجرد مستقبل ومستهلك للمعلومات المتاحة، وبالتالي تقل القدرة على تكوين رأى عام شعبى قوى يؤثر فى التوجهات التى تتعارض مع المصلحة العامة.

ومن هنا تزايدت أعداد وسائل الإعلام الجماهيرى وتعددت اتجاهاتها ما بين وسائل إعلام جماهيرية تقليدية تعبر عن وجهات النظر الرسمية ووسائل أخرى للإعلام الجماهيرى طليعية تعبر عن وجهات نظر الرأى العام الشعبى الجماهيرى. فالرأى العام أهم دليل على أن الجماهير فى الدول الديموقراطية الحديثة قادرة على ممارسة حقها فى التعبير على الرغم من وجود بعض العراقيل وبصفة خاصة من خلال قوى الضغط الاقتصادى، والذي قد تمارسه بعض المؤسسات والشركات الكبرى عابرة القارات التى تضع الربح المادى فى المقام الأول.

ثالثاً: أركان الرأى العام،

لعل قدرة الإعلام ووسائله المختلفة على تكوين رأى عام تتوقف على قدرة المجتمع والنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى على تعزيز أركانه المختلفة، ونعنى بأركان الرأى العام فى مجتمع ديموقراطى حديث الركائز الأساسية التى تحقق للجماعة الديناميكية التفاعل والقدرة على إنجاح مشروعات التنمية، ولعل فى مقدمتها وجود نظام إعلامى منفتح ومتوازن وديموقراطى، يعمل من خلال نظام لإنتاج المعلومات.

أصبح الرأى العام هو القادر على توجيه المعلومات وصناعتها وتشكيلها بطرق مختلفة تتوافق مع مقومات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى المختلفة، وبصفة خاصة الوسائل المرئية المسموعة من مضمون تلفزيونى وسينمائى، وأيضاً من خلال وسائل النشر المتعددة وبصفة خاصة الإنترنت الذى أصبح الوسيلة المتطورة الإلكترونية التى تحقق للصحافة الإلكترونية القدرة على الانتشار فى جميع أرجاء العالم بواسطة شبكات الاتصال والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بالاتصال عبر الإنترنت.

إذن تغير الموقف الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى، وأحدثت هذه التحولات الجذرية ليس فقط على الصعيد المحلى والقطرى ولكن على صعيد العلاقات الدولية التى بنيت على متغيرات غير ثابتة، أحدثت فى تلك المناطق المتعددة والمتفرقة فى دول العالم النامى اختلالات فى التوازن القائم فى بنية المجتمع الاقتصادى

والاجتماعى والسياسى والثقافى، وأثرت على الكثير من المقومات الفكرية والأيدىولوجية والثقافية والعلمية التى كان لها دورها وتأثيرها، وبخاصة فيما يتعلق بتكوين الرأى العام النشط والقومى فى مجالات متعددة خاصة فى مجالات التحرر السياسى والاقتصادى فى الخمسينيات والستينيات فى مصر وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. ولكن مع عصر الانكسار خاصة فى دول العالم العربى بعد نكسة ١٩٦٧، وما فرضته من تراجع فى مجالات عديدة، وتزامنت تلك الفترة مع ما حدث من تطور علمى وتكنولوجى هائل، والتسابق الدولى بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية فى مجالات صناعة الأقمار الصناعية لغزو الفضاء. وأصبحت المصالح الدولية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية هى التى تسيطر على الرأى العام الدولى والعالمى، وأصبح مفهوم الرأى العام من خلال مداخله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يعكس الحقائق الدولية على أرض الواقع خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ولقد أشار العديد من الباحثين والعلماء بالمدرسة الاجتماعية الإعلامية الحديثة فى فرنسا منذ أواخر التسعينيات إلى أن دراسات الرأى العام خاصة من الناحية الاجتماعية والثقافية لم تعد لها ضرورة، فلقد استبدل بها دراسات أخرى للدعاية والإعلان التجارى وأيضاً للتأثير الفكرى لتحقيق مكاسب استراتيجية وسياسية من خلال الدعاية السياسية.

أما الرأى العام بمفهومه اللاتينى والرومانى، أى صوت الشعب، فلم يعد له وجود على أرض الواقع، إلا فى فترات الأزمات الدولية الحقيقية، كحرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ٢٠٠٣،

ومن قبلها الحرب على أفغانستان ، وأيضاً الحرب المستديمة في فلسطين من القوات الإسرائيلية، والحرب الحديثة المسلحة من قبل القوات الإسرائيلية على لبنان في يوليو ٢٠٠٦ . فالرأى العام يتكون من خلال أنظمة متكاملة البناء الاجتماعى والثقافى والقوة العسكرية والاقتصادية ، فليس للأنظمة الضعيفة قدرة أو قوة على فرض ما يطلبه صوت شعوبها ، أى الرأى العام الشعبى أو حتى الرسمى .

ويمكن القول بصفة عامة إن الرأى العام كمصطلح ومفهوم لم يصبح ظاهرة لها أهميتها القصوى خاصة بالنسبة لوظائف عملية الاتصال الجماهيرى إلا فى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، عن طريق الصحيفة أولاً بعد تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وإقرار مبادئ الحرية؛ حرية الفكر والتعبير ، ومع انتشار مؤسسات التعليم والمدارس والتأليف المتعدد الاتجاهات ووسائل النشر والطباعة .

فقبل هذا التاريخ لم يكن الرأى العام ظاهرة اجتماعية وسياسية وثقافية ، ولقد وضعت تعريفات عديدة لمفهوم الرأى العام ، ولعل من هذه التعريفات تلك التى وضعت من قبل «لورنس لويل» فى كتابه «الرأى العام والحكم الشعبى» (١٩١٣) ، ومن قبل «والتر ليبان» عام ١٩٢٢ ، و«ليونارد ترومان» و«آرثر كورنهورز» وأغلب هؤلاء الكتاب يجمعون على أن الرأى العام هو انعكاس لاتجاهات أعضاء مجموعة اجتماعية نحو قضية أو موقف محدد يثير الاهتمام فى فترة محددة من الزمن ، فهو يرتبط بآراء واتجاهات الجمهور إزاء قضية محددة قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو سياسية وفقاً لتفضيلات الجماعة أو المجموعات من الأفراد .

ويحدد «هينس» عناصر أربعة لمصطلح الرأي العام، وهو يتفق في كثير من الآراء والمفاهيم التي وضعت من قبل عدد من علماء الاجتماع والسياسة خاصة فيما يتعلق بأن تكون القضية محل اهتمام جماعة من الأفراد أو الجماعات، أي يشترط وجود جمهور تتفق آراؤهم حول قضية عامة تثير الاهتمام. يشتمل هذا الجمهور على جماهير فرعية (Sub-public) أي يكون هناك تنوعات في الآراء قد تختلف أو تتنوع وفقاً لدى تعقد القضية أو الموضوع الذي يتكون حوله الرأي العام. ولعل أهم العناصر على الإطلاق في هذه الشروط الأربعة هو شرط التعبير عنها؛ أي التعبير عن القضية بأي وسيلة من وسائل التعبير، فالإحساس بالمشكلة لا يكفي، بل يجب أن تكون هناك وسيلة متاحة من وسائل التعبير، وقادرة على التعبير عن هذه القضية التي تمثل قلق واهتمام الجمهور.

هذا الشرط الرئيسى والأساسى فى مجالات علوم الإعلام والاتصال الجماهيرى أصبح محور اهتمام علماء الاتصال والإعلام خاصة بعد ثورة المعلومات والاتصال الجماهيرى الثانية، بعد أن أصبحت الوسائل الإلكترونية والمعلوماتية والطفرة الكبرى فى مجال الإنترنت وشبكاته والتليفزيون الدولى - هى الأمور الأقدر على التعبير وملاحقة الأخبار والحوادث، والقدرة على نشرها بطرق تفوق فى السرعة الوسائل التقليدية الأخرى.

ولعل للبحوث العلمية فى مجالات العلوم الإنسانية بصفة عامة واللغوية والاجتماعية بصفة خاصة، وما قدمته من مناهج بحث فى تحليل بنية اللغة الإلكترونية الحديثة والمرئية المسموعة وما قدمته من

تفسيرات لعناصرها وما يمكن أن تقوم به من تأثير مباشر وغير مباشر على المتلقي - الأثر الكبير في الوصول إلى استنتاجات علمية صريحة حول أهمية الربط بين وجود بنية التعليم وبين اللغة التليفزيونية؛ نظراً لما تتصف به من مقومات يمكن التأثير من خلالها خاصة في تلك الدول الأكثر قدرة على إنتاج المعلومات المتعددة والمتنوعة، وهذا على خلاف تلك الدول التي تعاني عدم وجود بنية علمية صالحة تعمل من خلال تطبيق المنهج العلمي لتحليل القضايا المتعددة التي تعانيها الجماهير، ليس فقط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل التاريخية والثقافية وفي المجالات التي تتصل بالبيئة والصحة والسكان، فهي غالباً ما تكون غير قادرة على إنتاج مضمون يعكس الواقع ويعكس متطلبات تكوين رأى عام مستنير.

ومن هذا المنطلق، نقوم بتقديم مدخل يفسر بعض الجوانب الهامة المرتبطة بالرأى العام في دول العالم النامي، والتي تدور حول أهمية التليفزيون كمضمون وكأداة للتعبير عن الرأى العام الرسمي منه والشعبى أو الجماهيرى، فهو الوسيلة أو «الميديا» ذات السلاح المركب، قد يكون سلاحاً للتنمية ولتعبئة الرأى العام وتكوينه، أو قد يكون سلاحاً موجهاً إلى عقول وفكر الشعوب بهدف تخريب الوعى وتمييع المعرفة، ولتكوين رأى عام مسالم مغيب لا يتفق مع متطلبات المرحلة التي تعيشها الشعوب النامية، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

من خلال هذا المنطلق، يمكن تأكيد أن وسائل الإعلام المختلفة هي الوسيط الأساسى أو الميديا (Media) أو الوسيلة (كشكل ومضمون) التي

تقع بين السلطة السياسية؛ أى صناع القرار السياسى ، والجمهور الذى يتكون من أفراد وجماعات ، وذلك من خلال تعبئة هذه الجماهير لتكوين رأى عام قادر على مساندة وقبول الأفكار الجديدة وتبنى المشروعات العامة والأفكار المطروحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع من خلال مضمون إعلامى قادر على الإقناع والتأثير؛ وذلك بهدف مساندة الجماهير لهذه المشروعات والأفكار بالعمل الجاد على إنجازها .

ولعل قدرة الإعلام ووسائله المختلفة على تكوين رأى عام ديناميكى ونشط تختلف من وسيلة إلى أخرى ، وتختلف من مجتمع إلى آخر ، فتتوقف هذه القدرة على قدرة المجتمع والنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم على تعزيز أركان الرأى العام وخلق بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مواتية لدفعه وتشجيعه حتى يكون جماعة إدراكية مقبولة ودافعة .

أى يمكن القول إن قدرة الإعلام على تكوين رأى عام قومى نشط تتوقف على قدرة المجتمع والنظام القائم على تعزيز وبناء أركان العملية الإعلامية القادرة على تكوين وتبنى الاتجاهات والآراء والمشروعات الجديدة ، والعمل على إنجازها .

فالإعلام هو من أهم النظم الاجتماعية الأكثر التصاقاً وتفاعلاً مع الحياة والأنماط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فهو يؤثر ويتأثر بالإطار الاجتماعى والثقافى والمعرفى للمجتمع . وتقاس فاعلية العملية الإعلامية فى أى مجتمع من خلال كيفية تعامله وتفاعله مع الفرد والبناء الاجتماعى والثقافة ، ومن خلال قدرته على تكوين رأى عام مستنير نشط وقوى .



ويجب لتحقيق هذا الهدف أن يتوافر في المجتمع عدة شروط حتى يقوم الإعلام بدوره في تحقيق هدفه النهائي؛ أي تكوين الرأي العام، ولعل من أهمها توافر المعلومات الموضوعية المتعددة حول الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية من منطلقها القومي والدولي، قوامها الدراسات العلمية المتعمقة التي تعمل على حصر الأسباب والمقومات الموضوعية للمشكلات والقضايا المطروحة.. وبصفة خاصة بعد تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن الصراعات الدولية والحروب العسكرية والتطور في نظم الاتصالات والإعلام الجماهيري خاصة.

ولعل أركان العملية الإعلامية في العصر الحديث، القادرة على تكوين رأي عام رشيد تنطلق من خلال:

١ - المتلقى الواعي .

٢ - المعلومات الموضوعية المدققة .

٣ - التجهيزات التكنولوجية والإلكترونية والمعرفية في مجالات الاتصال الجماهيري .

■ **الرأي العام كظاهرة اجتماعية وحضارية في المجتمع الحديث:**

شكلت الطباعة أهم العناصر في تكوين الرأي العام في العصر الحديث، والذي يُعرف بـ«عصر الطباعة». لقد ظهرت الطباعة وتطورت بفضل «جوتنبرج» في منتصف القرن الخامس عشر في أوروبا الغربية، وأصبحت تعمل بطريقة أكثر كفاءة في القرن



السادس عشر حيث تطورت نظم التعليم واتسعت، وأدت إلى زيادة المعلومات المطبوعة. ولكن ليس للطباعة وحدها الفضل الأول - في عصر النهضة من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر أهمية تكوين الرأي العام، ولكن لابد من تزايد أعداد القراء بتعليمهم؛ أى فتح المدارس وزيادة أعدادها في المجتمع. فحركات الإصلاح الدينى والاجتماعى والاقتصادى التى حدثت بعد الثورة الصناعية هى التى أدت إلى تعميم صور الإصلاح فى المجتمعات الحديثة. ولعل اتضاح ظاهرة تشكيل الرأي العام فى مجتمع من المجتمعات هو أهم صفة من صفات التطور التى تؤكد أن المجتمع قد مر بمراحل التطور المؤدية إلى ظهوره.

ولعل للثورة الفرنسية والأمريكية دورهما فى تأكيد أهمية هذه الظاهرة وأهمية وجودها بين الأفراد فى المجتمع. ولقد عبر الكثير من المفكرين الفرنسيين والأوروبيين عن أهمية هذه الظاهرة بين القرن السادس عشر والثامن عشر كأهم أداة وظاهرة فى دعم السلطة أو الثورة عليها، وعن دور الصحافة كأداة هامة وركن رئيسى لتكوين الرأي العام الداخلى لمساندة الفكر المستنير فى الدولة، والتعبير عن حقوق الفرد والجماعة وأهمية حرية النقد وإبداء الرأي فى مختلف الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتدعيمها. ولعل من أبرز هؤلاء فى العالم الغربى «جان جاك روسو» و«جون ستيوارت ميل» و«بنيتام» وآخرين.

ففى فرنسا أكد «روسو» فى كتاباته ضرورة احترام الحكومة للإرادة العامة أى للرأى العام. وفى إنجلترا شدد «جون ستيوارت ميل» على

أهمية الرأي العام وقال: «لو اتفق العالم كله على رأى معين ما عدا شخصاً واحداً فليس للعالم الحق فى إسكات وقمع ذلك الرأى». وكل ذلك يؤكد أهمية ظاهرة الرأى العام كقوة سياسية واجتماعية وثقافية، وأيضاً يمكنها أن تحمى الحريات وتنظم ممارسة السلطة. ولقد أكد «بنتام» الرأى العام كأداة للضغط الاجتماعى فى نظريته «علم اجتماع المعرفة» «Sociologie de la Connaissance» وفى العصر الحديث، أى بعد الستينيات من القرن العشرين، ظهرت عدة آراء معارضة لأهمية الرأى العام كموحد للآراء العامة والنافعة فى المجتمع خاصة، فى العصر الحديث؛ عصر اتضح أهمية البعد الاجتماعى فى تحليل مفهوم الرأى العام. وبصفة خاصة المدرسة الفرنسية التى ترى أن الرأى العام فى العصر الحديث بعد التطور العلمى والتكنولوجى فى مجالات جمع المعلومات وتمركزها فى عدد قليل من الدول الغربية الصناعية قد تدعم مفاهيم، فى أغلب الأحيان هى مفاهيم لا يمكن أن تكون من صنع رأى عام قومى، بل هى آراء صادرة عن حكومات أو أقلية سياسية تمتلك مقاليد الحكم والقوة الاقتصادية والسياسية والفكرية، والتى تستغل فكرة تدعيم الرأى العام وتنميته حول بعض الموضوعات التى تراها فى صالحها، خاصة فى عصر أصبحت الشركات المتعددة الجنسية فى الغرب، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وما تمتلكه من أدوات ومن وسائل الإعلام الجماهيرى وقدرتها الاقتصادية وتسخيرها فى صناعة المعرفة، العنصر الأساسى والفعال فى تكوين الرأى العام وتشكيله.

تلك الموضوعات أصبحت موضع تساؤل العديد من علماء الاجتماع والإعلام والسياسة حول وجود الرأى العام بالمعنى الصحيح، بل أدى

إلى أن أصبح هذا المصطلح في نظرهم من المصطلحات المشكوك في جدوى وجودها؛ وذلك للعديد من الأسباب ولعل أهمها الأوضاع المتأزمة التي خلقها هذا التنافس الاحتكاري للنظم الإعلامية الدولية للاتصال في أوروبا الغربية في ثنايا التنافس الحاد بين القنوات الفضائية لاجتذاب أكبر عدد من المشاهدين؛ حتى تضمن القدر المناسب من الدخل عن طريق الإعلان أو رسوم الاشتراك أو منهما معاً، وذلك بالنسبة للقنوات التجارية. ولكن هناك قنوات أخرى تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو ثقافية أو أيديولوجية وهي هادفة في المقام الأول إلى تكوين رأى عام داخل حدود الإقليم الذي تستهدفه لتحقيق غايات بعيدة المدى، ولقد أثير العديد من المناقشات حول هذه النقطة الهامة التي تتخذ اتجاهين:

١- آثار هذا التقدم التكنولوجي والعلمي المستمر في دول العالم الأول، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الأقمار الصناعية للاتصال الجماهيري. وتزايد هذا القدر من القنوات الفضائية المحملة بالعديد من البرامج والأفكار والمعلومات الإقليمية منها والتي تغطي منطقة جغرافية محددة غالباً ما تتفق وتتواصل من خلال عادات وتقاليد ولغة متقاربة أو عالمية؛ بهدف تكوين رأى عام يتفق مع التوجهات السياسية والفكرية والاقتصادية لدول المصدر المالكة للمقدرة التكنولوجية في مجالات الإعلام والمعلومات والقدرة على قولبة وصناعة الرأى العام الذى يتفق مع أهدافها ومصالحها.

ولقد أثار هذا التدفق الإعلامى والثقافى القادم من الولايات المتحدة الأمريكية قلق دول عريقة فى ثقافتها فى أوروبا الغربية مثل فرنسا، وأصبحت فى موقف المدافع عن هويتها وثقافتها من اقتحام هذه القنوات الفضائية وقدرتها على قولبة وتشكيل رأى العام من خلال سيطرتها على القنوات الفضائية وشبكاتها، والتى أصبحت فى العقد الأخير من القرن العشرين إحدى مصادر الصراع الثقافى والأيدولوجى بين الدول المتقدمة فى أوروبا فيما بينها وبين الدول النامية.

وكما أشرنا فإن ازدياد التحديات التى تواجهها شعوب دول العالم النامى لا يقتصر فقط على تلك المجتمعات، ولكن أيضاً على دول وشعوب العالم المتقدم فى أوروبا. ولقد أكد العديد من الدراسات أن جانباً كبيراً من المسؤولية ملقى على الإعلام الأمريكى فى الولايات المتحدة الأمريكية، والذى غير من موازين القوى فى الشمال والجنوب والشرق والغرب، وطرح من خلال قدرته على قولبة وتشكيل رأى العام.

ولعل تلك النظرة إلى أهمية التطور فى مجالات علوم الفضاء وصناعة الأقمار الصناعية للاتصال والمعلومات والإعلام واستخداماتها فى صناعة رأى العام فى العصر الحديث، أو فى تلك الفترات المتأزمة فى مجالات الحروب النفسية والحروب الباردة وحتى فى الحروب المسلحة - اتضحت استخداماتها بعد التطور فى النظرية الفلسفية واختلافها من الفلسفة القائمة على القانون الطبيعى إلى الفلسفة الفردية النفعية التى كانت أساس الفكر النفعى للاقتصاد

الحر الذى تطور كمنهج علمى طبق فى مجالات الاتصال الجماهيرى وعلومه فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ولقد بينت النظرية الإعلامية وبحوثها خاصة فى فترات الأزمات وفترات الحروب العالمية الأولى والثانية أهمية التركيز على ضرورة الاهتمام بالرأى العام الداخلى والخارجى، وأظهرت أهميته كعامل من العوامل التى تمهد للانتصار المسلح وأيضاً فى مجال الحروب الباردة.

ولقد تطورت البحوث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجالات الرأى العام التى قام بها العديد من الباحثين والمفكرين والعلماء أمثال: «ج. كورنويل» و«بنتلى». . . ولقد انتشرت تلك الأفكار فى المعاهد العليا والجامعات الأمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الرأى العام، وكان أهمها «معهد جالوب». وفى عام ١٩٣٧ أصدرت أول مجلة متخصصة فى مجالات الرأى العام، فصلية تعنى بطرح أهم الأفكار الحديثة فى هذا المجال أمام الباحثين والمهتمين بشئون الرأى العام الدولى والإقليمى؛ الداخلى والخارجى.

ولقد طرح هذا التقدم الفكرى والعلمى فى مجالات الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من القضايا والإشكاليات والتحديات على المستوى الدولى فى دول العالم النامى والدول المتقدمة فى أوروبا الغربية والشرقية، خاصة فى السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن العشرين. لقد نظر إلى القنوات الفضائية للاتصال الجماهيرى عبر القنوات الفضائية الدولية التى تتبع الشركات

المتعددة الجنسيات والتي تسيطر على كبريات وكالات الأنباء العالمية، والتي تقوم بالاحتكار شبه التام والسيطرة على مصادر المعلومات في العالم - على أنها المسئولة عن زيادة الصراع الفكرى والأيدولوجى فى العالم، وتثير قضايا الأمن القومى الذى أصبح لا يحترم بين الدول الكبرى بعضها البعض، والدول الكبرى ودول وشعوب العالم النامى. لقد أصبحت هذه القنوات أدوات هامة لتطويق وتشكيل الرأى العام بطرق متعددة، وأصبحت قوة ضغط حقيقية داخل حدود الدولة تخاطب الشعوب وال جماهير بطرق متعددة قد تتعارض مع مصالح النظام السياسى فى أغلب الأحيان.

ولذلك أصبح تشكيل الرأى العام وقولبته عن بعد أو عبر أدوات وسائل للإعلام والاتصال الجماهيرى والثقافة قد تتحكم فى إدارتها وتوجيهها دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من قدرة فائقة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا المتطورة، والريادة فى مجالات صناعة الأقمار الصناعية للفضاء، والتي وظفت لتكوين أسطول إعلامى فضائى قادر على اقتحام الحدود الدولية ومخاطبة الرأى العام فى دول تريد دولة المصدر تغيير اتجاهاتها والتأثير على الرأى العام هناك، وأحدثت انقلاباً حقيقياً فى موازين القوى فى الشرق والغرب، وذلك عن طريق تأكيد بعض المفاهيم بمخاطبة الجماهير فى تلك الدول متخطية الحدود الإقليمية، وبالتالي أثرت قضايا الأمن القومى والثقافى على الساحة الدولية. ولقد ألقت فرنسا خاصة جانباً كبيراً من المسئولية على الإعلام الأمريكى فى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الإعلام ووسائل المعرفة والثقافة عبر القنوات الفضائية الدولية

وعبر ما يسمى بالهيمنة والتسلط الفكرى والثقافى والسيطرة على
الرأى العام داخل حدود الدولة؛ أى اختراق الأمن الثقافى والمعرفى .
وأصبحت القدرة على حماية الحدود وحماية الأمن القومى من تلك
الهجمات الفكرية على عقل وفكر الجماهير غير متكافئة لتحقيق هذه
الحماية، بل أصبح مفهوم الرأى العام الذى طرح منذ بدايات القرن
العشرين مختلفاً اختلافاً كبيراً؛ حيث تغيرت العناصر المكونة لأركانه
ومقوماته حتى يواجه تلك التحديات للقوى الكبرى والمتسلطة فى
مجالات تكنولوجيا المعلومات والفضاء .

لقد أكدت الدراسات الإعلامية فى بدايات النصف الثانى من
القرن العشرين أن الإعلام والاتصال الجماهيرى هو أهم أداة من
الأدوات التى تؤكد مبادئ حقوق الإنسان وقدرتها على تكوين
رأى عام مستنير من خلال ما تطرحه الدولة ونظامها السياسى .
وأصبح هذا المفهوم ينظر إليه فى بدايات الألفية الثالثة بكثير من
التحفظ؛ نظراً للتحديات الإعلامية والمعرفية التى تواجه المجتمعات
فى الشرق والغرب .

٢- الرأى العام كشرط للوظيفة الحضارية للإعلام: فالإعلام ونظمه
المتعددة ينظر إليه على أنه الوجه الحضارى للمجتمع ومؤسساته،
ويمكن من خلال هذا المنطلق تأكيد أن الإعلام ووسائله المختلفة،
لا يمكن فصله عن حقيقة التطور الاجتماعى والثقافى والسياسى
للمجتمع؛ أى لا يمكنه الانفصال عن الوظيفة الحضارية للمجتمع
الحديث، فالإعلام هو المحور الأساسى للوظيفة الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية في المجتمع، فهو الوجه الحضاري للموسم لمجتمع ما. تلك الوظيفة الحضارية تنعكس من خلال ما يقدمه الإعلام ووسائله المختلفة من المعلومات الموضوعية والحقيقية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف المجتمع ومشكلاته وقضاياها؛ بهدف توجيه وتكوين رأى عام مستنير ونشط لمواجهة تلك القضايا والتجاوز حولها لإيجاد أنسب الحلول الموضوعية، فهو يرتبط بالخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الحديثة، وفقاً للمواقف الوطنية والدولية.

والوظيفة الحضارية لوسائل الإعلام الجماهيرى لا يمكنها أن تتحقق فى غياب سياسة إعلامية تحقق نوعاً من المشاركة والتفاعل، فأهم عنصر فى تحقيق الرأى العام الوطنى أو الداخلى داخل الدولة هو وجود سياسة إعلامية واضحة تحقق الديمقراطية الإعلامية؛ أى تعمل على تطبيق مبدأ الحق فى الاتصال؛ أى حق المواطن فى المعرفة والاتصال. وكلما كانت الرسالة الحضارية للإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى واضحة - أى وجود تشريعات إعلامية واضحة لا تتعارض ولا تؤدى إلى التناقض فى تطبيقها؛ أى وضع دستور ينص على مبدأ حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة والإعلام، وإفساح مكان للفرد والجماعة فى ممارسة الحق فى الإعلام والاتصال وممارسة دوره القانونى والاجتماعى والفكرى عبر أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيرى - كانت هناك مشاركة فعالة للفرد والجماعة؛ أى مشاركة شعبية من خلال الرأى العام تؤدى إلى الازدهار والتطور والالتفاف حول المشروعات القومية.

فالإعلام والاتصال الجماهيري ووسائله المختلفة يعتمد على الحوار والإقناع وحرية التعبير؛ حتى يستطيع تكوين رأى عام مستنير، وحتى يتحقق ذلك هناك بعض الشروط الموضوعية لتكوين الرأى العام، وللتبسيط يمكن تقديم بعض هذه الشروط:

١ - تنمية الثقة بين الجمهور المتلقى ووسيلة الإعلام الجماهيري أو النظام الإعلامى داخل المجتمع، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المصادقية الإعلامية التى تتطلب المعلومات الصادقة والموثوق فى مصدرها حتى تحقق نوعاً من التفاعل بين الأخبار والأحداث والرأى العام.

٢ - تنمية التفاعل البناء بين المضمون الإعلامى والرأى العام فى المجتمع حول القضايا الملحة، من خلال التفسير والتحليل للأخبار والمعلومات.

٣ - إتاحة فرصة للرأى العام للنقد والمعارضة؛ كقاعدة هامة من قواعد ممارسة المواطن لحقه فى الاتصال؛ كقاعدة أساسية يمكنها أن تدفع الإعلام والاتصال الجماهيري بوسائله المختلفة لمزيد من الديناميكية فى تغطية الأحداث والأخبار والموضوعات المتعددة، وأن يستوعب المتطلبات الاجتماعية والثقافية العديدة والمجالات المختلفة حتى تتحقق المشاركة؛ العنصر الأساسى فى عملية تكوين الرأى العام الديناميكي والمستنير.

فالرأى العام هو أداة لتأكيد مبدأ الحرية والمساواة والحق فى التعرض للثقافة والإعلام. ولكن هذه المبادئ والمفاهيم تغيرت بعد أن

شهد المجتمع العالمى قدرة العلم والتكنولوجيا وصناعة المعرفة والمعلومات وتمركزها فى عدد قليل ومحدود من الدول الكبرى، تستطيع أن تؤثر على رأى العام الدولى بطرق متعددة، فلم يعد النظام السياسى داخل الدولة هو المؤثر الوحيد لتكوين رأى عام داخلى يتدفق مع الأيديولوجيا والفكر السائد، وبالتالي يمكن القول إن النظام الإعلامى القومى لا يمكنه أن يفرض من خلال مضمونه نوعاً من الهيمنة؛ أى لا يستطيع بمفرده من خلال أجهزة الإعلام ومؤسساته أن يحقق نوعاً من التأثير على المواقف والاتجاهات وتكوين رأى عام يتفق مع السياسات والأهداف المستقبلية؛ نظراً لوجود أنظمة دولية تعمل من خلال التطور العلمى والتكنولوجى والصناعى فى مجالات صناعة المعلومات وإعادة بثها من خلال الأشكال الحديثة للاتصال الإلكتروني والإعلام الفضائى - على تدعيم أفكار واتجاهات، قد تكون مغايرة للمواقف القومية.

واختلفت الآراء فى تلك الدول النامية والمتقدمة على السواء حول أى من الوسائل الأكثر تأثيراً فى فكر الشعوب، خاصة فى دول العالم النامى: الإعلام الصحفى ومؤسساته القومية أو الدولية أم النظم الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية القومية، أم الدولية، أم الإعلام الإذاعى والتلفزيونى؟ وفيما يلى نقوم بتوضيح القدرة على تكوين رأى عام خاصة فى دول العالم النامى؛ لأن الفرد متعلماً كان أو أمياً لا بد له أن يقرأ جريدة أو يستمع للإذاعة أو يشاهد برامج التلفزيون بشكل يخلق نوعاً من التبادل والتفاعل بين النظام السياسى المعبر عن الحكومة والرأى العام. وفى ظل التقدم التكنولوجى وازدهار نظم

الفضاء والقنوات الفضائية أصبح الرأي العام منقسماً بين آراء متعددة ومتباينة حول ذات القضايا والمشكلات.

ولقد أكد العديد من الدراسات أن الفرد ما زال يتأثر بآراء الجماعة التي ينتمى إليها في المجتمع. ولقد أكد «لازارسفيد» هذه الحقيقة من خلال أبحاثه في مجالات التأثير؛ تأثير مضمون الرسالة الإعلامية على مرحلتين، وقدرة قادة الرأي والجماعات الأساسية في الإقناع والتأثير خاصة في مجال الدعاية السياسية والتجارية، فقدرة تلك الجماعات الأساسية حاسمة في تكوين الرأي العام، والتأثير على أفراد الجماعات.

رابعاً: أهم مقومات الرأي العام النشط:

■ التعليم كمقومة هامة لتكوين رأي عام نشط:

ويمكن تأكيد أن هناك مقومات لتكوين رأي عام ديناميكي فعال، ولعل أهمها تغيير بنية التعليم الأساسي والجامعي في الدول النامية بصفة خاصة نظراً لتردى مستوياته البنيوية، وعدم الأخذ بالمبادئ العالمية الحديثة في مجالات التربية والتعليم. فالعلوم لا تتطور في هذه الدول لعدم الأخذ بمبدأ الشمولية والنظرة التكاملية للعلوم. ففي الدول المتقدمة يشير أحد الباحثين إلى أن ظروف المعرفة الحديثة في القرن الحادي والعشرين، عصر البرمجيات والمعارف قد تغيرت، فتحقيق بنية العلوم الحديثة لن يتحقق إلا «بتغيير بنية التعليم في الدول النامية؛ بحيث تصبح العلوم أكثر تجاذباً وتداخلاً»، فالعصر هو عصر العلماء الشموليين؛ حيث تتداخل الاختصاصات العلمية بعضها ببعض الآخر، وتتداخل الاختصاصات العلمية بالاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وأصبح الآن باستطاعة الأنظمة الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة أن تتعامل مع المعلومات بكميات هائلة من التفاصيل؛ حيث في الإمكان أن تقوم أجهزة الكمبيوتر الحديثة بأنظمتها المتطورة بإجراء عمليات حسابية معقدة تصل إلى تريليون عملية حسابية في الثانية، كما يمكن تخزين معلومات في مجالات التاريخ والجغرافيا والعلوم والفنون؛ أي تخزين مكتبة كاملة في أقراص صغيرة CDs. لقد أصبحت العلوم والمعارف صناعة يمكن التحكم في تفاصيلها، ويقدر ناتجها الكلي عام ٢٠١٠ بحدود تريليون دولار أو أكثر.

■ تكلفة المعرفة في الدول النامية والرأى العام:

وبطبيعة الحال، هذه المعرفة تحتكرها الدول الكبرى والشركات عابرة القوميات، وتسجلها على شكل براءات اختراع وملكية فكرية تكلف الدول النامية مبالغ طائلة لاستغلالها، حتى المشروعات العلمية والدراسات البحثية الجيدة والهامة الصادرة من دول العالم النامي من قبل العلماء والباحثين تعاد برمجتها ضمن قواعد المعلومات العلمية ووفقاً للصفات العالمية، وتعاد مرة أخرى إلى دول العالم النامي بشكلها المصنع، أي في شكلها الحديث ولكن بأسعار عالية «وذلك تماماً كما يتعامل الغرب المتقدم بالمواد الأولية الخام المستخرجة من دول العالم النامي، كالقطن في حالته الخام وكيف يصنع إلى أنسجة وملبوسات تباع إلى دول العالم النامي بأسعار مضاعفة».

إذن يمكن القول بأن هناك عدم توازن في القدرة على التحكم والسيطرة على أنظمة الفضاء والمعارف وبالتالي ونتيجة للقضايا

والإشكاليات التي تعترض تطبيق نظام إعلامي متوازن وفعال في توجيه الرأي العام وتكوينه بطريقة فعالة في الدول النامية، بالإضافة إلى عدم توافر نظام فعال لصناعة المعرفة والتربية والتعليم - أصبح هناك إشكاليات تعترض إقامة نظام فعال لجمع المعلومات والاتصال الجماهيري والمعرفة ونظم اتصالات الفضاء يعنى بأهداف دول العالم النامي، فحين تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق أنظمة الأقمار الصناعية وسياساتها التجارية في الدول التابعة لها خاصة دول العالم النامي من خلال فرض المواد الإخبارية والإعلامية التي تتفق ووجهات نظرها، وعن طريق هيمنة الشركات متعددة الجنسيات العملاقة على الإعلام ونظمه أصبحت تلك القوى هي المتحكمة في توجيه الرأي العام العالمي والقومي بشكل يعزز اقتصاد وسياسات الدول الكبرى وأهدافها الاستراتيجية.

ولقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبات عديدة عندما أرادت فرض ذات السياسات المطبقة في الدول النامية على الدول المتقدمة في غرب أوروبا؛ وذلك لتوافر نظام متكامل للإعلام والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي والصناعي المتقدم في تلك الدول في أوروبا الغربية، وأيضاً لوجود رأي عام داخلي نشط ديناميكي هناك يمكنه التصدي لكل السياسات التي لا تحقق له الأمن والاستقرار الداخلي، وأيضاً لوجود نظام متكامل للإعلام والاتصال الفضائي الإذاعي والتليفزيوني، ومؤسساته القومية تعمل لصالح الفرد والجماعة في مجالات تنمية معارفه، وليس لصالح الشركات الكبرى للإعلان، كل ذلك يضمن تحقيق رأي عام فعال متماسك يشارك في ضمان حقوقها في هذا النظام الفضائي الجديد للمعرفة والإعلام.

■ الرأي العام الصامت والرأى العام النشط:

وذلك على عكس الوضع فى دول العالم النامى ، فالرأى العام الداخلى غالباً ما نجده منقسماً بين رأى عام من مثقفى المجتمع وهو غالباً ما يتصف بالديناميكية والنشاط فى إبداء آرائه الموضوعية ، ورأى عام آخر يعبر عن غالبية عظمى وهو رأى عام صامت تجاه القضايا الداخلية؛ وذلك لعدم قدرته على متابعة مضمون وسائل الإعلام خاصة المكتوبة فى الصحافة والنظم الإلكترونية ووسائل المعرفة المتعددة ، فهو رأى عام لا يعبر عن قضايا ليس لضعف وعيه بتلك القضايا ، ولكن لأنه منهمك فى قضايا حياتية متعددة ومتشابكة .

ولقد أثار هذا الوضع مخاوف مثقفى دول العالم النامى خاصة انعكاسات هذا النظام الجديد للإعلام والاتصال القومى والدولى والذى أصبح يفيض بموضوعات سطحية لا تنمى الوعى القومى بالقضايا والمشكلات المطروحة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر انعكاسات النظام الفضائى الدولى الذى تتحكم فى توجيهه القوى والدول الكبرى وبواسطة شركات ضخمة متعددة الجنسيات ، وآثاره السلبية التى قد تهدد الأمن الثقافى والإعلامى والفكرى داخل الحدود الوطنية لعدة أسباب لعل أهمها تفشى الأمية وتزايدها ، وانخفاض المستوى الصحى والتعليمى والمعيشى ، والأمية التعليمية والثقافية ، والفوارق الهائلة التى تتنامى بين الطبقات الاجتماعية - هذا بالإضافة إلى التبعية الثقافية والتكنولوجية للغرب ، فالتبعية تعنى السيطرة والخضوع وفقاً للتعريف الذى قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ حيث يذكر أن فكرة

التبعية التكنولوجية تشير إلى اعتماد غير متناظر، فالبلد النامي الذي يعتمد عادة على البلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا، وبشكل غير متناظر يؤدي وضعه هذا إلى علاقة خضوع.

خامساً: الرأي العام في النظام السياسي القائم؛

ترتبط فاعلية الإعلام في تكوين الرأي العام على قدرة المجتمع والنظام السياسي والاجتماعي القائم على تعزيز أركانه المختلفة.

ويمكن القول: إن قدرة الإعلام على تكوين رأي عام قومي قوى تتوقف على قدرة المجتمع والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم على تعزيز أركان الرأي العام، حتى يكون جماعة لها كفاءة إدراكية ومعرفية عالية (مثال أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) لتحقيق أهداف التنمية القومية.

ومن هنا يمكن القول: إن تكوين الرأي العام الواعي والنشط القادر على التفاعل والديناميكية يرتبط بالعديد من المقومات، وحتى نحدد هذه المقومات والشروط هناك بعض التقسيمات التي نجدها هامة في هذا التحليل لتحديد شروطه وأركانه المختلفة، خاصة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة؛ حيث إن المجتمعات ذات النظم القهرية والسلطوية التي لا تطبق النظم الديمقراطية الحديثة يكون الإعلام داخل هذه المجتمعات، بوسائله المختلفة، غير ديناميكي. ففي تلك الدول لا تتمتع نظم الإعلام والاتصال الجماهيري بالحرية الكاملة في مخاطبة الجماهير، وتلعب الرقابة دوراً كبيراً في توجيه الإعلام، وفي تلك الحالة تكون قدرة الجمهور على التعرض لمضمون وسائل

الإعلام - خاصة الصحفية - مغلقة، فهو إعلام موجه حيث القيود على شروط صياغة الرسائل والمضامين الفكرية، والبرامج التي تبثها مؤسسات الإذاعة والتلفزيون الوطنية.

ويطبق في العادة أيضاً هذا النظام في الدول النامية حيث القيود الاقتصادية والسياسية والتشريعية التي تحد من انتشار الرسالة الإعلامية، ويصبح الجمهور مقيداً وتصبح قدرته على اختيار الرسائل الإعلامية محدودة للغاية. فقد تكون هذه القيود قيوداً مادية لقلة الدخل وتدنيها، فيصبح الفرد لا يستطيع التعرض لوسائل الإعلام المكتوبة والمرئية المسموعة والإلكترونية بسهولة، خاصة بعد التطور التكنولوجي في مجالات التلفزيون والقنوات الفضائية والإنترنت والوسائل الأخرى الحديثة، والتي تتطلب تجهيزات خاصة، إلى جانب معرفة أكثر من لغة إضافة إلى لغته الوطنية حتى يستطيع تعرف المضمون الإخباري والبرامجي في تلك الوسائل الإلكترونية والتلفزيونية والإذاعات الدولية، إلى جانب غياب نظام إقليمي معرفي وصحي وتعليمي.. كل هذه العوامل تحد من تكوين رأى عام فعال، ويتنافى بالتالي مع شروط الديناميكية؛ إذ يتصف الرأى العام في هذه الحالة بمحدودية التفاعل.

ولمزيد من الإيضاح نضع أربعة تقسيمات أساسية لنظم الإعلام والاتصال الجماهيري، وهي تحدد تلك العلاقة التي تربط الجمهور بظروف التعرض للرسالة الإعلامية وقدرته على فهم هذه الرسالة وتكوين وجهة نظر مؤيدة، أو بمعنى آخر قدرة المضمون الإعلامي

لوسيلة أو أكثر من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري على التأثير في الأفراد والجماعات المكونة للجمهور لاتخاذ موقف محدد أو اتجاه فكري خاص يؤثر في اتجاهاتها ومعارفها بطريقة ديناميكية؛ أى بطريقة مؤثرة في الاتجاهات والسلوك والأفعال .

وانطلاقاً من هذه المقدمة والتبسيط ، يمكن الإشارة إلى أن هناك نظاماً إعلامية منفتحة، ونظاماً أخرى منغلقة.. والتمييز ما بين هذه النظم يمكن تقديمه من خلال قدرة الجمهور على التعرض بحرية ويسر وسهولة لمحتويات الرسالة والمضمون الإعلامى لوسائل الاتصال الجماهيري المختلفة المتاحة في المجتمع ، وهذا يعنى أن مضمون الرسالة الإعلامية قد يتعرض لبعض القيود وهو في طريقه إلى الجمهور المتاح في المجتمع ، ومن هنا تأتي أهمية التعرف على مقومات الجمهور الواعى الذى يتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري . وكما أشرنا يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من النظم الإعلامية .

■ الرأى العام ونظم الإعلام

■ تنوع صور الرأى العام:

يأخذ الرأى العام صوراً وأشكالاً متعددة ومتنوعة تبعاً للنظم السياسية السائدة في المجتمع؛ أى تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تتوافق مع مكوناته ومحدداته .

ولقد تعددت أشكال الرأى العام وفقاً للمسميات التى يمكن أن تطلق عليه من قبل الباحثين والمحللين فى مجالات السياسة والإعلام والاجتماع . فمثلاً هناك الرأى العام الحربى ، والرأى العام الثقافى ،

والرأى العام الظاهر، والرأى العام الكامن، كما أن هناك الرأى العام الوطنى، والرأى العام الإقليمى، والرأى العام القومى، والرأى العام الدولى.

هذه التنوعات لا يمكن أن تتحقق أو يكون لها مصداقيتها دون النظر فى نظم الإعلام القومية ودورها فى نشر الأخبار والأحداث، والنظر فى طبيعة عملية الاتصال الجماهيرى ووظائفها الأساسية داخل المجتمعات المختلفة، ولعل هناك قاعدة عامة يمكن تبنيها ونحن نناقش هذه التنوعات لصور الرأى العام، وهى ظروف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى فى ظل النظم الاجتماعية المختلفة، ولعل هناك نظامين أساسيين:

* النظم المنفتحة إعلامياً.

* النظم المغلقة.

أ - النظم المنفتحة إعلامياً:

هى تلك النظم التى لديها إمكانيات واسعة وقدر كبير من تلقائية تحليل الأخبار والأحداث والنظر إليها بموضوعية ويسر، بشكل يتيح التبادل مع بيئة وبنية النظام الاجتماعى والثقافى والسياسى، فالأخبار والأحداث تكتسب حيوية فى العرض والتحليل، فهو نظام يتوافر لديه بيئة اجتماعية قادرة على التفاعل مع الأحداث والقضايا.

والنظم المنفتحة إعلامياً يكون لها قدر كبير من الإمكانيات التكنولوجية والعلمية والصناعية، وهى دائماً ما تكون الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا المتقدمة،

واليابان ، لكن مع شيء من التباين فيما يتعلق بملكية وسائل الإعلام؛ هذا التباين يفرض نوعاً من إدارة وسائل الإعلام والتنظيم الداخلى التى من شأنها أن تقلل من قدرة النظام المفتوح إعلامياً كالموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك للاختلاف فى طبيعة المجتمع فى كل من المجموعتين والمفاهيم التى تدور خاصة حول مفاهيم مثل الديمقراطية وحرية التعبير ومقدار الحرية الاقتصادية الموجودة داخل النظام الاجتماعى والسياسى .

وفى تلك الدول تتكامل البنى الأساسية فى المجتمع فى بنية التعليم والتربية والصحة والبحث العلمى والبنية الاقتصادية والسياسية . فلا يمكن أن نتصور قيام نظام منفتح إعلامى ، أى نظام صحفى مقروء ونظام مرئى مسموع تليفزيونى وإذاعى دون النظر فى مقومات الأفراد والجماعات ، أى الجمهور المستقبل من حيث قدرتهم على التلقى والتعرض للرسائل الإعلامية المختلفة .

وكما زادت مستويات المعيشة وزادت رعاية الدولة للأفراد من خلال نظام محكم للتأمينات الاجتماعية والصحية والأجور ، لا يمكن أن يتحقق نوع من الأمن الاجتماعى القادر على وجود أفراد منفتحين ثقافياً وفكرياً يتفاعلون مع الوسائل الإعلامية والثقافية . ومن هنا يمكن إذن من خلال نظام الاتصال والإعلام الموجود طرح الأفكار والموضوعات والأحداث بطرق موضوعية وفعالة وبقدر كبير من المصداقية . إذن يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار ونحن نناقش نظم الإعلام المنفتحة والاتصال الجماهيرى فى الغرب أن وظائف الإعلام وأدواره

الأساسية وسماته فى تلك الدول المتقدمة مشتركة إلى حد كبير؛ إذ إن الإعلام يلعب دوراً كبيراً فى التفاعل الاجتماعى وفى الحوار الثقافى والمعرفى والسياسى والاقتصادى؛ أى إنه يلعب دوراً أساسياً فى تكوين رأى العام.

ويمكن القول: إن النظم الإعلامية المفتحة بصفة عامة هى تلك النظم التى تتيح قدرًا كبيراً من التبادل فى الآراء، وليس هناك قيود على طرح الأفكار ومناقشتها.

ب - النظم المنغلقة (المقيدة):

والتي تبدو فى ظل بعض الظروف الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية داخل الدولة. ففي بعض الدول النامية يكون هناك قيود على الجمهور فى استقبال الرسائل الإعلامية أو التعرض لها. ومن الأمثلة على هذه القيود: القيود الاقتصادية، والقيود المعرفية؛ فالقيود الاقتصادية غالباً ما تحد من قدرة الجمهور على التعرض لمضمون وسائل الإعلام؛ وذلك لتدنى الأجور ومستويات المعيشة، والقيود المعرفية تتمثل فى عامل اللغة وحاجز الأمية؛ إذ توجد فى بعض دول إفريقيا أعداد كبيرة ونسب عالية من الأمية التى قد تصل إلى ٨٠٪ من مجموع الأفراد، فتدنى مستوى التعليم والمستوى الثقافى؛ أى عدم قدرة البنية التعليمية والثقافية على نشر العلم والمعرفة.. هذه القيود تحد من القدرة على تكوين رأى عام مستنير فعال.

وهناك متغيرات تقيد من حرية النظم الإعلامية فى القيام بمهامها لنشر الفكر والأحداث القومية والعالمية، هذه المتغيرات تعمل على

وضع بعض القيود وتضيف على النظم الإعلامية بعض الصفات، ولعل أهمها متغير الملكية؛ أى ملكية الوسيلة الإعلامية والقدرة على التحكم فى المضمون، والملكية قد تكون ملكية خاصة أو ملكية عامة، والقدرة على التحكم قد تكون مركزية أو غير مركزية.

النماذج اللامركزية (العامة أو الجماهيرية): وهى نماذج النظم الإعلامية الموجودة فى شمال دول أوروبا الغربية، وفى فرنسا والدنمارك؛ حيث إن هناك شركات ومؤسسات الإذاعة والتليفزيون مملوكة للجماهير؛ أى ملكية عامة، والنظام الإعلامى المطبق هو النظام اللامركزى فى مجالات الإعلام والاتصال الجماهيرى. هذه النظم تتيح وتسمح بتكوين رأى عام مستنير قوى يعبر عن المصلحة العامة للأفراد والجماعات. ولكن هذه النظم - كما أشرنا من قبل - هى نظم تعكس مجتمعات متقدمة على أسس متينة تعمل دائماً على تنمية قدرات الفرد والجماعة من خلال تنمية بنيتها الأساسية بطريقة مستمرة، عن طريق تنمية البحث العلمى فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات المتطورة التى تخدم القدرة التنافسية فى مجالات الصناعة على المستوى العالمى، وأيضاً تعمل على تنمية البحث العلمى فى مجالات التربية والتعليم والصحة والبيئة والاقتصاد والتنظيم والإدارة... كل ذلك يخلق بيئة قادرة على تبني الفكر الحديث وتبادل الآراء والعمل لخدمة المصلحة العامة. فالرأى العام فى تلك الدول الحديثة هو رأى عام ديناميكى نشط يدفع دائماً بالفكر الحديث إلى مراحل التنفيذ للاستفادة العامة.

وفى ظل هذه النظم اللامركزية لا تستطيع مجموعة سياسية أو مجموعة صاحبة مصلحة أن تسيطر على الرسائل الإعلامية، حتى ولو كانت مجموعة صاحبة مصلحة معينة من قبل البرلمان أو المجالس الوزارية أو الشعبية. ولكن يمكن القول إن هناك نظاماً مختلطة في أوروبا الغربية؛ حيث تمتلك المصالح الخاصة بعض البرامج في داخل مؤسسات الإذاعة والتلفزيون، ومثال ذلك في المملكة المتحدة.. ولوكسمبرج.. وبلجيكا.. وهذا النظام المختلط أصبح يؤخذ به كثيراً خاصة داخل مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في أوروبا الغربية خاصة بعد أن تطورت وانتشرت النظم الفضائية الدولية.

النظم الجماهيرية المركزية: وهى النموذج الاشتراكي أو الشيوعي؛ حيث يملك القطاع العام هذه المؤسسات، ويصبح هو المسيطر على توجيه الرسالة الإعلامية خاصة الإذاعية والتلفزيونية... ويتحكم القطاع العام عن طريق الحزب السياسى المسيطر ويتحكم بطرق مركزية... ولعل المثل البارز فى هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتى سابقاً، والعديد من دول أوروبا الشرقية فى السابق.

النموذج الخاص اللامركزي: فإن وسائل الإعلام فى هذه الحالة مملوكة ملكية خاصة، وبالتالي فليس هناك مجال لتحكم مركزى من قبل النظام السياسى الحكومى، ويطبق هذا النموذج فى دول أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية.

النموذج الخاص المركزي: هذا النظام يطبق فى عدة دول فى أمريكا اللاتينية، وأيضاً فى بعض دول آسيا وأوروبا الغربية، ونجده فى فترات الحكم النازى فى ألمانيا.

■ الرأى العام بين سياسة الصفوة وسياسة المصلحة:

يمكن القول: إن الأيديولوجية السائدة فى المجتمع ستكون هى الوجهة لمؤسسات الإعلام وسياساته، هل ستكون أداة فى يد الصفوة السياسية الحاكمة أم لشركات الإعلان وصناعة المعرفة والشركات متعددة الجنسيات والتي تضع استراتيجيات تحقق العائد الغالب لصالح قلة من المستغلين أصحاب رؤوس الأموال؟ فتضع الدولة الدساتير والقوانين التى تحمى مصالح هذه القلة المستغلة تاركة الغالبية العظمى من الجماهير فى يد سلطات إعلامية تعمل على تغييب الوعى القومى بعدم صناعة رأى عام وتكوينه حول الموضوعات الهامة وفقاً للمعلومات الموضوعية فى مجالات التاريخ والسياسة والاقتصاد والثقافة. ويصبح الإعلام ذا قدرة ضعيفة لتكوين رأى عام نشط وديناميكى وفعال، للتأثير ولصيغة وتنفيذ مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتحقيق ومساندة هذه المشروعات.

إذن يمكن القول: إن طبيعة النظام الإعلامى فى الدولة يتأثر بدرجة كبيرة بالقوة التى تأخذ فى يديها «مقاليد الحكم» والمنتخبة دستورياً لتوجه دفة السياسات العامة للدولة ومن بينها الإعلام ومؤسساته، الإعلام يكون قوة هامة لتعبئة الجماهير لتبنى مشروعات التنمية القومية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ولصالح الجماهير؛ أى لصالح تنمية قدرات الفرد والجماعة فى المجتمع، ويصبح فرداً قادراً على المساهمة فى اتخاذ القرارات.. أى يصبح جزءاً من رأى عام كلى ديناميكى ونشط، أو إن النظام الإعلامى فى الدولة مهيمن

لتحقيق مصالح قلة مركزية دون مشاركة حقيقية للفرد والجماعة في هذه الأمة... وغالباً هذا النوع من النظام الإعلامي يوجد في دول العالم النامي، حيث يصبح الرأي العام ذا صوت خافت ومتقسماً بين مؤيد وموافق، دون مشاركة واضحة لمساندة مشروعات التنمية الوطنية، فوسائل الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري والثقافة تعمل داخل مؤسسات حكومية مركزية لتنفيذ مخطط دون مشاركة حقيقية للجماهير؛ وذلك لعدم كفاءة المضمون الإعلامي والثقافي لتنمية الوعي القومي بتلك المشروعات.

وحتى نطرح مزيداً من الإيضاح لدور الأخبار ووسائل الإعلام والمعرفة الحديثة الوطنية في الدول النامية والمتقدمة لتكوين رأي عام فعال ونشط وديناميكي، أو لعدم تحقيق هذه الأهداف السامية للنظم الإعلامية والثقافية خاصة في العصر الحديث، نقوم بطرح مبسط لبعض التقسيمات السائدة على أساس مدى سيطرة الدولة والحكومة على وسائل الإعلام، وما تمنحه للفرد والجماعة من مقومات اجتماعية وثقافية وإعلامية لتحقيق نوع من الحوار وحرية تكوين رأي عام فعال ونشط، عن طريق المشاركة في القرارات والسياسات العامة للدولة.

إذن يمكن تأكيد أن تكوين الرأي العام يعكس أهم الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام المختلفة، وحتى يتحقق ذلك يجب أن يكون هناك بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مواتية حتى تدعم هذه الوظائف الأساسية التي لا غنى عنها لتدعيم الديمقراطية الفكرية وطرح الأفكار والمعلومات، والعمل كحلقة اتصال بين الجماهير والأحداث والأخبار الجارية.

ويقدم لنا تاريخ الإعلام والاتصال الجماهيري صوراً كثيرة حتى في الدول الغربية الديمقراطية من صور قمع الفكر والمعرفة والتعبير عن القضايا والمشكلات المختلفة، وبالتالي عدم القدرة على تكوين رأى عام مستنير. فالدولة هي السلطة النهائية لطرح الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي صاحبة السلطة العليا، قد تلجأ من جانبها إلى عملية تصفية واختيار للأخبار والأحداث التي تتفق مع المصلحة العليا، أي التي تطرح على الرأى العام، وذلك حتى تحمى مصالحها العليا أو وجهات نظرها. ولكن مع تطور التكنولوجيا والعلم وصناعة المعرفة والأقمار الصناعية للاتصال أصبح سوق الأفكار مفتوحاً أمام الجميع، ليس فقط داخل إطار الدولة بل إلى خارجها، فأصبحت المشاركة في الرأى العام وتكوينه مفتوحة أمام الجماعات.

ولعل من أهم آثار الثورة التكنولوجية والعلمية في مجالات الاتصال والإعلام الفضائي والإلكتروني والذي حدث في الغرب المتقدم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، هو الإسراع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تكوين رأى عام داخلي بواسطة هذه الوسائل الإعلامية قادر على مساندة مشروعات التنمية.

■ استغلال تكوين الرأى العام لقلب أوضاع سياسية:

هناك العديد من الأمثلة في هذا الصدد، ولعل المثل البارز على ذلك من وجهة نظرنا هو ذلك الذي أدى إلى قلب الاتحاد السوفيتي بعد اندلاع حرب باردة استمرت أكثر من عشرين عاماً بين المعسكر

الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد قدم التطور التكنولوجي والعلمي في صناعة المعرفة والاتصالات والمعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية - العديد من الوسائل والأشكال الفكرية والمعرفية، لمحاربة المعسكر الشرقي «الاتحاد السوفيتي»، ولقد سميت «الحرب الصليبية من أجل الحرية»، ولقد وظفت لذلك معلومات متعددة في مجالات السياسة والثقافة والإنسان والأنثروبولوجيا، كما جندت لتحقيق ذلك الفنانين والكتاب والباحثين لإحداث تأثير في المواطن الروسي، عن طريق إنتاج برامج متعددة تلفزيونية وأفلام سينمائية وبرامج ثقافية أدت إلى تكوين رأي عام مناهض للاشتراكية. وفي ذلك يقول «بن كروسبي»: «أريد أن أخبركم أن لنا أصدقاء كثيرين ممتازين وراء الستار الحديدي، وربما بلغ عددهم ٥٠ أو ٦٠ مليوناً، وهم بالطبع ليسوا من الروس وليسوا شيوعيين، إنهم أناس محبوبون للحرية، يعيشون في البلدان الأسيرة ويرفضون أن يصدقوا الأكاذيب الحمراء التي يرويها لهم الشيوعيون، وهل تعرفون لماذا لا يصدق الناس تلك الأكاذيب؟ لأننا، أنت وأنا وملايين غيرنا من الأفراد الأمريكيين قد وجدنا طريقنا لاختراق الستار الحديدي بواسطة الحقيقة... تلك الكلمات أذاعها راديو أوروبا الحرة وهو كان من أهم الأسلحة الإعلامية والإذاعية التي وضعت لتكوين رأي عام مناهض للاتحاد السوفيتي، أي من داخل المعسكر الشرقي، وأصبحت هذه الإذاعة أقوى سلاح يعمل في صالح السياسة الغربية الرأسمالية، واستهدفت وسائل الإعلام الغربية مضموناً إعلامياً يخاطب الفرد

والجماعة في الدول الاشتراكية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، تعمل على حث الثورة على القيود المفروضة على حرياته وحياته الشخصية، كما عملت هذه الوسائل ومضمونها المتنوع وبصفة خاصة المضمون الفيلمي في التلفزيون والسينما على تقديم صورة الحرية والحياة الديموقراطية التي يعيشها الفرد والجماعة في الغرب الأوربي وفي الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الفيلم السينمائي والبرامج التلفزيونية والدرامية والتسجيلية والثقافية، والتي وضعت لها هدفاً أساسياً لتدعيم الرأي العام في المعسكر الشرقي، وهو أن الرأسمالية هي أهم وسيلة لتحقيق الحرية، ولذلك كَوَّنَ رأى عام داخلي مهياً للثورة على النظام الشيوعي.

ولعل لقدرة وسائل الإعلام الغربي والتي استغلت أكثر من وسيلة من وسائل نقل المعلومات والأفكار، والسعي المستمر على تكرار المعلومات المدعمة للفكر الغربي بطرق مختلفة ومتكررة لمدة طويلة من الزمن - أهمية كبرى في تحقيق الهدف النهائي، وهو تكوين رأى عام يشكك في المفاهيم الاشتراكية ويتطلع إلى المفاهيم التي يروجها مضمون الإعلام الغربي، والتي تدور حول الحرية والازدهار التي يمكن أن تقدمها له المفاهيم الرأسمالية الغربية.

سادساً: قياس الرأي العام:

إن عملية قياس الرأي العام خاصة في النظم الديموقراطية الحديثة تحتل مكانة كبيرة، فعن طريقه يمكن التعرف على الآراء العامة تجاه المواقف والقضايا الكبرى في المجتمع ويعطى صورة واضحة لموقف

ال جماهير العريضة تجاه السياسات العامة للنظم السياسية وآرائهم تجاه السياسات العامة المتعددة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية على المستوى الداخلى القومى وعلى المستوى الدولى . ولقد شكلت بحوث التسويق فى الولايات المتحدة الأمريكية الأساس العملى والتجريبى لبحوث الرأى العام فى المجالات الأخرى؛ حيث وضعت الأساس المنهجى والعلمى خاصة فى مجالات المناهج الكمية الإمبريقية ولقد وضعت بحوث التسويق التى قامت بها الصحف والمؤسسات الإعلانية والإعلامية فى عدد كبير من الدول الغربية خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، مثال معهد «جالوب» لقياس الرأى العام منذ عام ١٩٣٦، ومكتب الرأى العام بجامعة «برينستون» عام ١٩٤٠، وأعطت هذه البحوث لما تنطوى عليه من بيانات علمية هامة وموثقة المثل الفكرى والمنهجى لكيفية تطبيقاته فى المجالات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والنيابية فى العديد من الدول الغربية فى أوروبا وأيضاً فى باقى دول العالم.

وتمثل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى المختلفة الوسيلة والأداة الهامة لطرح آراء وسياسات المتقدمين فى الانتخابات أمام الرأى العام والشعبى، فتطرح آراؤهم وسياساتهم المستقبلية داخل البرلمان أو مجلس الشعب وتنقل بواسطة وسائل الإعلام المختلفة. وكلما زادت مساحة الديمقراطية السياسية والاقتصادية والثقافية فى مجتمع ما تعددت الموضوعات والقضايا التى يمكن من خلال مراكز قياس الرأى العام أن تقوم بدراسات موضوعية حولها، للتعرف والإلمام بنوع هذه القضايا ومدى أهميتها المصيرية داخل المجتمع،

ولعل للإعلام ومضمونه المختلف أهمية كبرى فى مجالات توعية
الرأى العام وإلمامه بالمتغيرات العديدة وبمناصر القضايا المطروحة
على الساحة الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع .

ومن هنا نؤكد على أهمية المعلومات المتاحة والدراسات الموضوعية
التي أجريت فى مجالات توصيف القضايا المختلفة العامة والمرتبطة
بمصير الأمة . هذه النقطة تطرح مسئولية كبرى على عاتق وسائل
الإعلام بمضمونها الفكرى المختلف ، فكما أمكن توعية الرأى العام
وإحاطته علماً بما يدور من أحداث وقضايا أمكن تعزيز مفهوم الأمن
الثقافى والاجتماعى والفكرى داخل المجتمع .

ومن هنا أصبحت النظم الديمقراطية فى الغرب تعطى المثل على
أهمية قياس الرأى العام والسعى إلى معرفة نتائجه ؛ لأنه يعطى
المؤشر الحقيقى لرأى الشعب وصوته الصائب لتحديد أفضلياته
بخصوص السياسات العامة للأحزاب السياسية ولقادة تلك النظم
ورؤسائها .

وهناك وسائل وأدوات أخرى للتعرف على الرأى العام مثل
الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والتي تمثل الصحافة التابعة لها
إحدى أدوات التعرف على الرأى العام . ولقد أصبح التليفزيون
الوطنى أيضاً بما لديه من قدرات على الانتشار الأوسع قادراً على نقل
صورة للسياسات العامة لتلك الأحزاب من خلال البرامج التليفزيونية
المختلفة ، والتي عادة ما تقوم الأحزاب السياسية وجماعات الضغط
السياسية والاجتماعية بتمويلها .

ومن هنا كان للكتاب والمحللين السياسيين والاجتماعيين والعلماء والمفكرين أهمية خاصة؛ لقدرتهم على صياغة الأوضاع القائمة في المجتمع وقدرتهم على صياغتها في الصحف والدراسات المتعددة والمقالات. فالصحيفة في تلك الحالة تلعب دورها في صياغة العديد من القضايا العامة داخل المجتمع، حتى في بعض المجتمعات النامية كمصر والهند... فالصحف لها دورها في عملية توعية الرأي العام، ولكن الرأي العام المثقف القارئ.

ويعتبر الاستفتاء الشعبى العام (Referendum) أداة هامة لقياس الرأي العام والتعرف عليه خاصة إزاء القضايا العامة الأكثر خطورة ولعل أهمها تغيير الدستور أو إعلان وحدة... ويطبق على جميع الأفراد في المجتمع الذين يتمتعون بالحقوق السياسية المطبقة في كل مجتمع، مثلاً حق الانتخاب والذي يحدده القانون والدستور بسن معين؛ مثلاً ٢١ سنة أو ١٨ سنة... إلخ.

■ أدوات قياس الرأي العام:

وتطرح هذه القضية المنهجية عدة أبعاد لعل أهمها: أى المناهج يطبق في عملية القياس؟ وما أدواتها العلمية؟ وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أن الآراء العلمية حول إمكانية دراسة وقياس الرأي العام من خلال المناهج العلمية المتاحة، خاصة البحوث الميدانية، وأدواتها المختلفة، خاصة أدواتها الأساسية؛ والتي حددت على التوالى وفقاً للأهمية فيما يلى: (أ) الملاحظة. (ب) المقابلات. (ج) الاستمارة (استمارة البحث الميدانى) والتي تتم وفقاً لمراحل علمية محددة، تتفق والهدف النهائى للبحث

ومشكلته الرئيسية. وتبنى الأسئلة (استمارة البحث الميداني) وفقاً لخطوات منطقية للحصول على المعلومات (الرئيسية... والفرعية) المطلوبة من أعضاء العينة أو مجتمع البحث، والتي تمكن في النهاية من الربط بين العلاقات بين المتغيرات، والتساؤلات التي يجب أن تكون واضحة منذ البداية وفقاً لمنهج آخر يحدد تلك التساؤلات والمتغيرات، حتى يمكن في نهاية البحث الحصول على نتائج موضوعية وعلمية تحدد الواقع: واقع القضية أو المشكلة بكل أبعادها من الناحية الكمية أو الإمبريقية.

ولن ندخل في هذا المجال ونتطرق إلى قضايا البحث العلمي الموضوعي خاصة من الناحية الإمبريقية. ولكن يمكن الإشارة إلى أنه مع تطور المجتمع وتعدد بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ودخول وسائل متعددة للاتصال والإعلام الجماهيري والتواصل الفكري والمعرفي خاصة السياسي والثقافي على الساحة الدولية الجماهيرية بصفة خاصة، والتي وضعت المجتمعات النامية في مأزق حقيقي يتصل بالمعلومات التي تحدد المعرفة المختلفة للفرد والجماعة وإمكانيات الإحلال الفكري والاقتصادي والسياسي والثقافي والمعرفي... وما يمكن أن يمارس عليه من ألوان مختلفة عبر المضمون - خاصة التليفزيوني القومي منه والدولي - عبر تليفزيون القنوات الفضائية والتي تخاطب عقول الجماهير العريضة في تلك الدول، وقد تؤثر تأثيراً كبيراً في تغييب الوعي القومي نظراً للمعلومات العديدة التي وضعت في قوالب باهرة فنية وثقافية واجتماعية واقتصادية... في ظل غياب نظم إعلامية تعمل بكفاءة للتوعية ولتوجيه الرأي العام داخل تلك المجتمعات ذات النظم

السياسية المغلقة والمتسلطة في الشرق والغرب، والتي تعمل بطرق قد تزيد من تشويش الوعي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تكوين رأى عام موحد في تلك الدول.

وفي هذا المجال نؤكد بصفة خاصة ونشير إلى ما يمكن أن يمارس من خلال أجهزة ومؤسسات الإعلان الفضائي التليفزيوني والعلاقات العامة... التابعة للمؤسسات والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، والتي يمكنها التأثير على الرأى العام الدولى تجاه المواقف التى تستدعى تأييد أو مناهضة بعض القضايا الدولية؛ أى وضع بعض القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية على «أجندة» خاصة لتوجيه الرأى العام الدولى الذى يمكنه أن يؤثر بطريقة تخدم السياسات العامة والخاصة للدول الكبرى مالكة هذه الآليات الإعلامية والفكرية الجبارة عابرة القارات والمجتمعات والقوميات... (انظر ما أشرنا إليه بشأن السياسة الإعلامية التى مورست تجاه الاتحاد السوفيتى السابق).

وبعد هذا العرض الموجز؛ يمكن القول إن عملية قياس الرأى العام حول الموضوعات المطروحة والتي تهم الأفراد والجماعات فى المجتمع فى فترة محددة تتطلب - كما سبق أن أشرنا - تكاليف باهظة، ولكن ومع التطور التكنولوجى فى مجالات الكمبيوتر والإنترنت والتليفزيون والأقمار الفضائية والأنظمة المتعددة الإلكترونية أصبح من اليسير أن تطرح الأسئلة العلمية - وفقاً لاستمارة البحث الميدانى - للوصول إلى نتائج تعكس الاتجاه الصحيح على الرأى العام، ولكن

على شرط أن تكون تلك القضايا هي من القضايا المطروحة على الرأي العام ، تلك التي لها أبعاد دولية وإقليمية . . مثل العدوان العسكري على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ ، أو الحرب الأخيرة العربية/ الإسرائيلية على البلد العربي الشقيق لبنان ؛ إذ استغلت القناة التليفزيونية العربية قناة الجزيرة الدولية الإنترنت في طرح أسئلة لتحديد موقف الرأي العام الدولي والإقليمي العربي من نتائج هذه الحرب ، هل هي لصالح المقاومة الشعبية لحزب الله ، أو في صالح العدوان الإسرائيلي من حيث المكاسب والخسائر ، أو الهزيمة أو الانتصار؟ وتحققت من خلال هذا النوع من القياس نتائج يمكن الأخذ بها في بعض التفسيرات في مجالات البحوث السياسية والإعلامية والثقافية والاجتماعية . .

والذي نريد أن نؤكد أنه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات قياس الرأي العام حول الظواهر والقضايا أصبح شائعاً وهو ظاهرة هامة لتحليل النتائج وتفسيرها بطرق علمية سريعة وغير مكلفة تلك التكاليف الباهظة التي كانت تتطلبها تلك البحوث بالطرق العلمية التقليدية .

الفصل الثانى:

التلفزيون ودوره المحورى فى تكوين الرأى العام

أولاً: التلفزيون والرأى العام:

من خلال استعراض أهم الدراسات الحديثة فى مجالات الإعلام والرأى العام، أكدت بعض الدراسات أهمية التلفزيون فى تكوين الرأى العام المستنير، فنجد أن «ج. ديوى» «John Dewey» يؤكد أنه فى الديمقراطيات الحديثة التى تطبق مبدأ الحرية الفكرية فى مجالات الإعلام وبوجه خاص التلفزيونى، بما يتيح من حرية المشاركة بين الجمهور حول الموضوعات الأساسية المتصلة بالقضايا السياسية والفكرية بصفة عامة، يكون أكثر إثراءً وموضوعية، فالفرد والجماعة فى تلك المجتمعات بما لديها من حرية فكرية وقدرة على التعبير وإبداء الرأى المستنير بوصفه عاملاً يسهم إسهاماً فعالاً فى تكوين رأى عام مؤثر وفعال ومعبر عن رأى الغالبية، وبالتالى يصبح لتلك الآراء التأثير المناسب فى السياسة العامة. فالتلفزيون بما لديه من قدرة على الإقناع والتأثير فى طرح الموضوعات والقضايا التى يهتم بها الفرد والجماعة غالباً ما يكون هو الوسيلة الهامة فى تكوين رأى عام سريع وفعال؛ وذلك لأن الرأى العام يتكون من خلال الأخذ والعطاء حول الموضوعات بين مجموعات قادرة على إبداء الرأى بيسر وفاعلية... أى بين مجموعات ملزمة بمجريات الأمور قادرة

على التعبير. ولقد أكد «تارد» أن الرأي العام النشط يتكون في ثانياً الحوار البناء والمثمر؛ والتليفزيون بما لديه من قدرة فائقة على تجسيد المواقف بالكلمة والصورة يمكنه أن يؤثر بطريقة فعالة، بتوسيع نطاق المشاركة الفورية حول الموضوعات من خلال المناقشات، على شرط أن تلك الموضوعات تهم الجماهير في المجتمع؛ أي تكون تلك الموضوعات ذات ثقل وأهمية في حياة الفرد والجماعة؛ أي تكون قضية من القضايا الأساسية والمصيرية في حياة الأفراد.

ولعل هناك أمثلة في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح التفاف الرأي العام حول أفكار ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة فكر ونظريات العديد من مفكرى هذه الفترة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، وتدور تلك الأفكار حول كيفية إعادة بناء فكر الإنسان وقدراته الخلاقة، خاصة في أوروبا الغربية التي خاضت ويلات الدمار والحرب العالمية؛ وذلك بهدف إزالة ما عاناه الفرد هناك من إرهاب فكرى وعسكرى مارسته وسائل الإعلام النازية. واتضح في هذه الأثناء أهمية تكوين رأى عام من خلال وسائل الإعلام المتاحة، يلتف حول مشروعات الإعمار والتنمية وإعادة النهضة الكبرى الاقتصادية والصناعية والتجارية والعلمية والصحية.

ولم يكن هذا هو السبب الوحيد في تأكيد أهمية الرأي العام كقوة فكرية تنتقل من مجرد أفكار يمكنها أن تنتقل الفكر إلى توجيه سلوكى وأفعال واقعية؛ أي تنتقل المعرفة من مجرد أفكار إلى سلوك وفعل حقيقى

تلتف حوله الجماعات، ولكن هناك أسباباً أخرى تؤكد أهمية تكوين
الرأى العام فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة لعل أهمها:

١- السعى إلى ترسيخ الصورة الذهنية الإيجابية للغرب الصناعى
الرأسمالى؛ حيث التطور الهائل فى مجالات العلوم والبحث
العلمى فى مجالات التكنولوجيا وعلوم الفضاء والتطوير فى
الصناعات الإلكترونية.. وأصبحت تلك الطفرة الصناعية المحرك
الأساسى فى تطوير المجتمع ورفع مستواه الاقتصادى
والاجتماعى، وكان المجتمع الأوروبى فى حاجة ماسة إلى ترسيخ
صورته الذهنية الإيجابية فى العالم النامى بصفة خاصة، لتسويق
منتجاته الضخمة، وأيضاً لترسيخ الفكر الرأسمالى المناهض
والمعادى للفكر الشيوعى خاصة من قبل وسائل الإعلام ووسائل
الاتصال فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد بدء الحرب الباردة
بينها وبين الاتحاد السوفيتى سابقاً.

٢- رسم صورة ذهنية مواتية للفرد والجماعة فى أوروبا الغربية
الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وحثه على المشاركة فى
مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومشاركته
فى الثورة الصناعية الشاملة، وحفزها على وضع كل طاقاته لبناء
أوروبا الجديدة، أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى
يشارك فى بناء المجتمع الحديث، وليصبح عضواً أساسياً وأولياً فى
تلك الثورة الشمولية، وأثبتت هذه الجهود بعد سنوات قليلة
معدودة قدرة النظام الإعلامى على تكوين رأى عام جماهيرى

نشط قادر على تعزيز قدرة الإعلام الجماهيري في المشاركة الفعالة لإنجاح المخططات الفكرية والسياسية والاستراتيجية والثقافية؛ وذلك عن طريق تكوين رأى عام دولى فى الشرق والغرب دافع ومحفز لهذه المخططات الكبرى .

فوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري هي أهم أدوات تكوين الرأى العام فى هذه الفترات الهامة فى تاريخ شعوب أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد قامت بدور ثورى للتغيير والنهضة وإعادة البناء ، كما كان دور الصحافة بعد استخدام الطباعة فى القرن الخامس عشر وفى منتصف القرن الثامن عشر؛ إذ أصبحت الصحافة فى تلك الفترة القوة الاجتماعية الفعالة فى تعبئة الجماهير ومساندة قضايا شعبية وديموقراطية ، من خلال تكوين رأى عام مستنير ونشط وديناميكى . وانتقل هذا الدور إلى باقى وسائل الإعلام الجماهيري بعد التطور المذهل فى التكنولوجيا والعلوم؛ وأصبح التليفزيون منذ الستينيات أداة من الأدوات المكلمة للصحافة، بل والدافعة لها ، فالتليفزيون فى دول العالم الغربى المتقدم هو أداة منشطة لوسائل الاتصال الصحفية والكتاب ، وذلك على عكس ما هو قائم فى الدول النامية .

٣- بناء هذا الصرح الهائل فى مجالات التربية والتعليم والثقافة والترفيه والرياضة والسياحة... فى أوروبا الغربية القائم على الفكر الحديث فكر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وثورة وصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات ، وهو عامل هام من عوامل

إنجاح سرعة تكوين الرأي العام من خلال أدوات الثقافة ووسائل الإعلام المكتوبة كالكتاب والصحيفة وتطويرها، خاصة بعد تجويد صناعة الورق وتطوير فنون الطباعة وفنون التشكيل والألوان، واتضح أهمية «المجلة» وتطوير شكلها وإخراجها ومضمونها.

٤- ثورة المعلومات واتضح أهمية التليفزيون: إن الثورة التكنولوجية الحديثة في مجالات الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات وتطورها الهائل منذ الخمسينيات من القرن العشرين أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التطور الفكري في مجالات العلوم والثقافة والسياسة والاقتصاد، بل والتطور التاريخي. هذه الثورة أكدت مفهوم الصراع الأيديولوجي بين النظام السياسي والاقتصادي في أوروبا الشرقية، والنظام الرأسمالي كمحرك للفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح هذا الصراع الأيديولوجي هو الأساس في تكوين الرأي العام الغربي خاصة في مواجهة الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

وأصبح تكوين الرأي العام الغربي الرأسمالي يصنع العديد من الأفكار لتعزيز وإنجاح استراتيجيات متعددة الاتجاهات؛ تسعى في اتجاه الدول الاشتراكية بصفة عامة والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ككتلة مناهضة، وفي اتجاه دول العالم النامي كدول هامة تسعى إلى كسبها.

وأصبح هذا التطور الصناعى يسير فى موازاة الفكر الرأسمالى فى أوروبا، وتكوين صورة ذهنية ورأى عام يخدم تلك المصالح الصناعية والرأسمالية مقابل معادلهما فى الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى. وكان الإعلام الدولى ووسائله المتعددة - وبصفة خاصة الصحفية والأخبار الموجهة - هى الوسائل الأساسية فى تكوين رأى عام عالمى يناهض الفكر الاشتراكى ويوضح مساوئه ويحارب اتجاهاته المختلفة، ويعمل على جذب الدول النامية المصدرة الأساسية للثروة الطبيعية والدول الصغيرة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتوجيه رأى عام يضخم من سلبيات الفكر الاشتراكى، عن طريق تكوين صورة ذهنية منفردة بكل وسائل الاتصال الجماهيرى المتاحة من سينما وكتاب وصحيفة، وفيما بعد، بعد التطور الهائل فى تكنولوجيا وسائل الاتصال خاصة الابتكار فى مجالات صناعة تكنولوجيا الأقمار الصناعية عابرة القارات والمجالات الفضائية بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى المكتوبة والثقافية.

أصبح التليفزيون الدولى هو أداة هامة من أدوات تكوين رأى عام يعزز تلك المخططات المعادية للكتلة الشيوعية، بل أصبح التليفزيون الدولى أو تليفزيون القنوات الفضائية أحد أهم أدوات التأثير فى يد الدول الغربية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على الشعوب داخل الدول الاشتراكية وخارجها، بطريقة ساعدت على تنفيذ مخططاتها الثقافية والسياسية والإعلامية الرامية إلى هزيمة هذا الفكر الاشتراكى.

وأصبح الرأي العام خاصة منذ نهاية الثمانينيات يُنظر إليه بوصفه قوة هائلة فى يد السلطة الإعلامية ووسائل الاتصال الجماهيرى، ليس كشكل بل بصفة خاصة من خلال مضمون هذه الأشكال التكنولوجية والصناعية، تستطيع تشكيل رأى عام يستطيع قلب الحقائق وتلوين المفاهيم الثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، فمن خلال هذا المفهوم الحديث للرأى العام، خاصة بعد انهيار «سور برلين»، أصبح للإعلام دور هام، ونقصد هنا المضمون الإعلامى، كقوة رابعة تستطيع تنفيذ الأهداف المتعددة للمعسكر الغربى الرأسمالى.

ويمكن تأكيد أهمية الإعلام ودوره فى تشكيل وتكوين الرأى العام المؤثر من خلال ما أنجزه فى مجالات السياسة الخارجية للمعسكر الغربى، فأصبح يطلق عليه «البعد الرابع» بعد «الأبعاد الثلاثة الكلاسيكية»: البعد الاقتصادى، والبعد الاستراتيجى (القوة العسكرية)، والبعد الدبلوماسى، خاصة بعد أن استطاع كقوة فكرية ساعدت على انهيار «الاتحاد السوفيتى» وتفتيته، والقضاء عليه كمعسكر فكرى وعسكرى واقتصادى، يقف فى مواجهة المعسكر الغربى الرأسمالى. ودخل العالم الإنسانى مرحلة «القطب الأوحده» المتحكم فى الاقتصاد والسياسة، بل وثقافة الشعوب خاصة شعوب دول العالم النامى، وذلك من خلال تصويب مضمون إعلامى يعمل على تكوين «رأى عام» فى أغلب الدول النامية لتعزيز وتأكيد أهدافها الاقتصادية والسياسية بالدرجة الأولى.

ونحن فى هذه الدراسة نهتم بـ «التلفزيون» بوصفه وسيلة هامة من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى ، وبوصفه وسيلة هامة من وسائل تكوين الرأى العام على المستوى الداخلى القومى والخارجى الدولى؛ وذلك لأن التلفزيون إلى جانب أنه وسيلة من وسائل الاتصال المباشر عن طريق المعلومات والكلمات التى توظف فى المضمون الإعلامى، فهى أيضاً وسيلة من وسائل الاتصال غير المباشرة وذلك عن طريق تطور صناعة الصورة مضموناً ولغة تدخل فى تكوين المضمون الثقافى والفكرى والتاريخى.. فهى من الأدوات الناعمة الفنية والثقافية المؤثرة.

ثانياً، وظائف التلفزيون الأساسية:

■ تشكيل الرأى العام من أهم سلطات التلفزيون:

سلطة الإعلام تتمثل فى سعيه إلى إنجاح عملية الاتصال الجماهيرى كعملية لها أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. ولعل تشكيل الرأى العام يصبح حقيقة إذا نجحت العملية الإعلامية فى تحقيق بعدها المعرفى؛ أى يقوم بإيصال المفاهيم والمعلومات إلى المتلقى إلى الجمهور المتلقى؛ ولكن يظل هذا المعنى، أى القدرة على الإيصال والتواصل بين الجماهير، مفهوماً ينقصه عامل هام وهو القدرة على الإيصال والتواصل حول المفاهيم فى وقت أقل، أى تصل الأخبار والمعلومات إلى المتلقى فى وقت أسرع من خلال إحدى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى... هذه القدرة على إيصال الأخبار والمعلومات فى أوقات متلاحقة ومتسارعة جعل

من التكنولوجيا الحديثة والتطور في الصناعات الإلكترونية أهمية قصوى في عملية الاتصال الجماهيري؛ أي أهميته في تشكيل الرأي العام وتكوينه، ولكن أيضاً القدرة على جمع المعلومات وغربلتها وتحليلها وإعادة إنتاجها وفقاً للهدف أو للأهداف من وراء عملية الاتصال من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ونظم المعلومات المتاحة. ومن هنا يمكن تأكيد أهمية وكالات الأنباء العالمية ودورها الهام في تشكيل وصناعة الرأي العام وفقاً للأهداف الأساسية للعملية الإعلامية وعملية الاتصال الجماهيري.

ولعل هناك خطورة فائقة في ظل نظام عالمي غير متوازن في مجالات التجهيزات التكنولوجية للاتصال والمعلومات. فالمعلومات التي تصل إلى المتلقى من خلال وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري قبل غيرها من الوسائل بطريقة موضوعية، وأقرب إلى الحقيقة، ستؤثر بلا شك على الرأي العام، وبالتالي يتحقق الهدف من العملية الإعلامية.

ومن هنا كان التليفزيون، إذا ما توافر لديه بعض الشروط لعل أهمها حصوله على المعلومات الموضوعية حول الموضوعات والقضايا، مع توافر قدر هائل من التجهيزات التكنولوجية والإلكترونية القادرة على صياغة وقولية هذه المعلومات بالصورة والصوت، مع وجود الكفاءات البشرية والفكرية القادرة على التنظيم والإدارة والإخراج ومتابعة الأحداث وتغطيتها، هو الأقدر على إيصال الأخبار قبل غيره من الوسائل.

ثالثاً: أهمية الصورة التليفزيونية فى تكوين الرأى العام،

ونحن نرى من خلال الدراسات والتقارير العلمية الحديثة والدراسات المستفيضة التى أنجزت فى هذا الموضوع الهام والمرتبط بأهمية الصورة المرئية المسموعة (التليفزيونية والسينمائية والإلكترونية عبر وسائل الإنترنت والوسائط الحديثة لتجميع ونقل المعرفة) ، نرى أهميتها فى مجالات توجيه وتكوين الرأى العام فى مجتمعات العالم النامى والعربى وأيضاً فى مجتمعات العالم المتقدم فى الغرب .. فتوظف الصورة والكلمة ثنائية مضمونها، أى الصورة كتكنيك وفن معقد يتحكم فى توجيه نظر المشاهد إلى بعض أماكن التركيز، التى يراد من ورائها لفت نظر المشاهد لها. أما الجانب الآخر من تلك الثنائية فهو جانب الكلمات المسموعة المقروءة فى نشرات الأخبار والتعليق على الأحداث والمواقف فى البرامج التليفزيونية المختلفة، فهى التى تعطى الصورة معناها وتوحى بالنوايا وتحدد الاستراتيجيات الفكرية ومنطوقها وخطابها.. فهى تظل الأساس فى تكوين الرأى العام. ولا يمكن القول إن الصورة بمفردها تستطيع أن تحقق الأثر المطلوب فى توجيه وإرشاد الرأى العام؛ وذلك أنها جزء من الخبر، أو جزء من الوحدة اللغوية التليفزيونية أو السينمائية المرئية المسموعة.

وفى هذا السياق نؤكد البناء التركيبى المتعدد المستويات للغة الصورة المرئية المسموعة وفقاً لما يمكن استنتاجه وحصره من نتائج الدراسات المتعددة المتصلة بعلوم اللغة واللسانيات - والتى كانت محور اهتمام كاتبة هذه السطور منذ الثمانينيات من القرن العشرين -

وبصفة خاصة مقولاتها السيميولوجية وعلوم الإعلام والاتصال الجماهيري والاجتماع كضرورة علمية وبحثية لاغنى عنها لتحليل وفهم ودراسة، ليس فقط المضمون الفكري وقدرته التأثيرية بل مقومات المشاهد أو المتلقى لهذا الفكر المتعدد المستويات. هذا الإطار البحثي شكّل إحدى الأدوات البحثية الضرورية، والتي لا يمكن تخطيها عند تحديد المقومات الأساسية للرأى العام وكيفية تكوينه والتأثير فيه من خلال الصورة أو بصفة خاصة من خلال المضمون التلفزيوني أو عبر الوسائط الأخرى المرئية المسموعة أو مضمون الإنترنت المصحوب بالصورة، وكلها أشكال معرفية ووسائل إعلامية مرئية مسموعة ناقلة للفكر والمعرفة الأكثر تعاملًا مع الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومن خلال النقلات البحثية التي مرت بها هذه المناهج وفي مجالات بحوث المضمون الفكري أمكن تأكيد أن هناك خصائص ومقومات يمكن استخلاصها، ويمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

- انطلاقاً من أن الحدث أو الخبر هو الذى يشكل المعرفة واللغة التى ستؤثر على الرأى العام.

- وأن ثنائية الصورة المرئية والكلمة هى الوحدة الأولى فى لغة التلفزيون والوسائل الحديثة للاتصال الجماهيري، وهى تشكل الوحدة الأولى من بنية اللغة أو بنية السياق الخطابى الذى يراد أن يوجه للرأى العام الداخلى على المستوى القومى أو الخارجى على المستوى الدولى.

يمكن القول - إذن - إن ثنائية الكلمة والصورة وما تحتويها من
تكنيك تكنولوجي وفني وفكري وثقافي واجتماعي وسياسي قادرة على
تفسير المواقف والأفعال بطريقة افتراضية، أو تعيد تشكيل واقع
افتراضي، أي إعادة تشكيل الواقع من وجهة نظر الاستراتيجية
الإعلامية أو الخطة الإعلامية والمواقف التي تتبناها، والذي ينطلق من
خلال الخطاب الإعلامي للرأي العام الدولي أو القومي.

ولقد فسرت عدة نظريات؛ خاصة نظرية التشابه [انظر في هذا
الصدد مؤلف لغة السينما والتلفزيون لكاتبة هذا المؤلف ١٩٨٧] التي
تفسر الواقع الافتراضي، بأن هذا التشابه بين الواقع وانعكاسه في
الصورة الفيلمية، لا يعبر عن ظاهرة أو موقف في حد ذاته، إلا إذا
أضيف له معلومة أو خبر يعطى لتلك الثنائية مفهومها الخاص المرتبط
بهذا الواقع الذي نريد أن نؤكد ونطرحه أمام الرأي العام الدولي إذا
كان من خلال التلفزيون الفضائي الدولي.

فالتشابه بين الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي أي بين صورة
الشيء الذي تعكسه الكاميرا من الواقع، وانعكاسه أو انعكاس هذا
الواقع في ثانيا بنية الخبر أو السياق الفكري الذي تعكسه هذه الرسالة
الإعلامية هو الذي سيؤثر على المشاهد والمستمع للخبر، أو أن السياق
الفكري الذي تعكسه كلمات الرسالة الإعلامية عبر الكلمات المسموعة
(الشق الآخر للوحدة اللغوية) هو الذي سيؤثر على المشاهد والمستمع
للخبر التلفزيوني أو الخبر الذي يراد توجيهه إلى الرأي العام.

إذن يمكن تأكيد أن تشكيل هذا الواقع الافتراضي أو الواقع البديل أو هذا الواقع الذي أعيد تشكيله من خلال وضعه في سياق أو بنية فكرية محددة بوصفه جزءاً من سياق الخطاب الإعلامي أو الفكري هو في ذات الوقت يخاطب المتلقى الإعلامي أو يطرح أمام المشاهد الحقائق أو الواقع الافتراضي المشكل، فيتعرف المتلقى الخبر التلفزيوني مرة أخرى بصورة جديدة تتفق مع وجهة نظر الاستراتيجية الإعلامية المنتجة للأخبار والأحداث أو من وجهة نظر المصدر.

ولما كان أحد أركان الرأي العام هو في وجود تلك الشحنة العاطفية والحسية التي تجعل لموضوع ما أهمية بين الأفراد أو بين جماعة محددة من الأفراد تكون قابلة لتكوين رأى عام - فالذى يهمنا من هذا الطرح هو تأكيد سهولة التأثير الإعلامي وتكوين حقيقة افتراضية جديدة، تؤثر بصورة كبيرة في المتلقى التلفزيوني؛ وذلك لأن القدرة التكنولوجية والإلكترونية والفنية والمعرفية الحديثة في مجالات إعادة صناعة المعرفة، خاصة المرئية المسموعة قد أتاحت للصورة الفيلمية والتلفزيونية والإلكترونية - بواسطة إدخال فنون وعلوم وهندسة الكمبيوتر الحديثة - مجالات عديدة يمكن من خلالها إعادة تشكيل الواقع، فحتى نشرات الأخبار التلفزيونية والسينما التسجيلية.. والمضمون المرئي المسموع بوسائله المختلفة الحديثة أنتجت بطرق متعددة لتتفق مع الاستراتيجيات الثقافية والسياسية والاقتصادية لدول المصدر أو لسياساتها الإعلامية، فهذه المضامين المصورة أو المرئية والمسموعة، اختبرت وعدلت من ثلاثة مراكز للاختيار:

- الهدف الذى يتفق مع الموقف بزمانه ومكانه.
 - موقع هذا المضمون داخل سياق فكرى محدد.
 - القدرة على التحكم فى نظم المعلومات والتكنولوجيا.
- تلك المراكز تعكس النظام الداخلى لبيئة الرسالة الإعلامية عبر الوسائل المرئية المسموعة، تلك التى تتفق مع الأهداف والاستراتيجيات الموجهة للرأى العام الدولى أو القومى.
- إذن الواقع الافتراضى، ذلك الذى تريد القوى الكبرى فى مجالات الإعلام والمعلومات والمعرفة، يتحدد فى قدرتها على إنتاجها وبثها؛ أى يتوقف على قدرة تلك الآليات التكنولوجية والمعرفية على الصياغة والتعبير بتلك الإمكانات اللغوية الحديثة فى صورة برامج متعددة ومتنوعة تحقق التأثير المطلوب على الرأى العام.
- ونؤكد هنا أن أهمية مناقشة عنصر تحقيق التأثير المطلوب على الرأى العام ليصبح أساساً للتعامل والحوار والتحاور حول المواقف الدولية والقطرية، وبالتالي يمكن تأكيد أن المضمون التليفزيونى أو المرئى المسموع فى جميع صورته وأشكاله أصبح إحدى صيغ الفكر الاجتماعى والثقافى والسياسى. ولبيان ذلك يمكن الربط بين التقدم العلمى والتكنولوجى والصناعى فى مجالات متعددة وإمكانات سهولة استدعاء المعلومات وتطويرها بوسائل وأدوات البحث العلمى لدراسة الشعوب والقضايا المختلفة، وبين التقدم فى فنون وتكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرى المتعددة لتكوين وصياغة خطاب إعلامى وثقافى وسياسى مؤثر مواكب للأحداث، من منطلق يعزز وجهات النظر

المتعددة والمختلفة للحكومات والسياسات وأيضاً للاتجاهات الفكرية المختلفة ليحاور رأياً عاماً دولياً أو قوطرياً.

ومن هذا المنطلق تتضح إذن أهمية تحليل مفردات هذه اللغة المرئية المسموعة بتأكيد أهمية مفرداتها فى الإيحاء، فبالصورة يمكن إظهار الموقع أو مكان الحدث، وبالكلمة تؤكد الموقف المحدد للدلالة على اتجاه أيديولوجى وفكرى وسياسى محدد، فيصبح الحدث التلفزيونى أو الخبر فى وجود الصورة والتعليق، حالة متكاملة يمكن دراستها وتحليل مفرداتها، ومقارنتها بالأحداث الواقعية أو وضعها فى إطارها الحقيقى الموضوعى.

وفى هذا السياق يمكن تأكيد خطورة عنصر الثنائية؛ أى ثنائية الكلمة والصورة، وإن دور الكلمة ليس فقط فى التعبير عن المواقف ولكن فى القدرة على تكوين المواقف والأحداث وفقاً للأهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال التحكم فى مقومات التأثير والإقناع، واستغلال الثنائية، ثنائية الكلمة والصورة بوصفها من المقومات الأساسية فى مخاطبة الرأى العام والتأثير عليه وعلى اتجاهاته. فمثلاً فى إطار بعض المواقف الغربية تجاه القضية الفلسطينية، قد تظهر الصورة الفيلمية فى إطار المشهد نيراناً ومدافع وأبنية تهدم وجرارات تجرف الزرع ونشاهد أطفالاً ونساء يصرخون ورجالاً يطلقون الأحجار والدبابات الإسرائيلية تحوط المكان، هذا المشهد المأساوى اليومى الذى يعيشه الشعب الفلسطينى فى فلسطين المحتلة، قد يحور من خلال واقع افتراضى إعلامى، ويسلط الضوء فى زاوية محددة

من زوايا الكاميرا ليقلب الحقائق؛ فعلى الرغم من أن الصورة تشير للمعتدى الحقيقى؛ فإن التعليق بالكلمة على هذا المشهد يغير المسارات العادلة ويبدل من المعانى إلى مقاصد مغرضة للتأثير المباشر وغير المباشر على رأى العام الدولى، وفى هذه الحالة يكون التعليق بالكلمة على هذا النحو «وعلى الرغم من حيادية القوات الإسرائيلية، فإن المعتدى الفلسطينى يواصل تهديده للأمن والاستقرار للفرد والجماعة فى المنطقة» ثم يأتى المشهد التالى داخل الكنيسة الإسرائيلى؛ وتواصل الكلمات تعليقها «ويناقش الكنيسة الإسرائيلى أسلوباً جديداً لحماية الأراضى فى الدولة من الاعتداءات المتكررة من جانب الفلسطينيين». ويكفى بعض مشاهد القتل من الجانب الإسرائيلى أو الجرحى فى الطرقات وتسليط الضوء عليهم وهى تصاحب الكلمات السابقة؛ حتى يقف الرأى العام العالمى فى الغرب لمساندة ادعاءات مغرضة وسياسات استراتيجة معادية.

ويعكس ضعف العمل الإعلامى العربى وبصفة خاصة العمل الإعلامى من خلال النظم الإعلامية ومؤسساتها المختلفة فى دول العالم الثالث بصفة عامة عدم القدرة على تكوين رأى عام داخلى مؤيد ومساند لبعض المشروعات والقضايا المصرية، وذلك لصعوبة تكوين رأى عام مشارك وفعال تجاه القضايا العربية والأهداف القومية خاصة المرتبطة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكما أشرنا فإن أهم تلك السلبيات هى عدم توافر بيئة اجتماعية مواتية للمشاركة الإعلامية، وذلك لنقص المعلومات الموضوعية

والدقيقة حول الموضوعات التي يهتم بها الأفراد والجماعات في تلك الدول، وغياب نظام للتربية والتعليم وتفاقم مشكلات الأمية، والتحضر وتأثيره المباشر على الخلل في نظم الإعلام في تلك الدول، ولعل أهمها عدم قدرتها على تعبئة الرأي العام وتكوينه، والالتفاف حول القضايا المتعددة بطرق تعبر عن اتجاهات الجماهير.

ولعل علوم ونظريات المنهج الاجتماعي التي طبقت على دراسة الإعلام التليفزيوني المرئي المسموع أو الإعلام الإلكتروني المعقد لتخزين المعلومات وطرق برمجتها وإعادة إنتاجها لها أهمية خاصة في دراسة طبيعة ليس فقط تلك النظم الإعلامية وآلياتها في إنتاج لغة المرئيات وقدرتها على التأثير في تكوين الرأي العام الدولي والعالمي، بل وأيضاً تحليل مقومات تلك اللغة وتحديد آلياتها وطرق سيطرتها على هذا الرأي العام وتوجيهه من خلال نظام متكامل لوسائل الإعلام المتعددة من المقروء بواسطة الصحف والوسائل الإلكترونية الحديثة والإنترنت إلى الوسائل المرئية المسموعة بواسطة المضمون التليفزيوني المتعدد الإخباري والدرامي والغنائي والتسجيلي... إلى المضمون السينمائي. ولقد دفعت ثورة المعلومات طفرة كبرى في مجالات البث والإرسال والبرمجة والتبويب وإعادة البث عن طريق التطوير في أجهزة الكمبيوتر والأقراص المدمجة.

ولعل لتلك الدراسات العربية بعضاً من استنتاجاتها المفيدة في هذا المجال، والخاصة بالتفريق بين صفتي الإعلام الدولي أو صفة الدولية (Internationalité) ونؤكد في هذا المجال ما أشرنا إليه في العديد من

الدراسات وهو قدرة الإعلام على تكوين الرأي العام الدولي، وهو في أغلب الأوقات إعلام أو نظم إعلامية ضخمة تقوم على أساس امتلاكها بوصفها مؤسسات وشركات متعددة الجنسية، وترتبط بشكل مباشر بمراكز البحوث والدراسات الكبرى الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية والجامعات ومؤسسات تكوين الرأي العام هناك والدعاية السياسية والإعلانية.. ويؤكد شق من هذه الدراسات العربية فيما يخص مصطلح الإعلام الدولي عن حق أنه إعلام شمولي كوسموبوليتي؛ وذلك لأنه إعلام يصل بالموجات الصوتية إلى ٩٠٪ من أصقاع الأرض، ويتناول مختلف الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية والترفيهية والقيمية والتاريخية.. ويستطيع من خلال الآليات الضخمة التي يمتلكها إعادة إنتاج هذه المعلومات واختصارها وفي بعض الأحيان تبسيطها وتجميلها بمختلف الألوان وإعادة توزيعها، ويتلقى أرباحاً طائلة من وراء هذا التوزيع. وهو يرمى إلى تكوين رأى عام شعبي داخل الدول التي تتلقى هذه المعلومات لخدمة أهداف استراتيجية أو تجارية أو اقتصادية وأيضاً ثقافية وتاريخية، وهو يرمى من وراء ذلك إلى تحقيق جميع هذه الأهداف مرة واحدة ودفعة واحدة، بهدف تحقيق ربح مادي مضاعف عن طريق هذه الوظائف المتعددة.

فهو إذن إعلام يتجاوز الحدود الجغرافية ويكسر حاجز القوميات، أي يتعدى على الأمن الثقافي والفكري للدول فهو إعلام بلا حدود، ونحن نخص في هذه النقطة بالتحديد الإعلام المرئي المسموع التلفزيوني والسينمائي وما تبثه شبكات الإنترنت المتعددة،

فهو يوزع هذه الحزم من المعلومات وفقاً للموضوعات التي يرى أنها هامة لتعزيز سياساته المتعددة والمغرضة. وبالتالي فهو ليس إعلاماً دولياً يهدف إلى تكوين رأى عام دولى بقدر ما هو إعلام يهدف إلى تكوين رأى عام مغرض سياسى وتجارى ودعائى من خلال توظيف الصورة والكلمة بطريقة مبدعة؛ أى يوظف أدوات الإبداع والفنون التسجيلية لأن تكون سلاحاً ذا حدين يتغلغل داخل عقل الفرد والجماعة خاصة فى دول العالم النامى للإيهام من جانب وللسيطرة من جانب آخر فى ذات الوقت.

وأصحاب الرأى الثانى من الباحثين فى تلك المجالات الإعلامية وعلوم السياسة يرون أن المضمون السياسى والاقتصادى والثقافى لمصطلح «الإعلام الدولى» لا يمكن أن يتقابل مع الحقائق الواقعية؛ ذلك لأن تلك الصفة الدولية للإعلام ومؤسساته وما يطرحه من مضمون ومادة وكأنه يعبر عن مصالح جميع الدول والشعوب التى تستقبل هذه المضامين؛ هذا لأن هذا الفريق يرى - عن حق - أن هذا المضمون يجمع ويرتب ويقولب ويعاد تشكيله من خلال معلومات جمعت بواسطة وكالات أنباء عالمية ودولية، ولعل أكبرها وكالات الأنباء العالمية الأربع: الأسوشيتد برس Associated Press - ورويتر Reuter ويوناييتد برس United Press - وتاس TASS. وذلك بالإضافة إلى الصحف الكبرى لاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وموسكو (قبل سقوط الاتحاد السوفيتى)، وأهم هذه الصحف كما تشير البحوث المقدمة فى هذا المجال: نيويورك تايمز - واشنطن بوست - وول ستريت جورنال - مجلة تايم - التايمز - جارديان -

فاينانشيال تايمز - أوبزرفر - صنداي تايمز (أمريكا، بريطانيا) -
لوفيد (فرنسا) - دير شبيجل (ألمانيا)، وبعد ذلك تأتي نيوزويك
(أمريكا) - الإكسبرس (فرنسا) - الإيكونوميست (بريطانيا).

هذه المعلومات والتقارير والبرامج... وكأنه - أى المضمون المستمد
منها - يعبر عن مصالح وحقائق جميع الدول والشعوب التى يتوجه
إليها... والذي يغطى أكثر من ٩٠٪ من مساحتها الخبرية... وكأن أهداف
هذه الآليات هو تكوين رأى عام دولى يعنى بالمصالح الدولية، كأنه يعنى
بالمصالح الدولية والأهداف الاستراتيجية لجميع الدول دون تحيز؛ أى
يهدف إلى تحقيق عنصر التوازن بين المصالح المتعددة، مصالح الدول
المصدرة لهذه المعلومات، وأيضاً الدول المستهدفة والمتلقية، أى يهدف إلى
تكوين رأى عام دولى متوازن يرمى إلى تحقيق مصلحة دولية.

ولكن هذا على عكس الواقع الذى تهدف إليه نظم الإعلام ووسائل
جمع المعلومات والاتصال الجماهيرى من خلال تلك المؤسسات
والتنظيمات العملاقة، فهى ليست تلك الأهداف السامية التى تعنى
بالقيم والتاريخ والمجتمع والاقتصاد والسياسة من خلال تحليل يرمى
إلى تحقيق مصالح عادلة، فهى تعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية
للدول الكبرى الرأسمالية فى الغرب.

ولقد أشرنا فى مواقع عديدة فى بحوث سابقة إلى أن أهداف هذه
الآلية الإعلامية الضخمة محددة، ترمى فى المقام الأول إلى تكوين
رأى عام دولى يعزز سياساتها المتعددة، كما حدث فى المحاولات
المتعددة التى وجهها الخطاب الإعلامى والسياسى الغربى والتى شنتها

آلة الإعلام لتكوين رأى عام دولى وداخلى أدى إلى تفكيك الاتحاد السوفيتى وانهاره وتصفيته. كما عملت هذه السياسات الإعلامية الغربية حتى تحكم مؤسسات الإعلام والشركات والجماعات الدولية المتعددة الجنسيات والغربية، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مؤسسات الإعلام فى الدول الأخرى، واللجوء للدخول كشريك لتمويل مشروعات الاتصال الجماهيرى وصناعة الثقافة والإعلام فى أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة. وكانت الفرصة سانحة أمام تلك الجماعات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لشراء كبريات الصحف الوطنية وأهمها، وأقامت محطات خاصة للإذاعة والتلفزيون تبث عبر القنوات الفضائية للاتصال. وبدأت هذه الجماعات الدولية فى تنفيذ خطة محكمة استراتيجية وإعلامية للهيمنة والانتشار فى أوروبا الشرقية لتنفيذ مخططاتها، وتكوين رأى عام فى تلك الدول الأوروبية الشرقية لتأكيد هيمنتها الفكرية والأيدولوجية، ولتسهيل المهام السياسية والاقتصادية والاستراتيجية من خلال تمرير قيم وأفكار تدعم السياسة الخارجية والاقتصادية والإعلامية.

ويمكن إذن تأكيد أن الشعوب الأقل تقدماً فى العلوم والتكنولوجيا والصناعة والإنتاج الغزير فى مجال المعرفة والاتصال والمعلومات تقع دائماً تحت تأثير وطأة هذه الآلة الضخمة للإنتاج الإعلامى والثقافى الغربى، وتحت السيطرة الكاملة لصناعة المعرفة التى تسعى إلى صياغة المفاهيم والتاريخ والقيم وصناعة رأى عام فى تلك الدول يعزز مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، والأمثلة كثيرة فى هذا

المجال، تلك التي تؤكد أن سيطرة وكالات الأنباء العالمية تحتكر أكثر من ٨٠٪ من التدفق في المعلومات والأخبار ويمكنها بالتالي صناعة الرأي العام وفرض السيطرة الإعلامية في مجال المعلومات وصناعة الأخبار.

رابعاً: التليفزيون ومحددات الرأي العام النشط في مجتمعات الدول النامية؛

١ - محدّدات الرأي العام النشط:

لعل أهم تلك المحددات هو توافر أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مجتمعة ومتداخلة وبناءة لبيئة اجتماعية للاتصال، ولعل أهمها توافر نظام للتعليم الديمقراطي يعمل من خلال الأسس والنظريات الحديثة في التربية والثقافة والعلوم الحديثة التطبيقية والنظرية. ونحن نعتبر عن حق أن وجود الرأي العام النشط في المجتمع هو الوجه الصحي المعبر عن الديمقراطية الحقيقية، وهو الواجهة التي تؤكد إيجابية تلك البيئة الاجتماعية الفعالة التي تخلق من الازدواجية الاجتماعية. وهناك بعض العناصر التي تميز المجتمعات فيما يتعلق بوجود هذه الظاهرة الصحية في أي مجتمع.

* التعليم ومحو الأمية: ولعل للعلاقات الترابطية التي وضعها "Daniel Lerner" منذ سنوات عديدة، وكانت أهم المنطلقات العلمية التي ساهمت في تحديد ما يسمى بتكامل البيئة الاجتماعية للمشاركة أو البيئة الاجتماعية المواتية لتكوين الرأي العام الفعال والنشط، وليس الرأي العام الغائب أو المغيّب. لم يطرأ على تلك العلاقات

الترابطية أى تغيير بل هى الأساس الفعلى للعديد من البحوث والنظريات العلمية فى أوروبا الغربية على وجه الخصوص فى مجالات بحوث الاجتماع والاتصال الجماهيرى فى فرنسا وألمانيا، واعتبرت الموجه فى العديد من النتائج الخاصة فى تحليل الرأى العام بل إن بعض العلماء فى بعض دول أوروبا الغربية انتقد بعض النظريات العلمية التى وضعت من قبل علماء الاتصال والسياسة فى المدرسة الأمريكية فى الولايات المتحدة «كنظرية الأجندة» كمطلق للتحليل، تلك النظرية التى سادت فى العديد من البحوث الاجتماعية والسياسية خاصة فى بعض الدول النامية؛ إذ تضع بعض الفروض العلمية التى لا تتفق مع البيئة الاجتماعية والسياسية والإعلامية السائدة فى دول العالم النامى، وتصبح النتائج غير موثوق فى صحتها؛ إذ تضع فروضاً علمية لا يمكن أن تصلح إلا فى بيئة اجتماعية كالتى توجد فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تحكمها عناصر آليات السوق والحرية الاقتصادية والفكرية والإعلامية.

ولعل أهم العناصر التى يمكن تقديمها كعامل أساسى فى تحديد تلك العلاقات والتى حددها «ليرنر» هو عامل التعليم والتحضر والكثافة السكانية فى المدن. وأول مؤشر هو مؤشر الاتصال، ولقد ربط هذا المؤشر بمقدار ما يقرأه الجمهور أو يشاهده أو يسمعه من خلال الصحف والتلفزيون والسينما، وأهمية تلك العلاقات الارتباطية أنها تظهر مدى التعرض لمضمون وسائل الإعلام الجماهيرى بطريقة واعية تحقق هدف تكوين الرأى العام المستنير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحدد أنسب الشروط للتعبير عن القضايا الاجتماعية

والتي هي أساس تكوين الرأي العام ، ولكن على شرط أن تكون هذه الموضوعات من الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ أى تطرح قضايا تهم الجمهور المتاح فى المجتمع من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى .

هذا يلقي الضوء على أهمية مؤشر «دانييل ليرنر» كمؤشر ومحدد لإمكانية التعرض للوسائل الإعلامية، ليس فقط المقروءة ولكن أيضاً - وهو ما يهمنا فى هذه النقطة - التعرض الواعى للتليفزيون؛ أى للمضمون التليفزيونى ووسائله المختلفة وأيضاً المضمون الفيلمي السينمائى . ولقد علقنا على هذه النقطة أهمية بالغة؛ حيث أظهرنا فى العديد من الدراسات ما الذى نعينه بالتعرض الواعى باعتباره شرطاً أساسياً من شروط تكوين الرأي العام المستنير الناقد والواعى ، وذلك بتطبيق المناهج الحديثة فى علوم الاجتماع واللغة والاتصال ، ولقد تبين بعد دراسة متأنية أن التعليم (القراءة والكتابة) وتعليم المعادلات الحسابية هما شرط ليس فقط للتعرض للوسائل المقروءة التقليدية من صحيفة وكتاب ، ولكن أيضاً من الشروط الأساسية والهامة للتعرض للإذاعة والتليفزيون والوسائل الإلكترونية الحديثة كالإنترنت .

ونؤكد فى هذا الصدد أن بنية الإعلام والاتصال الجماهيرى وتوافرها بطريقة إيجابية فى دول العالم النامى يصعب تحقيقها فى ظل ظروف العولمة الحالية ودخول مجتمعات تلك الدول عصر ثورة الاتصال والإعلام الإلكتروني . . ولعل أهم هذه العوامل التى تعوق وجود بيئة اجتماعية مواتية هو حاجز الأمية؛ إذ إن أعداد الأمية فى

دول العالم النامى فى ازدياد مستمر على الرغم من المجهودات التى تعلن عنها السياسة العامة للدولة. وآخر تلك الأرقام أن معدل الأمية فى دول العالم العربى قد وصل فى بعض الأقطار العربية إلى ما يزيد على ٦٠٪ من السكان ، حتى مع تزايد أعداد المتعلمين . فلقد دلت المؤشرات (على الرغم من تزايد أعداد المتعلمين) على تزايد أعداد الأمية بعد التسعينيات من القرن العشرين . ومع تنامى المشكلات الصحية والحضرية داخل المدن والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة يتلاشى عنصر التحضر ومقوماته من خلال نقص الشروط الأساسية لتكوين رأى عام مستنير ونشط وفعال حول القضايا العديدة العامة والتى تشكو منها أصلاً الجماهير الغفيرة؛ وذلك لقلة المعلومات العلمية والصحية حول تلك المشكلات ، والتعمد فى كثير من الحالات اختصارها وعدم إثارتها فى وسائل الإعلام الرسمية. هذا العامل الهام يعتبر من أهم المحددات لدراسة الرأى العام بوصفه مقدمة أساسية لقياسه إذا ما اتحد مع عنصر التحضر (أو الأزمة السكانية) والتكدس السكانى فى المدن دون أن تتوافر الحدود الدنيا من هياكل البنية التحتية ، كل ذلك يشكل عائقاً كبيراً لتكوين نظام اجتماعى للمشاركة ، فاتحاد التحضر مع الأمية يشكل العائق الأساسى لوجود بيئة اجتماعية مواتية لتكوين رأى عام نشط يدفع إلى تحقيق إنجازات كبرى فى مجالات التنمية الاجتماعية.

وستكون بالتالى تأثيرات الثورة التكنولوجية والتقدم فى صناعة المعرفة خاصة الإلكترونية ، والتقدم الهائل فى مجالات الكمبيوتر

ووسائل الاتصال المرئي المسموع ، خاصة بعد التطور الهائل في مجالات علوم الفضاء وتطويعها لخدمة الاتصال الفضائي ، ضارة للغاية للفرد والجماعة ، وبالتالي للرأى العام ، وتشوشه سياسات مغرضة من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تعمل على عولمة المعرفة من خلال العولمة الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن خطة محكمة الاتجاهات . وكل ذلك يعمل بطريقة تشكل خطراً حقيقياً على بيئة الإعلام والاتصال فى دول العالم النامى والعربى ، التى تعاني مشاكل عديدة منها الفقر وهشاشة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتتلاقى كل هذه القضايا إلى جانب انتشار الأمية وتناميها .

* انعكاسات تلك الأوضاع السلبية فى البيئة الاجتماعية للاتصال على سلوكيات المتلقى تجاه الإعلام المركب المرئى المسموع سواء التليفزيونى أو السينمائى أو الإلكترونى (الإنترنت) والوسائل الأخرى التى يمكن أن يتعرض لها الفرد والجماعة فى تلك الدول بعد التقدم المذهل فى صناعة الكمبيوتر وإمكانياته الهائلة فى مجالات تخزين المعلومات المختلفة والموسيقى والفنون والثقافة وعلوم الإنسان خاصة بعد التطورات الهائلة فى تكنولوجيا علوم الفضاء وتصنيع الأقمار الصناعية للاتصال ، والتطور الهائل فى مجالات الصناعات الإلكترونية والعلوم الدقيقة أو فى مجال الإلكترونيات والتطور المستمر فى مجالات الإنترنت والكمبيوتر .

ولهذا العامل أهمية كبرى فى تحديد سلوكيات الجمهور المتلقى للإعلام المركب التكنولوجى والإلكترونى فى دول العالم النامى خاصة فى تلك البيئة الاجتماعية التى سبق الإشارة إليها. والخطورة أن أهداف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هى حماية ليس فقط فكرها السياسى والاقتصادى والثقافى، لكن الأخطر أنها تريد تعميمه فى إطار أوسع مستفيدة فى ذلك بثورة الاتصالات والإلكترونيات والتطور المستمر فى الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية التلفزيونية والإنترنت، وأصبح هذا الأخير يلعب دوراً هاماً فى إمكانيات تدعيم الفكر الغربى فى صور مختلفة.

ولقد علق الكاتب العربى الكبير «محمد سيد أحمد» فى ٢٠٠٣/١٢/١٨ بشأن إدارة الإنترنت فى مقال بالأهرام حول رحلة جديدة للثورة الإعلامية، التى هى أمريكية، وسيطرتها، وما طالبت به بعض الدول بإسناد تلك الإدارة إلى هيئة دولية يقوم فريق عمل مشكل من الأمين العام للأمم المتحدة باعتماد هذا الموضوع وبتقديم اقتراح مفيد فى نهاية عام ٢٠٠٥.

٢ - لغة الإعلام والاتصال التلفزيونى المرئى المسموع وقدرته على التأثير وتكوين رأى العام:

فى ظل تلك الحقائق العلمية وامتداداً لما تم إنجازه فى مجالات البحث العلمى الخاص بتحديد مقومات البيئة الاجتماعية للاتصال والمعلومات والمعرفة المركبة التكنولوجية والإلكترونية، تجدر الإشارة هنا إلى أهمية تلك البحوث التى أظهرت مقومات اللغة المرئية المسموعة

وما تحتويه من عناصر يمكن بها التأثير على الفرد والجماعة في تلك المجتمعات النامية، أي التأثير على معارفه واتجاهاته والتي قد تعمل على انحراف تلك المعارف والاتجاهات عن المسارات الصحيحة، وتؤدي بالرأى العام إلى مساندة أفكار معاكسة للأهداف القومية. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى المقومات اللغوية التي تحتويها هذه اللغة التي عن طريقها تملك قدرة فائقة للتأثير على الرأى العام وتكوينه، فإذا سلمنا أن طبيعة الرأى العام وتعريفه باعتباره ظاهرة أصبحت تؤكد على أنه لم يعد تكوينه كتلة تضم صفات واحدة ولكن أصبح يضم عدة جماعات تختلف وفقاً للمعتقدات والمعارف المقدمة التي تحدد اتجاهاتها نحو القضايا المطروحة في المجتمع، وأيضاً المعتقدات والمعارف المتعددة التي تنتشر وتذاع وتبث بواسطة النظم الإعلامية القومية منها والدولية.

ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أهمية نظرية «لازارسفيد» التي تشير إلى أن المعلومات التي تدور حول الموضوعات المختلفة يمكن نشرها والتأثير من خلالها على الرأى العام عن طريق قادة الرأى. ويمكن التأكيد في هذا المجال على أهمية التليفزيون في استضافة هؤلاء في البرامج المختلفة والتي تهتم الأفراد وبعض الجماعات، لاستمالتهم إلى مجموعة من الآراء المحددة.

ولكن أى من تلك النظم الإعلامية تفضلها الجماهير والجماعات المختلفة في دول العالم النامي ذات الصفات والسمات التي طرحت من قبل، والتي تتميز بالميل إلى تفضيل الصورة والكلمة؛ أى مضمون

الإعلام التلفزيوني والوسائل المرئية المسموعة المصورة والمذاعة، على تلك الوسائل الإعلامية المكتوبة والمقروءة من خلال الصحيفة والكتاب؟ ويمكن التأكيد على خطورة هذا الاعتبار باستعراض سريع لأهم ما تتصف به البنية المعقدة للغة المرئيات الفيلمية والتلفزيونية والسينمائية وبعض المضامين الترفيهية والإلكترونية والتأكيد على خطورتها في مواجهة البيئة الاجتماعية للاتصال التي لا تتوافر بها المقومات اللغوية الإيجابية، لتكوين نظام اجتماعي للمشاركة عبر وسائل الإعلام والمعرفة والاتصال الحديثة، أي تكوين رأى عام فعال في تلك المجتمعات:

أولاً: وفقاً للنظريات المتعددة التي كونت مفهوم البيئة الاجتماعية للاتصال والتي أصبحت المنطلق العلمي لنظريات اللغة الفيلمية والتلفزيونية والسينمائية وحتى الإلكترونية والتي وضعت لها كاتبة هذه السطور منذ سنوات منطلقات عديدة في دراستها، فيما يخص هذا المضمون الإلكتروني المرتبط بالصورة وإمكانية التلاعب بها من خلال إعادة تكوين مضمونها، خاصة من خلال تلك الأشكال الثقافية والترفيهية. ولعل تلك النظريات اللغوية تنطلق في الأساس من تيار علم السيميولوجيا الذي أصبح هو الركيزة الأساسية في تحديد كل من مقومات البيئة الاجتماعية للاتصال ومقومات المعرفة التي يمكن أن تتعرض لها تلك الجماعات وتحديد مقومات بنية اللغة وعناصرها المختلفة.

ثانياً: يمكن التأكيد على أن بنية اللغات المركبة التي تتعامل مع الصورة المتحركة هي بنية متعددة المستويات والرموز اللغوية، وهذا يفرض نوعاً من التحكم في آليات هذه المستويات - رموز ترتبط بالتكنولوجيا والعلوم التي تدخل في نطاق الإلكترونيات - ورموز أخرى ترتبط بالمعرفة والعلوم بصفة عامة والعلوم الإنسانية والدراسات البحثية في مجالات متعددة؛ أي ترتبط بالمعلومات وتجميعها وتبويبها وترتيبها في نظم خاصة وتقسيمها إلى معلومات وضعت وفقاً لاستراتيجية معرفية واسعة النطاق، حتى يسهل تغذية نظم الأقمار الصناعية للاتصال ونظم الإنترنت، والنوع الأخير هو رموز محددة وضعت للتأثير على مجموعات خاصة من الجماهير لتشكيل معارفه.

وانطلاقاً من تلك الحقائق العلمية ونتائج الدراسات الحديثة للإعلام والاتصال المرتبطة بالتأثير من خلال تلك الوسائل المركبة يمكن التأكيد على أن الجمهور المتلقى بحكم تكوينه غير المتجانس من حيث الصفات التي تحقق له التعرض بصورة إيجابية أو سلبية لضمون تلك الوسائل المتقدمة في التكنولوجيا والمعرفة يمكنه تحديد هذه البيئة الاجتماعية للاتصال والمشاركة الإيجابية، من خلال تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدخل بوصفها عناصر هامة في تحديد عنصرى التأثير والإقناع، أى كل ما يدخل في عملية التلقى من فرد إلى آخر، بل من مجتمع لآخر. فالسياق اللغوى للغة المرئيات التي أتاحها هذا التطور التكنولوجى والعلمى والمعلوماتى في مجالات المعرفة كسياق لغوى وعلاقتها بالتطور الاجتماعى والاقتصادى والعلمى هو

كلّ لا يتجزأ، فيدخل التطور العلمى والتكنولوجى طرفين من أطراف هذا النظام اللغوى وأيضاً التطور الاجتماعى والثقافى .

وحتى نستكمل هذه العناصر والاعتبارات الهامة التى تحدد أركان الرأى العام ، نضع محدداً إضافياً وهو يرتبط بعملية التلقى ، أى يرتبط بظروف المجتمع وما يحققه فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، ففى الدول النامية حيث النقص فى اكتمال هياكل البنية الأساسية وما يترتب عليه من قضايا اجتماعية ونفسية متعددة ، يزيد الطلب من قبل الأفراد فى تلك الدول على المواد الفيلمية والسينمائية والتلفزيونية والإلكترونية السهلة الترفيحية التى لا تتطلب مجهوداً فى المتابعة ، وكما أكد العديد من الدراسات فى علوم النفس والاجتماع والاتصال والسياسة ، فإنه كلما ازداد القهر الاجتماعى وارتفعت معدلات الأمية الفكرية والتعليمية والثقافية وقلت مقومات التحضر وارتفعت المشكلات السكانية الناتجة من الحروب لجأ الأفراد إلى التعويض والتنفيس من خلال البرامج الدرامية والروائية الملوDRAMية فى السينما والتلفزيون بصفة عامة ، بصرف النظر عن المتابعة المتأنية للمضمون أى إدراكه لمضمونها الفعلى .

وهناك اختلاف بين المتلقى للمعلومات والمعرفة القادر على التلقى الواعى الذى تتوافر لديه المقومات الثقافية والتعليمية والاجتماعية المواتية وبين المتلقى الذى ينقصه الحد الأدنى من تلك المقومات خاصة التعليمية والاجتماعية والحضارية حتى فى حدودها الدنيا ، من حيث القدرة على سرعة إدراكه وحجم تجاربه الثقافية والمعرفية والفكرية .

فهناك علاقة وثيقة بين القدرة على الإدراك السريع للمعاني والأفكار وحصيلة التجارب المعرفية السابقة، وبين القدرة على الفهم الصحيح لما يحتويه المضمون ونقده.

وفي مقابل الاعتبارات المتعددة وما يطرأ على نظم الاتصال والإعلام الجماهيري ووسائل نقل المعرفة وتطور نظم المعلومات وإعادة بثها خاصة من خلال نظم الاتصال المتعددة والقنوات الفضائية الدولية التليفزيونية التي أثرت على المحيط الاتصالي، فالبيئة الاجتماعية للاتصال والإعلام الجماهيري لم تعد - في تلك المرحلة الثالثة من ثورة المعلومات، في دول العالم النامي - بيئة مواتية لتكوين رأى عام مستنير، أى مرحلة ما بعد التصنيع في مجال الأقمار الصناعية لغزو الفضاء واستغلالها في تطوير نظم الاتصال الجماهيري من خلال التليفزيون الفضائي، هذه المرحلة التي بدأت منذ أواخر الخمسينيات - كما أشرنا من قبل - تطورت خلالها صناعة الإلكترونيات بطريقة أتاحت دخول المجتمع المرحلة الثالثة للثورة.

خامساً: الرأى العام الافتراضى:

وإذا ما طبقنا مفهوم الرأى العام الافتراضى بالرجوع إلى نظرية التاريخ الافتراضى - التى أشار إليها سلمان رشيد - والتى تطرح العديد من العناصر التى يمكن تطبيقها فى مجال الرأى العام، حيث إن التاريخ الافتراضى هو ذلك التاريخ الذى تصنعه الآليات الإعلامية الحديثة للاتصال والمعلومات، وما يتاح لها من علوم وفنون وتكنولوجيا وخبرات وآليات هائلة لصناعة وصياغة حقيقة افتراضية

تنطلق من وجهات نظر الدول المالكة للعلوم والتكنولوجيا والصناعة والاستراتيجيات العسكرية وآلياتها، وعمر افتراضى ينطلق من وجهات نظرها التى تتطابق مع مصالحها ووجهات نظرها والرأى العام الذى تريد مخاطبته وتوجيه الرسالة إليه وتكوينه لخدمة تلك المصالح واستمرارها.

ونحن نؤيد مفهوم «التاريخ الافتراضى» الذى يتطابق مع ما أطلق عليه فى السابق من مفاهيم حول الثقافة البديلة، تلك التى تقوم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى خاصة القنوات التليفزيونية الفضائية للاتصال التى تبث مضموناً إعلامياً وثقافياً يحمل قيماً وعادات وتقاليد ومفاهيم مغايرة لتلك المفاهيم والقيم الأصيلة والتى تتفق مع تاريخ الشعوب فى دول العالم النامى والعربى بصفة خاصة، والذى يتكون من مفاهيم وعلوم وفنون فى مجالات علمية عديدة، وقيم ومناهج كلها استغلت وترجمت لتكون القاعدة التى انطلقت منها النهضة الأوروبية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تلك الأسس كانت المنطلق لصياغة مفاهيم متعددة حررت الإنسان والمجتمع من قيود وأغلال التخلف والظلام الفكرى، بل كانت الأساس فى صياغة ثقافة الفكر والعمل والحرية والتطور والسيادة.

ومن المؤسف - كما أشرنا فى دراسات عديدة سابقة - أن الإعلام ووسائل الثقافة والاتصال الجماهيرى فى دول العالم النامى وبصفة خاصة العربى لم تقم للآن بتفسير وتحليل علمى مستنير لصياغة المؤلفات العربية العديدة التى صيغت فى تلك الفترات المزدهرة من

تاريخ الفكر العربى والإسلامى، والتي تتناول تلك العلوم والفنون والنظريات العلمية العديدة من خلال مضمون إعلامى وثقافى ينطلق من تلك النظرة، حتى يكون الأساس فى صياغة الشخصية العربية الحديثة القادرة على قهر التخلف الاجتماعى والاقتصادى، وحتى تتصدى لتلك النظريات الافتراضية للتاريخ العربى والإسلامى، والتي صيغت بطرق قد تضع هذا التاريخ فى غير الإطار الذى يستحقه.

إذن يمكن التأكيد على أن التطور العلمى والتكنولوجى والتقدم الفكرى والاقتصادى والسياسى والاستراتيجى أصبح هو الأساس فى تحقيق القوة والسيطرة، وأيضاً الأساس فى تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فى العلوم والمعلومات والإعلام والمعرفة، والأساس فى صياغة رأى العام المعاكس للدول الصغرى عن طريق تعميق الوعى الافتراضى من قبل السياسات الإعلامية ونظمها المعقدة فى الغرب المتقدم فى المجالات السياسية والاقتصادية والتاريخية والإنسانية - وبصفة خاصة الثقافية - والتي تساعد وتعمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى بكل أشكالها ونظمها الفضائية والإذاعية والتليفزيونية والصحفية المكتوبة التقليدية والإلكترونية عبر الإنترنت على تعميق الهوة بين الدول المالكة للتكنولوجيا والعلوم والمعلومات والدول الفقيرة فى تملك تلك القدرات، كل ذلك أصبح له تأثيره المباشر وغير المباشر فى القدرة على تشكيل رأى العام ومحدداته.

ونحن نؤكد على أن المضمون التليفزيونى بجميع أشكاله المتعددة وبرامجه المتاحة الوطنية يعمل على ترسيخ فكرة الوعى الافتراضى

التاريخي منه والاجتماعي والثقافي والسياسي، فضعف القدرة على تحقيق الموضوعية في طرح الحقائق والابتكار في المضمون بصفة خاصة، واللجوء الصارخ إلى المضمون الإعلاني الذي أصبح هو المسيطر على الساحة الإعلامية في الدول العربية خاصة في نظم الاتصال الفضائي من تلفزيون ومعلومات عبر الإنترنت والوسائل الترفيهية الإلكترونية، وما فرضه هذا المضمون من موسيقى وغناء وبرامج عديدة درامية وثقافية في أغلب الأحيان تستهدف الربح المادي على حساب الموضوعية التاريخية والفكرية، وطرح القيم والعادات والتقاليد والفنون والآداب التي ترتبط بالفكر المستنير القادر على صياغة وعي اجتماعي وثقافي وتاريخي وسياسي حقيقي. بل والأخطر من ذلك، كما تؤكد الدراسات العلمية، والتي طرحت خطورة هذا الموقف على فرض «الحقيقة الافتراضية Virtual Reality»، والتي تتكون من خلال القدرة على تغيير نمط الفكر تجاه العديد من القضايا من خلال ما تطرحه الثورة الإلكترونية والتكنولوجيا العلمية والصناعية في مجالات الإنترنت والكمبيوتر والحاسبات، التي تحقق مصالح وأهداف من يمتلك القدرة على البحث والتحليل والصياغة وإعادة تشكيل الفكر والمعرفة، يستطيع أيضاً فرض «حقيقة افتراضية» تنقل إلى الوعي الإنساني من خلال الأدوات المتعددة لتكون هي الأساس في صياغة التاريخ الإنساني والثقافي والعلمي والفني وفي مجالات العلوم الإنسانية المتعددة بطرق تتفق مع الأهداف والاستراتيجيات الكبرى للدول المالكة لتلك الآليات والصناعات،

ولتعيد بثها عبر تلك الآليات الجبارة عن طريق «مهندسى المعرفة» لصياغة ما يسمى بالتاريخ الافتراضى، ويمكن عن طريق ذات الآليات تكوين وإقامة ما يسمى بـ «الجامعات الافتراضية» الموجودة فى ذاكرة الكمبيوتر وعلى الإنترنت، فيمكن إعادة صياغة المعارك والمواقع ومواصفات الإنسان والمكان والتاريخ وفقاً للاستراتيجيات والأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول العظمى.

سادساً: التليفزيون الفضائى كوسيلة معاكسة لتكوين رأى عام داخلى، أصبح التليفزيون من خلال تأكيده لمفهوم الثقافة الاستهلاكية من العوامل المعاكسة لتكوين رأى عام داخلى قومى مستنير خاصة فى داخل الدول النامية، حيث يعمل على تغييب الوعى بقضايا الأمة، أى يعمل فى عكس الاتجاه لتكوين رأى عام ديناميكى حول القضايا والإشكاليات والأحداث المطروحة المتعددة. إن تقدم وتطور وسائل الإعلام الجماهيرى باعتباره نتيجة لتطور وإنتاج اتصالات الفضاء وضعت منذ البداية لخدمة الإعلام والثقافة والدعاية السياسية لدول المصدر أو للدول المتقدمة الصناعية فى الغرب.

وهناك علاقة قوية بين القدرة على صناعة المعلومات وإنتاجها وتطويرها لخدمة قضايا الفرد والجماعة، وبين القدرة على تكوين رأى عام مستنير، هذه العلاقة أصبحت الأساس فى تفسير عدم وجود رأى عام قوى فى دول العالم النامى، خاصة فى ظل وجود بعض القضايا المزمنة فى العالم الثالث كالأمية والفقر. وعدم وجود هياكل بنية أساسية فاعلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية.

لقد وضع التطور التكنولوجي والصناعي في مجالات تطور وتقدم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في خدمة الإعلام والثقافة والدعاية السياسية لدول المصدر أو للدول المتقدمة الصناعية في الغرب، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة فيما يتعلق بحجم المعلومات وزيادة تدفقها من الشمال إلى الجنوب. هذا الوضع أدى إلى إحكام سيطرة الدول الكبرى على مصادر المعلومات، وهذا أدى إلى إحكام السيطرة على الرأي العام الدولي وتوجيهه وفقاً للمصالح الدولية والإقليمية التي تعزز أهدافها وسياساتها. وذلك في ظل غياب إعلامي قومي - خاصة التلفزيوني - يعكس القضايا القومية بطريقة موضوعية.

إذن يمكن القول إن الثورة التكنولوجية الحديثة خاصة في مجالات الوسائل الحديثة للاتصال والإعلان والمعلومات وصناعاتها أعطت الغرب المسيطر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أدوات هائلة للسيطرة على الرأي العام الدولي وتوجيهه، أي أعطت الثورة الناتجة من التقدم المذهل في العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي عناصر هائلة لتقرير مصير العلم وتوجيه مستقبله. . ويمكن القول إنه في الإمكان توظيف التكنولوجيا والعلوم والصناعات في مجالات الأقمار الصناعية للاتصال وشبكاتها في قضايا الصراع الدولي، من خلال التأثير على الرأي العام داخل حدود الدول النامية وخارجها، وذلك للعديد من الأسباب التي أشرنا إليها، وهي تحكم الدول الكبرى في مصادر المعلومات وإمكانيات صناعاتها وإعادة إنتاجها وقولبتها في صورة أخبار وأحداث ومضامين، تهدف في

المقام الأول إلى الدفاع عن مصالحها والتمهيد لتحقيق تلك المصالح بكل الطرق والوسائل من خلال الكلمة المقروءة والصورة المرئية المسموعة والأخبار الإذاعية.

وأصبح الرأي العام حتى الرفض لسيطرة الدول الكبرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبفضل سياسة الملاحقة المستمرة للمجتمعات، وبفضل تلك الثورة الإعلامية المتنامية من خلال الأخبار والمضمون الثقافي والترفيهي والفكري إلى صناعة رأي عام يصل من الرفض إلى القبول التدريجي، بل إلى التكيف مع هذه السياسات الإعلامية المغرضة، والتي تعمل آلياتها بصورة مستمرة وبدون توقف على إنتاج مصطلحات ومفردات ومفاهيم تمهيدية مستترة في أغلب الأحيان وراء عناوين وقيم وهمية، وتقبل في النهاية وتلقى حالة من القبول الضمني أو العلني على أنها حقائق، وتصبح هي المرجعية الاجتماعية. وأصبح يطلق الآن مفهوم القيم البديلة والفكر البديل، وهي القيم والفكر التي تطرحها الوسائل الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري، خاصة الوسائل التليفزيونية والفيلمية.

الفصل الثالث:

صناعة الرأي العام فى عصر التطور العلمى والتكنولوجى فى الدول الصناعية الكبرى

أولاً: محددات الرأي العام فى العصر الحديث:

يرتبط هذا المحور بالتطور العلمى والتكنولوجى وهو وليد التطور الفكرى والاجتماعى. لقد أصبحت دول الغرب المتقدم بعد الثورة الصناعية والاجتماعية تحتل المراكز الأولى فى مجالات الفكر العلمى والتكنولوجى. لقد هيا هذا التطور المتصل استحداث وسائل حديثة للاتصال الجماهيرى فأصبحت التكنولوجيا منذ الستينيات مظهراً من مظاهر التسلط الفكرى والسياسى والثقافى والاجتماعى. وأصبحت ثورة الاتصالات هى الثورة الثانية التى تميز التقدم الإنسانى فى العالم بعد أن كانت الثورة الصناعية هى التى تميز الحضارات الحديثة، فأصبحت ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هى المؤثرة فى فكر الأفراد والمحددة لاتجاهاتهم وسلوكياتهم، بل والمحددة لسياسات الدول، وتدخل فى استراتيجياتها الكبرى الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية.

ولعل من أبرز انعكاسات هذا التطور الهائل فى مجالات ثورة الاتصالات قدرته الفائقة على توجيه فكر الفرد والجماعة، ليس فقط داخل الدولة القومية بل خارجها، وتطويع هذا الفكر ليصبح هو المسيطر على توجهات وآراء الأفراد، أى يصبح هو الوجه للرأى العام على المستوى المحلى والقطرى والإقليمى والدولى.

ولا يعنى ذلك أن ثورة الاتصال ترتبط فقط بالقدرة على صناعة تكنولوجيا المعلومات، فإذا اقتصر الأمر على ذلك أصبحت الدراسات المتعددة - خاصة في دول العالم النامي والتي تؤكد هذا العامل كثيراً - دراسات قاصرة، فصناعة تكنولوجيا المعلومات هي الأداة أو الوسيلة الصناعية، التي يمكن استحضارها باستيرادها، ولكن الأهم من ذلك هو مضمون المعلومات وقولبتها وصناعتها وبرمجتها واستخدامها سلاحاً هاماً من الأسلحة الفكرية؛ ولذلك فإن هذه الثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية الحديثة هي ثورة هائلة؛ لأنها تجمع في ثناياها العلوم والفنون والأفكار والبحوث العلمية المتعددة السابقة والحديثة. فهي محصلة الأفكار والعلوم والفنون التي أمكن تحصيلها على مر العصور، وتم بعد ذلك تطويرها حتى تتلاءم مع متطلبات الثورة الحديثة لصناعة الاتصال وتكنولوجيا المعرفة. فالثورة الحديثة هي ثورة لها متطلباتها شكلاً ومضموناً، أما الشكل فتكنولوجيا وصناعي في مجالات متعددة ترتبط بالعلوم الطبيعية المتعددة والتكنولوجية والهندسية والإلكترونيات الثقيلة مثل تصنيع الأقمار الصناعية للاتصال وعلوم تطبيقية كثيرة في مجالات الفضاء وفي مجالات البرمجيات والاستراتيجيات العسكرية. وفي مجالات العلوم الإنسانية والأدبية والفكرية عامة والبحوث العلمية في جميع تلك المجالات وتطويرها.

إذن دراسة الرأي العام في العصر الحديث وتكوينه أصبحت دراسات ترتبط بالعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتبط بالآداب والفنون والإنسانيات والبحوث، والتي أصبحت هي الأخرى

علومًا تعيش هذا التطور الهائل في مجالات البحث العلمي المتعمق والتي أفرزت العديد من النظريات الحديثة التي لا يمكن إغفال أهميتها في تلك المجالات المتعددة، حتى تصبح بحوثًا لها أهميتها في تحليل البيئة الاجتماعية الحديثة للاتصال والإعلام وتحليل مكوناتها وكيفية تطويرها لتواجه متطلبات العصر الحديث على تكنولوجيا الاتصال وصناعة المعرفة والإعلام.

فالإعلام وما يفرضه من مضمون يؤكد قدرته على توجيه سياسات الدول والمجتمعات، ولذلك أصبحت دراسة الإعلام وعلومه ترتبط بالدراسات العديدة خاصة الاجتماعية والإنسانية وأيضًا بالعلوم الطبيعية، خاصة في مجالات الهندسة الوراثية والبرمجيات... إلخ؛ وذلك لأن الإعلام في عصر العولمة دون مضمون مؤثر بالمعنى الحديث وليس المعنى التقليدي يصبح دراسات عقيمة.

وأصبحت دراسة المضمون الإعلامي هي المعيار الهام الذي يفرق بين الإعلام التقليدي والإعلام الحديث؛ فالمضمون الإعلامي الحديث هو خليط مركب من رموز ودلالات متعددة، وقد تم اختيار تلك الرموز والدلالات بعناية فائقة... وحتى يمكن الاختيار بين هذه الرموز يجب إنتاج أعداد هائلة حتى يتم الانتقاء وفقًا للأهداف التي تحقق هدف الرسالة الإعلامية أو أهدافها أو الخطاب الإعلامي الذي يؤثر على الرأي العام في دولة من الدول.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن صناعة المعرفة والمعلومات وأهمية دورها هو المرجح في تكوين الرأي العام والسيطرة عليه.

وحيث إن الثورة التكنولوجية والعلمية الحديثة تتمركز في عدد قليل من الدول الرأسمالية الغربية، استغلت هذه الدول تلك التقنيات في مجالات الاتصال والإعلام والثقافة والمعلومات لتأكيد وجهات نظرها، ولتكوين رأى عام دولى يعزز سياساتها الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية.

هذا الوضع أدى إلى اكتشاف قوة المعلومات وصناعتها واستغلالها في مجالات الدعاية السياسية والاقتصادية، للتمهيد للسيطرة الاقتصادية والسياسية تجاه الدول الفقيرة في المعلومات، واستغلال عدم قدرتها في إمكانية إنتاج معلومات قادرة على خدمة القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، أى عدم قدرتها على تطويعها لخدمة الرأى العام الداخلى وتعزيزه، وإقامة رأى عام داخلى قادر على صد هجمات تلك المعلومات التى تأتى من دول تهدف إلى السيطرة والتسلط على عقول الجماهير.

فالقدره العلميه والتكنولوجيه واستخدامها فى مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات وتمركزها فى عدد قليل من الدول الصناعيه المتقدمه أدت فى كثير من الأحيان ونجحت فى تكوين رأى عام داخلى ينقاد بواسطه الثقافه البديله الرأسماليه الاستهلاكيه والسياسيه، لتدعيم وجهات نظر تخدم كثيراً فى مجالات التحكم الاقتصادى والأيدىولوجى والثقافى وفى مجالات الصراع السياسى والإستراتيجى والعسكرى.

فنحن نعيش عصر القوة والاستعمار الجديد.. قوامه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى يمكن صناعتها بواسطه تقنيات حديثه يمكنها التلاعب فى المضمون الموجه إلى الجماهير فى دول عديده،

فيلوّن تلك المعلومات والأخبار والأحداث بألوان زاهية من المعلومات التي تتفق مع وجهات نظره هو. إذن أصبح للتطور العلمى والتكنولوجى فى مجالات جمع المعلومات والاتصال والبحث العلمى أهمية كبرى فى توجيه الرأى العام بطرق متعددة، ويمكن إذن القول: إن هناك معايير لقياس هذه القدرة على تكوين الرأى العام.

ثانياً، ملكية التكنولوجيا العالمية؛

وكما تقول الدراسات المتعددة فى هذا المجال فإن ٩٠٪ من التكنولوجيا العالمية محتكرة من جانب عدد من الدول الغربية الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسية والتي تجنى من الأرباح التى تجنيها من مبيعات أجهزتها ومنتجاتها التكنولوجية لدول العالم الثالث بصفة عامة. وحين تضطر تلك الدول لشراء تلك التقنيات بأسعار باهظة فكان على الأقل لهذه الدول أن تبذل الجهد والعمل الشاق المتصل لصياغة حق الجماهير فى الاتصال والإعلان حتى تكون قادرة على المساهمة والتفاعل الإيجابى لخدمة القضايا القومية، أى تكون قادرة على تكوين رأى عام نشط يسهم فى مجالات التنمية القومية.

وهنا يجب القول: إن للأيديولوجيا والصناعة المعرفة دوراً خطيراً فى التنمية والتقدم الثقافى والاجتماعى ولكن بشرط أن تحسن دول العالم النامى الذى يستورد تلك التكنولوجيا والتقنيات الانتفاع منها وتوظيفها لخدمة التقدم الاجتماعى ولصالح جميع الفئات، أى توظيفها لتكوين رأى عام جماهيرى ديناميكى قادر على تحريك عملية التنمية وقيادتها بصورة فعالة تحقق الأمن الاجتماعى والثقافى والسياسى.

إذن صناعة الرأي العام الحديث وتكوينه تتطلب عنصرين أساسيين:

١- مراكز المعلومات وشبكات جمع البيانات والقدرة على تخزينها وإعادة إنتاجها تعتمد بصفة أساسية على التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

٢- وجود جمهور يعي الحقائق من خلال قدرته على تعرضه للمعلومات المقروءة المسموعة والمرئية والوثائقية.

هذا التقدم العلمي والتكنولوجي واستحداث أدوات متطورة في الشكل الناقل للفكر والمعرفة، ذلك التقدم طرح العديد من القضايا والإشكاليات خاصة في مواجهة مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة وبصفة خاصة العالم العربي، ويمكن حصر تلك القضايا في مستويين رئيسيين، المستوى الأول مستوى الإنتاج الذي هياً وساعد على تطوير وسائل الاتصال الجماهيري، ولعل أخطرها إنتاج وتصنيع الأقمار الصناعية التي طورت ودفعت عملية الاتصال الجماهيري دفعة قوية؛ فلقد ساعد إنتاج الأقمار الصناعية على انتشار فكرة التلفزيون الدولي وأكد على إمكانيات تطويره وانتشاره، الأمر الذي ساعد على تعميم برامج مصدر واحد وانتشارها في كافة مناطق العالم، وهي خطوة هامة في التأثير على الرأي العام الدولي ومخاطبته، وقد لا يستدعي انتشارها إقامة محطات أرضية ترتبط بأنظمة الأقمار الصناعية فتحقق نبوءة «القرية العالمية» لـ «ماكلوهان».

ولا تقل خطورة التلفزيون الدولي عن عمليات تطوير شبكات المعلومات «الإنترنت» واستحداث الأجهزة الإلكترونية «السي دي

روم» والتي أصبحت من الأجهزة المتطورة... فبواسطة التطور العلمي والتكنولوجي والأبحاث العلمية المتعددة والمستمرة في تلك المجالات إلى جانب تطوير أنظمة الكمبيوتر واستحداث البريد الإلكتروني والذي طور من صناعة المعارف والثقافة والمعلومات وأصبحت تطوعاً لخدمة أنظمة التليفزيون الدولي وشبكاته.

وفي هذا الصدد يقول أحد الخبراء والمحللين العرب «سلمان رشيد سلمان» - وكما أشرنا نحن في بحوث سابقة ونشير إليها هنا - إن صناعة الإعلام تناهز (٢٠٠ مليار دولار في منتصف الثمانينيات) وقفز هذا الرقم إلى (أكثر من ٥٠٠ مليار دولار) من مجموع الإنتاج الصناعي العالمي، وهذا له دلالة الكبيرة أن العالم الحديث وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسيطر سيطرة كاملة على صناعة المعلومات وصناعة الوسائل الإلكترونية الحديثة هي أيضاً تحتل المراكز الأولى في مجالات الاختراعات العلمية والإبداعات الثقافية والمعرفية والبحوث العلمية في مختلف المجالات.

فالتقدم العلمي والتكنولوجي واستخداماته في صناعة الاتصالات وتطوير استخدامها أصبح المعيار الحضاري الذي يميز دولة عن أخرى في عالمنا المعاصر، تماماً كما أصبح معياراً يميز العصر الحالي عن العصور السابقة. فالحضارة الحديثة التي نعيش أحداثها وتطوراتها هي حضارة المعرفة أي حضارة ما بعد الثورة الصناعية والتي تؤسس على صناعة المعرفة. والتي هي أهم أسس تكوين الرأي العام. ونقدم في هذا المجال لمحة لما حدث في نظم المعلومات والأقمار

الصناعية، والتي أصبحت هي الأساس في التفريق بين الدول النامية والمتقدمة، بل أصبحت هي المعيار الذي يفرق ما بين الحضارات والمجتمعات المتقدمة والنامية.

ولعل أخطر عنصر في إقامة هذه النظم الدولية للاتصالات هو إقامتها على أسس تجارية، فمنذ بداية نشأتها وهي تخضع للقانون واللوائح الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، أي إقامتها على أسس تجارية للأقمار الصناعية، ويقام هذا النظام منذ نشأته ومنذ صدور قانون عام ١٩٦٢ بالتعاون مع دول أخرى ومشاركتها، ويكون جزءاً من شبكة عالمية متطورة للاتصالات، بإعطاء حق إنشاء نظم للاتصالات التجارية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال الأقمار الصناعية، للوفاء باحتياجات الدول المتقدمة والنامية على السواء في مجالات الاتصالات والاتصال الجماهيري؛ أعطى بذلك لهذا الغطاء الذي يظهر بالمظهر الديمقراطي حق سيطرة الشركات متعددة الجنسيات والوكالات الدولية للإعلام والاتصال والمعلومات سطوة وسلطة فرز هذه المعلومات وتوجيهها من خلال إعادة صناعتها وتبويبها لتكون هي الموجه لرأى عام دولى أو إقليمى عن طريق التحكم فى صياغة مضمون يمهد لسياسات واتجاهات تخدم الأقدار والأقوى فى مجالات التحكم فى مصادر المعلومات والأفكار وقدرته على صياغتها وبرمجتها ونشرها بسهولة وسرعة.

وعلى الرغم من ظهور الأنظمة الإقليمية للأقمار الصناعية فى أوروبا الغربية والتي اعتبرت سيطرة دولة واحدة - الولايات المتحدة الأمريكية - من خلال الهيئة التجارية شبه المطلقه عبر الأقمار



الصناعية، وسعيها لإقامة نظام أو هيئة دولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية «الإنترنت» في عام ١٩٧١، وهي هيئة تجارية بالدرجة الأولى. فقد أدت سيطرة الولايات المتحدة والتي تقف على رأس هذا النظام الجديد للاتصال والإعلام والمعلومات وصناعة الأقمار الصناعية إلى مخاوف الدول الأوروبية الغربية والدول الاشتراكية، والتي تمسكت بضرورة مراقبة الاتحاد الدولي للاتصالات أو لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي؛ إذ رأت هذه الدول في تلك المراقبة ضماناً لتساوى الحقوق والواجبات فيما بين الدول المشاركة في منظمة «الإنترنت»، وبصفة خاصة في مخاطبة الرأي العام داخل دول أوروبا الغربية.

وعملت تلك الدول - خوفاً على تحريف أهداف إعلامها وثقافتها من خلال شبكات الاتصالات التي تقوم على نقل أحداث قد لا تتفق مع مصالحها القومية وتقوم بتكوين رأى عام داخلي وخارجي قد لا يتفق مع أهدافها الثقافية والسياسية ومصلحتها الاقتصادية - عملت - على إقامة أنظمة إقليمية للأقمار الصناعية في أوروبا الغربية كمشروعات تواجه هذا الاحتكار شبه المطلق لمنظمة الاتصالات «الإنترنت» التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة شبه مطلقة.

وتعتبر ألمانيا الغربية وفرنسا من دول أوروبا الغربية الأكثر تقدماً في مجالات الفضاء، بتشغيل نظام للفضاء «يونسات» عام ١٩٨٢. ودخلت الدول العربية أيضاً هذه المغامرة ولكن هناك فارق بين دول كبرى صناعية أنتجت مصانعها أقماراً صناعية للاتصال وسيلة

تكنولوجية وإلكترونية صناعية، ودول لم تقم بهذه الصناعات الثقيلة والإلكترونية المعقدة بل قامت باستيرادها من الدول الغربية.

تلك النقطة هي نقطة هامة، فالدول الصناعية الكبرى في غرب أوروبا والتي تطور من صناعاتها ومعارفها وقدرتها على امتلاك العلوم الحديثة وتطبيقاتها في مجالات تكنولوجيا البرمجيات والمعرفة هي القادرة على تحقيق التفوق والدخول طرفاً فعالاً في النظام العالمي الجديد للمعرفة والاتصال. إذن يمكن أن توظف تلك المعرفة في تكوين رأى عام فعال ونشط وديناميكي يستطيع التأثير في تحقيق الأهداف الكبرى والاستراتيجيات التنموية في مجالات متعددة.

ثالثاً: الفقر في المعلومات وضعف تكوين الرأى العام المستنير:

لا تخرج فكرة الهيمنة الإعلامية والسيطرة الثقافية عن ذلك المنظور، ولقد أثبتت الدراسات المتعددة الخاصة بالتبعية التكنولوجية والمعرفية وانعكاساتها على المجتمعات النامية خاصة - قدرتها في إقامة نظام إعلامى صحفى وإذاعى وتليفزيونى قادر على تكوين رأى عام داخلى يمثل المجتمع وطبقاته بموضوعية وصدق، ومرجع ذلك كله إلى خطورة دخول مجتمعات العالم النامى مجالات التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الفضاء وصناعة المعرفة والمعلومات، وهي غير مستعدة على الأقل في قدرتها على تنمية وتطوير بنيتها الأساسية في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد، وتطوير بنية المعرفة والثقافة والبحث العلمى، وهي كلها العصب الأساسى لتطوير نظم الإعلام والاتصال الجماهيرى، وتطوير قدرتها على صناعة المعرفة والإعلام القادر

على تشكيل رأى عام مستنير وديناميكي يستطيع المساهمة الفعالة فى تطوير وإنجاح مشروعات التنمية القومية .

إن دخول مجتمعات الدول النامية فى هذه الظروف مجال تكنولوجيا الفضاء والمعرفة وصناعة المعلومات سيؤدى إلى مزيد من التبعية والهيمنة والسيطرة الإعلامية والثقافية، فيكفى - كما أشرنا فى بحث سابق - أن نسبة ٩٠٪ من واردات البلاد النامية من السلع الرأسمالية - العصب المادى للقدرة التكنولوجية - تأتى من الدول الكبرى المتقدمة فى الغرب الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية بين ٧٠٪ و ٨٠٪ . وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى السوق العالمية لتصدير المعارف التكنولوجية فى اتجاه الدول النامية؛ إذ تصل إلى ما بين ٥٠٪ - ٦٠٪ من إجمالى صادراتها .

ويمكن الاستعانة ببعض الإحصاءات المقدمة فى بحوث حديثة فى هذا المجال التى تؤكد على قدرة الشركات الكبرى فى السيطرة على الرأى العام من خلال احتكارها للمعلومات وصناعتها، وتشير إلى أن هناك سبع شركات تحتكر صناعة المعلومات وهى:

- ١- تايم - وورنر: وتبلغ عائداتها أكثر من ٢٦,٨ مليار دولار .
- ٢- شركات السينما والتليفزيون: ويتبع هذه الشركات محطات مثل ABC وعشر محطات تليفزيونية، و ٣٠ محطة راديو .
- ٣- Viacom/ CBS : ويصل مردود هذه الشركة إلى ١٨,٩ مليار دولار موزعة على ٣٣٪ بثاً إذاعياً، ٢٥٪ تليفزيوناً وأفلاماً، ١٧٪ كيبيل، و ٣٪ دور نشر، و ٢٪ متنزهات .

٤- شركة News Corp : ويبلغ عائدها ٦, ١٢ مليار دولار.

٥ - شركة Seagram : عائدها ٣, ١٢ مليار دولار.

٦- شركة Sony: عائدها ٦, ٥٦ مليار دولار.

٧- شركة GC العملاقة: وعائدها ٥, ١٠٠ مليار دولار.

ونحن نؤكد أن هذه الشركات الكبرى والعملاقة عابرة القوميات تحتكر صناعة المعلومات لأهداف تجارية بالدرجة الأولى فهي «تتاجر بالمعلومات والمعرفة». ومن هنا يتضح ما تم تأكيده في مجالات متعددة قدمت في هذا المجال، نرى أن إمكانيات السيطرة الإعلامية والثقافية والفكرية لتلك الدول المتقدمة في مجالات النشر وإنتاج المعلومات والإنتاج التليفزيوني والإذاعي والصحفي تؤدي بالضرورة وحتماً إلى ضعف الوعي القومي في دول العالم النامي، نتيجة لاستيراد هذه المواد الثقافية والترفيهية والإخبارية، والتي لا تنطلق دائماً لتحقيق أهداف تتوافق مع المصلحة العامة وتكوين رأي عام داخلي نشط، بل تسعى إلى تحقيق مصالح وأهداف تجارية وأيضاً أهداف استراتيجية واستعمارية.

ومن هنا يتضح بجلاء أن التقدم المذهل في تكنولوجيا المعرفة وإنتاجها ونشرها وأنظمة الفضاء، والتي تتمركز في دول العالم الصناعي المتقدم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فرضت وضعاً غير متوازن بينها وبين دول العالم النامي، خاصة فيما يتعلق بإنتاج المعلومات وتوزيعها وتدفعها، وأيضاً فيما يتعلق بالقدرة على التحكم والسيطرة على أنظمة الفضاء، أدى كل ذلك إلى أن دول

العالم النامى أصبحت تخضع لسيطرة الدول المصدرة للتكنولوجيا ، فهي تلجأ إلى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب لتصنيع أقمارها للاتصال وكذلك إلى إطلاقها فى بعض الأحيان ، إن لم يكن فى أحيان كثيرة إلى تغذية قنواتها بالمواد التعليمية والثقافية والإخبارية والترفيهية ، وبالتالي تدفق المعلومات من الشمال إلى الجنوب ، أى من الدول الغنية المصدرة للتكنولوجيا والعلوم إلى دول العالم النامى ، وبالتالي أصبح حجم المعلومات التى تغطى الأخبار والأحداث الخاصة بالدول النامية يأتى من وكالات الأنباء العالمية ، والتى تسيطر عليها دول الغرب المتقدم فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية .

إذن يمكن القول إن نظم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى خاصة التليفزيونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الفضائية للأقمار الصناعية للاتصالات والتى تأسست - كما أشرنا - وفقاً لأهداف تجارية بحتة .

رابعاً: وكالات الأنباء العالمية والدور الخاص فى عملية صناعة وتشكيل الرأى العام؛

وكالات الأنباء العالمية هى مصدر الأخبار والبرامج المتعددة المقروءة منها والمصورة والمرئية المسموعة والإلكترونية ، خاصة بعد الثورة الثالثة لتطور العلوم فى مجال الفضاء والإلكترونيات - كما سبق أن ذكرنا فى دراسات سابقة - ولعل للصورة التليفزيونية والإنترنت مكانة خاصة فى مخاطبة الرأى العام القومى الداخلى منه والخارجى والعالمى فى سياق ما يحدد قدرة وكالات الأنباء العالمية

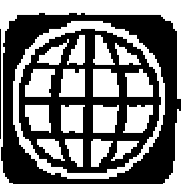
الدولية الكبرى على احتكارها بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الإعلامية الكبرى، وقدرتها في مجالات تلك الإمكانيات القادرة على تجميع هذا الكم الضخم من المعلومات، والتي أمكن تقدير هذه الكمية بمقدار ما يمكن تجميعه في اليوم الواحد من أعداد للكلمات المكتوبة والتي تكون عادة كلمات ناتجة من كل ما يستنتج من تحليل للأحداث والأخبار ومجموع المعلومات والدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية ونتائج البحوث العلمية المتعددة في مجالات عديدة، وكل ما يتصل بقضايا البيئة والسكان والجغرافيا... بالكلمة وبالصورة المرئية، خاصة بعد التطورات الهائلة في صناعة الكمبيوتر والوسائل العديدة للتصوير من كاميرات وأدوات فنية للمونتاج وكل ما يرتبط بفنون وعلوم تطوير الصوت وعلوم الصورة.

وترتبط قدرة وكالات الأنباء العالمية في العصر الحديث في الألفية الثالثة على مخاطبة الرأي العام وتكوينه، وعلى قدرتها في تكوين المعلومات وجمعها ثم إعادة إنتاجها وبثها بطرق توظف فيها أسس التأثير والدعاية السياسية، وفقاً للدول والجماعات الموجهة لها تلك الرسائل، واضعة فيها الأسس العلمية الحديثة في مجالات العلوم المتعددة من سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية ونفسية، وأيضاً في مجالات تبويب المعلومات وتقسيمها وفقاً للأهداف العامة التي تريد تحقيقها، حتى يتحقق التأثير المطلوب منها وهو تكوين رأى عام يتفق مع النوايا والأحداث والاستراتيجيات.



إذن أصبحت وكالات الأنباء العالمية بما تمتلكه من مؤسسات الإعلام المختلفة بالمعلومات والبرامج والأفلام والأخبار المتعددة، إلى جانب قدراتها الدبلوماسية والتكنولوجية - مصدراً للقلق والتوتر، وأثارت هذه النقاط مناقشات متعددة حول مستقبل الثقافة والخصوصية القومية خاصة في الدول الأقل تقدماً في أوروبا وآسيا وإفريقيا.

أيضاً فيما يخص القدرة على إنتاج المعلومات وجمعها وإعادة تشكيلها وبنائها عبر القنوات الفضائية الدولية والتي أطلق عليها الوجه الآخر للاختراق الثقافي والمعرفي. وحتى نوضح أهمية تلك النقطة وعلاقتها بموضوع تشكيل الرأي العام وخطورة تلك الأوضاع الدولية في مجالات الإعلام وصناعة المعرفة على دول العالم النامي خاصة في عصر التحديات الكبرى والحروب المسلحة وحروب الإعلام والاتصال، يمكن التأكيد أن الحرب الثقافية والفكرية التي بدأت منذ أواخر الخمسينيات وبدايات الستينيات، والتي وجهت إلى المعسكر الشرقي في الاتحاد السوفيتي سابقاً، أعطت خبرة كبرى في مجالات كيفية مخاطبة الرأي العام من خلال المعلومات القائمة على البحث العلمي المتعمق في العديد من التخصصات وإعادة تشكيلها لمخاطبة الرأي العام، ليس فقط المتخصص في تلك الدول، خاصة عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، ليس فقط المكتوبة ولكن بصفة خاصة عبر الصورة التلفزيونية، أي من خلال قنوات التلفزيون الدولي والفيلم السينمائي والوسائل الإلكترونية الأخرى. ومن هذا المنطلق نعلق أهمية خاصة على التلفزيون كوسيلة هامة ونظام إعلامي للاتصال الجماهيري. والمعرفة أصبحت أهم وسيلة



على الإطلاق فى العصر الحديث خاصة فى الآونة الأخيرة لتكوين رأى عام واسع النطاق .

وكما أشرنا من قبل فإن هذا التفوق العلمى والتكنولوجى والتقنى هو الذى هيا لا متلاك صرح هائل للمعلومات قادر على الصياغة والتحليل والنشر الفورى وامتلاك التقنيات الحديثة والخبرات المتنوعة لإعادة إنتاج هذه المعلومات وصناعتها من خلال أشكال متعددة تتواءم مع وسائل الاتصال الجماهيرى الحديثة والمتنوعة ، وأيضاً وسائل الترفيه والألعاب الإلكترونية القادرة على تكوين رأى عام مناهض للرموز القومية ، ولعل هناك بعداً آخر لخطورة تلك القدرات الفائقة والمعلومات فى مجالات التكنولوجيا والعلوم ، وهى العمل على تكوين رأى عام مناهض لبعض الرموز السياسية والتاريخية وبعض القيم التى تعزز بها المجتمعات والشعوب والتأكيد على بعض المفاهيم المغرضة ، فهى تنتج برامج متنوعة من درامية وتسجيلية ، من سياسية وتاريخية بصورة تنافسية متعددة لمعالجة الأحداث من جوانب متعددة لتجسيد سياسة فى أغلب الأحيان تتفق مع استراتيجيتها السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية ، ولتقنع الرأى العام فى الدول المتعددة بطرق عديدة لتبنى المفاهيم التى تريدها . وكما أشرنا ، أن هذه السياسات لم تكن ممكنة فى غياب هذا التفوق الهائل فى إنتاج الدراسات الحديثة والمعلومات . . . وإعادة إنتاجها وقولبتها وفقاً لنظام مدرّس ومنهج علمى متفق عليه لدراسة المجتمعات النامية منها والمتقدمة . . . وتحليل دراسة الجوانب المتعددة للإنسان ، حتى تخاطبه بالمنطق الذى يتلاءم وهويته . . . كل ذلك تقوم به وكالات الأنباء الدولية .

وفيما يخص خطورة هذه القوى الإعلامية والمعلوماتية على مجتمعاتنا العربية، التي تأسست على نتائج دراسات مراكز الأبحاث الغربية والبعثات الدبلوماسية والعسكرية الغربية عن أوضاع هذا المجتمع وكيفية التمهيد لأفكار بديلة لتكوين رأى عام فى داخل تلك المجتمعات يعزز سياساتها التى ترقى إلى تشكيك مجتمعات تلك الدول فى أهمية العالم العربى من الناحية الجغرافية والإستراتيجية كموقع جغرافى يسيطر على مداخل وامتدادات بحرية إستراتيجية، وما تحتوى تربته وأرضه وبحاره من ثروات نفطية ومعدنية ومائية، تعتبر أهم عصب للصناعات المتنوعة والتكنولوجيا والإنتاج الصناعى الغربى ومصدراً للخامات والأسواق الاستهلاكية - هذا إلى جانب ما يحتويه التاريخ العربى والإسلامى من عناصر للتراث والثقافة والتجارب مما يؤهله ليصبح وحدة متماسكة قوية يوحدده عناصر متعددة للوحدة العربية، خاصة أن لدى هذه الدول تجارب متعددة تاريخية سابقة فى بناء «دولة واحدة فوق أراضيه» - وهذا يوفر له إمكانيات التطلع الدائم نحو الوحدة ومجتمع الوحدة الراسخة، التى تعزز من خلال وحدة الأرض واللغة والثقافة والدين وضخامة الثروة.

وتعمل الدول الغربية المتقدمة فى أوروبا - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - جاهدة من خلال آلياتها الإعلامية إلى القضاء على هذه المرتكزات. ونحن نرى أن تلك المرتكزات إذا ما فعلت - من خلال الإعلام العربى وألقى عليها الضوء ساطعاً من قبل نظم إعلامية تتحرك فى ضوء استراتيجية واضحة المعالم - لتكوين رأى عام عربى قوى ونشط يدعم من خلال المنطلقات والأسس الثقافية والتاريخية والسياسية - لأمكن

استخدام الإعلام العربى ووسائله الجماهيرية المتعددة وبطرق متكاملة، لتعزيز رأى عام إقليمي يدعم سياسات واقتصاديات وثقافة الوطن العربى. إذن يتشكل الرأى العام وفقاً للإمكانيات ليس فقط التكنولوجية والصناعية فى مجالات صناعة الأقمار الصناعية للاتصال كما أشرنا، والتي ترتبط بالتطور العلمى والبحوث المتطورة فى مجالات العلوم المختلفة، ولكن أيضاً يرتبط بالتطور العلمى فى مجالات جمع المعلومات وإدارتها وتنظيمها وسرعة إعادة تشكيلها وبثها من خلال شبكة متكاملة للاتصال التليفزيونى الدولى. وحتى نبين أهمية الصورة التليفزيونية يمكن تقديم بعض العناصر الهامة فى عملية تكوين الرأى العام وقدرتها فى التأثير والإقناع السريع، خاصة تلك العناصر المرتبطة بعلوم اللغة واللسانيات، على اعتبار أن مناهج تلك العلوم قدمت لنا كمّاً زائداً من المعلومات التى يمكن الاستعانة بها لبيان أهمية الإعلام التليفزيونى - ليس مضموناً فقط - ولكن نظاماً متكاملاً للمعرفة والثقافة يمكن التحكم فيه والسيطرة على مضمونه، بل التحكم فى عناصر الرسالة بطرق متعددة تسهل عملية التلقى وعملية الإقناع فى آن واحد، وبالتالي تؤدي إلى التأثير بطرق مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد، وهذا ما يفسر أهميتها.

خامساً: الرأى العام بين نظم الاتصال الفردى والنظم الجماهيرية، ولقد تطور المحيط الاتصالى من الاتصال الجماهيرى إلى الاتصال الفردى نتيجة لانتشار تقنيات الاتصال واستخدام الكمبيوتر الشخصى وأيضاً التعداد الهائل فى أعداد التليفزيون الفضائى وشبكاته، كما تطورت تقنيات تخزين المعلومات وإعادة تداولها من خلال تطور

الإنترنت وشبكاته ، مما جعله أداة معرفية هائلة فردية ، أى يمكن للفرد أن يوظفها فى تنمية معارفه فى أوقات يحددها هو ، ولا يخضع لأوقات تحددها له نظم أو سياسات .

كل ذلك أدى إلى زيادة الفردية فى التعرض لوسائل الاتصال والإعلام والثقافة والمعرفة المتعددة ، صفة بارزة فى العصر الحديث فى مجال دراسة الاتصال . لما قدمه التطور التكنولوجى والصناعى من تقنيات ووسائل عديدة يُمكن للفرد الاتصال الآن دون الحصول على موافقة من سلطات محلية أو عالمية ، فأصبح للفرد أو للجماعات الصغيرة مجالها الجغرافى الخاص بها . كما أصبحت تكون حدوداً أيديولوجية وثقافية ولغوية خاصة داخل المجتمع الإنسانى ، وهو ما يعرفه الباحثون فى تلك المجالات المعرفية بالحدود اللغوية والتراثية الخاصة ، بل لقد وضع بعض الباحثين العرب عدة نظريات تؤكد على أن الإعلام العربى فى ظل العولمة الاقتصادية والمعرفية والمعلوماتية وتمركز السلطة والقوة فى قطب أوحده ، أدى إلى سقوط السلطات اللغوية وتمركزها فى سلطة واحدة ، ونضيف إلى ذلك أن القوى الكبرى فى مجالات تصنيع المعارف وإعادة تصديرها إلى دول فقيرة فى المعلومات والعلوم والتكنولوجيا وافتقار بيئتها الإعلامية والمعرفية إلى المقومات الأساسية للمعرفة والتطور المعرفى أدى إلى وضع المعرفة ووسائل الاتصال والإعلام فى دول العالم النامى فى مأزق حاد نتيجة للعديد من السلبات السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية - كما أشرنا من قبل - ويتضح هذا المأزق فى عدم القدرة على تكوين رأى عام مستنير شعبى موحد يعبر عن المصالح العامة والجهوية فى تلك الدول .

بل إن هيمنة الدول الكبرى على العالم من خلال عولة الاقتصاد والسياسة والمعرفة والمعلومات، وهيمنتها شبه الكاملة على وكالات الأنباء العالمية وإنتاجها الغزير في مجالات البحوث العلمية والعلوم والتكنولوجيا، أصبحت قادرة على «خلق شعوب بديلة»، وذلك عن طريق أجهزة جمع المعلومات وتخزينها وإعادة إنتاجها وبثها وفقاً لاستراتيجيات فكرية للسيطرة على العالم، وبالتالي تعيد تشكيل الرأي العام والإنسان عن طريق التكنولوجيا. وفي هذا المجال نؤكد على أن من يسيطر على نظم المعلومات والمعرفة والاتصال يسيطر على العالم. بل يقررون من موقع القوة الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية والسياسية؛ أن هؤلاء يتهمون الشعوب الصغيرة بأنها غير ديموقراطية وتحرم الحريات، ولكن لسبب غير حقيقي وبعيد كل البعد عن التفسير العلمي وهو عدم السماح لتلك الدول الصغيرة باستقبال منتجات الإعلام العالمي إلا بشروط اقتصادية ومادية مجحفة.

فالتفسير العلمي هو أن من يمتلك العلوم والتكنولوجيا يستطيع السيطرة على اقتصاديات الدول الوسيطة والصغيرة، ويستطيع توجيه السياسات المعرفية ويهيمن عليها ويخلق لها قيماً ومفاهيم، بل تاريخاً يتناقض مع تاريخها الأصيل وقيمها الراسخة، بل أصبح مضمون الإعلام والاتصال الجماهيري والثقافة والمعلومات والمعرفة توجه جميعها من الدول المسيطرة والكبرى في هذا المجال، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الصغرى والنامية، لتكوين وخلق رأى عام يعزز سياساتها الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية؛ وذلك من خلال ثقافة العولة وثقافة السوق، والتي توجهها الشركات متعددة الجنسيات. ولقد

أكد الباحثون من علماء الاجتماع والاتصال خاصة أن هذه الثقافة البديلة أو الافتراضية من شأنها تدمير القيم والعادات والتقاليد وإحلالها محل الثقافات التي كانت تميز المجتمعات النامية.

إذن يمكن التأكيد أن الرأي العام الدولي وتكوينه أصبح يحل محل الرأي العام القومي أو القطري بطريقة تدريجية، فالرأي العام الدولي يتكون من وجهات نظر دولية ومسيطرة من خلال وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، فهو مضمون إعلامي وثقافي ومعرفي يتناول المعلومات المتعددة والمتصلة بالعلوم والشئون السياسية والاجتماعية والتاريخية والرياضية... وله آليات محددة واستراتيجيات واضحة في انطلاقته بطريقة سريعة وصائبة، نتيجة ليس فقط للتقنيات العالمية بل من خلال استراتيجية محكمة وآليات محددة لإعادة الإنتاج والبت السريع والتوظيف وفقاً للأهداف الإستراتيجية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، فهو إعلام موجه بطرق تتجاوز الجغرافيا ويقفز فوق الحدود والشعوب والقوميات. ولكن هناك رأى مخالف لتعزيز الرأي العام الدولي انطلاقاً من تفسير سياسى واقتصادى وثقافى وإعلامى؛ وذلك لأن صفة الدولية خاصة من خلال وسائل الاتصال والمعلومات والمعرفة الصحفية والإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية لا يعبر عن مصالح جميع الدول، بل لا يعبر عن المصالح المتباينة بداخل كل مجتمع ونظام سياسى، ولا يعبر عن المصالح الأساسية للشعوب خاصة فى دول العالم النامى، وإن كان يغطى ٩٠٪ من المساحات الخبرية داخل تلك الدول، إلا أن هذه المساحات الخبرية والمعرفية تعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية

للدول الرأسمالية الغربية المرتبطة بها . وهذا وحده يؤكد على عدم وجود الصفة الدولية للإعلام وتأکید صفته العضوية التي تحركها المصالح الدولية، وبصفة خاصة المصالح السياسية والاستراتيجية والمعرفية للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل إقرار وثيقة حقوق الإنسان الدولية والتي تتضمن الحق في الاتصال والإعلام... وذلك للعديد من الأسباب الإضافية والتي تتعلق بما يلي:

١ - ارتفاع سيطرة الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الدولية التي يفترض أن تكون لها تلك الصفة كالأمم المتحدة على سبيل المثال، والتي سقطت تحت القبضة الأمريكية، ولم يبق لها أي صفة من الصفات الدولية، أي أنها أصبحت تتخذ المواقف السياسية والاستراتيجية التي تتفق مع الإدارة الأمريكية. غير آخذة بالمواثيق والأعراف والقوانين الدولية المشروعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي والمعاهدات الدولية؛ فهي كلها تؤخذ في الحسبان وتفسر وفقاً للمصالح العليا الأمريكية والدول الغنية في أوروبا الغربية.

٢ - أصبحت وسائل التعبير والثقافة والمعرفة الحديثة والمعلومات والإعلام تسيطر عليها بصفة خاصة اللغة الإنجليزية ثم الفرنسية ثم الإسبانية ثم الألمانية ثم البرتغالية ثم الإيطالية واللاتينية - فهي التي تفسر الأفكار والمواقف المتعددة بطرق سريعة تفوق انسياب الأفكار والمعلومات العربية أو باللغات الأخرى التي تعبر عن شعوب دول العالم النامي والعربي كليهما، على وجه الخصوص.

وبالتالى أصبحت السرعة للوصول إلى عقل وفكر المشاهد أو القارئ أو المستمع للأخبار والمعلومات هي الأقدر على السيطرة على رأى العام . ولقد دلت الدراسات الميدانية والوصفية الكمية والكيفية على تلك الحقائق ، بل أكدت أن من يصل إلى موقع الخبر والحدث ويستطيع التعبير عنه من خلال وسائل الإعلام الحديثة، يكون الأقدر على تهيئة رأى العام وتكوينه بطريقة فعالة لخدمة المصالح أو الأهداف القومية، عن طريق المصطلحات التى قد تعزز اتجاهات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية واستراتيجية . ولقد أكدت الدراسات العلمية أيضاً أن عملية رصد المصطلحات التى تبثها وسائل الإعلام والمعرفة والمعلومات الحديثة لتكوين رأى عام دولى تجاه تلك المعارف المرتبطة بتلك المصطلحات تكون سلبية أو إيجابية .

فلقد أظهرت بعض تلك الدراسات المرتبطة برصد المصطلحات التى تستخدمها وسائل الإعلام الكبرى AP - UP - A.F.P - «رويتر» . . . إلخ . أنها تفسر لمصطلحات تحقق النفور أو تبني بعض المواقف السياسية والاستراتيجية فى أوقات السلم والحرب وبصفة خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م . والحرب على العراق وأفغانستان ، والاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على فلسطين ولبنان ٢٠٠٦ م .

تبين هذه المصطلحات أنها غير محايدة بل متحيزة وقاطعة ، بل هى وضعت لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية لتكوين رأى عام دولى مناهض لبعض الحقائق السياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والتاريخية ، مثلاً: تلك المصطلحات عن الإرهاب ، والمؤسسات ، والأفراد ، والدول ، والحكومات ، والأفكار العقائدية .

أهم المصادر

- (١) د. أ. بورتيسكي، ترجمة أديب خضر، الصحافة التلفزيونية، المكتبة الإعلامية، الناشر - خضور - دمشق ١٩٩٠.
- (٢) سلمان رشيد سلمان، البعد الإستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤.
- (٣) ل. جون مارتن - إنجو جروفر شودري - نظم الإعلام المقارنة - ترجمة على درويش - الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩١.
- (٤) بسام ضو - قوة الإعلام: الغزو المقنع - دورية الفكر العربي - الهيئة القومية للبحث العلمي ١٩٩٣.
- (٥) رفيق سكر، مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية، جروس، برس، لبنان ١٩٨٤.
- (٦) حسين معلوم، تحولات نهاية القرن، دورية الفكر العربي، السنة الرابعة، بيروت ١٩٩٣.
- (٧) نسمة البطريق، التلفزيون والمجتمع والهوية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩.
- (٨) نسيم الخدري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥.
- (٩) نسمة البطريق، دراسة الإعلام والمجتمع - المدخل الاجتماعي للإعلام، دار غريب ٢٠٠٤.
- (١٠) نسمة البطريق، الدلالة في السينما والتلفزيون، دار غريب ٢٠٠٤.
- (١١) نسمة البطريق، لغة السينما والتلفزيون «حول تأصيل تحليل مضمون الفكر المرئي المسموع»، مكتبة مدبولي ١٩٨٧.
- (١٢) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٩٣ - ١٩٩٤.
- (١٣) إبراهيم ونوس، الأيديولوجيا القومية، دورية الفكر العربي، السنة الرابعة، بيروت.

- 14) Théories Politiques de l'opinion Publique.
- 15) A. Gilles "Le Marketing Politique" - Hermès 1989.
- 16) B. Loïc, La Fabrique de l'opinion. Une histoire sociale des sondages Seuil, 1998.
- 17) B. Loïc, REYNI? Dominique (dir), "L'opinion publique. Perspectives anglo-saxonnes", Hermès, 31, 2001.
- 18) B. Herbert, "L'opinion publique d'après les enquêtes par sondages", in PADIOLEAU Jean (dir), L'opinion Publique, examen critique, nouvelles directions (1948), Mouton, 1981.
- 19) B. Jay, CAYROL Roland, THOVERON Gabriel, La Télévision fait-elle l'élection?, FNSP, 1978.
- 20) BON Frédéric, Les Sondages peuvent-ils se tromper? Calmann-Lévy, 1974.

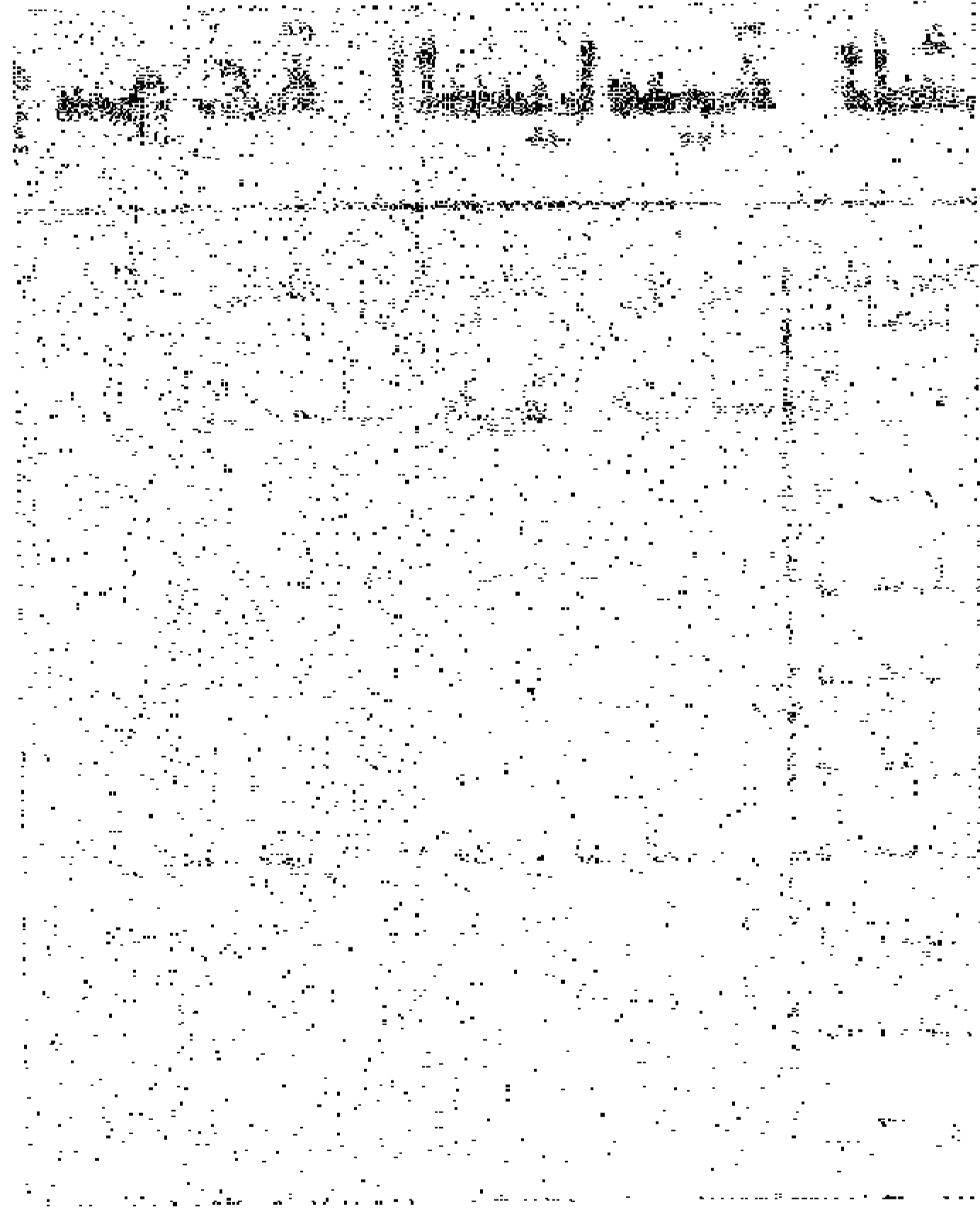
الفهرست

٣	.. تقديم
٥	.. مقدمة
٩	.. الفصل الأول: حول مفهوم الرأي العام قديماً وحديثاً
٩	أولاً: نظرة تاريخية
١١	ثانياً: الرأي العام في النظم الإعلامية قديماً وحديثاً
١٧	ثالثاً: أركان الرأي العام
٣٤	رابعاً: أهم مقومات الرأي العام النشط
٣٨	خامساً: الرأي العام في النظام السياسي القائم
٥٠	سادساً: قياس الرأي العام
٥٧	.. الفصل الثاني: التلفزيون ودوره المحوري في تكوين الرأي العام
٥٧	أولاً: التلفزيون والرأي العام
٦٤	ثانياً: وظائف التلفزيون الأساسية
٦٦	ثالثاً: أهمية الصورة التلفزيونية في تكوين الرأي العام
٧٨	رابعاً: التلفزيون ومحددات الرأي العام النشط في مجتمعات الدول النامية
٨٨	خامساً: الرأي العام الافتراضي
٩٢	سادساً: التلفزيون الفضائي كوسيلة معاكسة لتكوين رأي عام داخلي

الفصل الثالث: صناعة الرأي العام في عصر التطور العلمي والتكنولوجي في الدول الصناعية الكبرى	٩٥
أولاً: محددات الرأي العام في العصر الحديث	٩٥
ثانياً: ملكية التكنولوجيا العالمية	٩٩
ثالثاً: الفقر في المعلومات وضعف تكوين الرأي العام المستنير ..	١٠٤
رابعاً: وكالات الأنباء العالمية والدور الخاص في عملية صناعة وتشكيل الرأي العام	١٠٧
خامساً: الرأي العام بين نظم الاتصال الفردي والنظم الجماهيرية ...	١١٢
.. أهم المصادر	١١٩

الموسوعة السياسية للشباب

- ١- الخصخصة.
 - ٢- الدساتير المصرية من عهد «محمد علي» إلى عهد «مبارك».
 - ٣- الأيديولوجيا.
 - ٤- المواطنة.
 - ٥- الأصولية.
 - ٦- الانتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية.
 - ٧- حوار الحضارات.
 - ٨- الهجرة غير الشرعية.
 - ٩- الليبرالية.
 - ١٠- التدخل الدولي.
 - ١١- الإعلام وصناعة العقول (التليفزيون نموذجًا).
 - ١٢- الدعاية الانتخابية.
 - ١٣- العنصرية وصدام الحضارات.
 - ١٤- العلمانية والفرانكفونية.
 - ١٥- الرأي العام.
 - ١٦- أسلحة الدمار الشامل.
 - ١٧- التحديث.
 - ١٨- المجتمع المدني والدولة.
 - ١٩- الحكم الرشيد.
 - ٢٠- الخصوصية الثقافية.
 - ٢١- الديمقراطية.
 - ٢٢- الاستشراق.
- د. أحمد جمال الدين موسى.
 - د. سيد عيسى محمد.
 - د. عمار علي حسن.
 - د. عصام صيام.
 - د. عمرو الشويكي.
 - د. محمد عبد السلام.
 - د. وليد محمود عبد الناصر.
 - د. سعيد اللاوندي.
 - د. ياسر قنصوه.
 - د. عماد جاد.
 - د. نسمة البطريق.
 - د. صفوت العالم.
 - د. أسامة نبيل.
 - صبرى سعيد
 - د. أسامة نبيل.
 - د. سامي مندور.
 - صبحى عسيلة.
 - محمد عثمان.
 - عزمى عاشور.
 - د. محمد عثمان الخشت.
 - سامح فوزى.
 - بشير عبد الفتاح.
 - صبرى سعيد.
 - سهام ربيع عبد الله.



احصل على أى من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب / CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع : www.enahda.com



© 2000 Enahda Egypt. All rights reserved.

